مؤسسة دار الحديث الحسنية
الرباط



مسلك : تدبير الاختلاف في العلوم الإسلامية

بحث لنيل شهادة التأهيل في موضوع :

حديث افتراق الأمة و الفرقة الناجية
دراسة حديثية و فقهية و مقاصدية

إعداد الطالب : أمين بوكنزة

إشراف : د.عبد المجيد محب

السنة الجامعية :
2014/2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

"و لا تكونوا كالذين تفرقوا و اختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات و أولئك لهم عذاب عظيم" آل عمران : 105





كل يدعي وصلا بليلى **** وليلى لا تقر لهم بذاكا

مجنون بني عامر

ويل لأمة مقسمة إلى أجزاء، و كل جزء يحسب نفسه فيها أمة

جبران خليل جبران (حديقة النبي)









إلى والدي الكريمين، الذين أولياني رعايتهما، و حثاني على طلب العلم، و إلى إخواني الأربعة الأوفياء أهدي هذه الرسالة.

إلى شيوخي و أساتذي و زملائي و أصدقائي و كل من يعرفني أهدي هذه الرسالة.

إلى مؤسسة دار الحديث الحسنية أهدي هذه الرسالة.

إلى جميع طلاب العلم و جميع المسلمين و كل من ينتسب إلى أمة الإجابة أهدي هذه الرسالة.

إلى جميع الناس و كل من ينتسب إلى أمة الدعوة أهدي هذه الرسالة.



كلمة شكر و تقدير

ابتداء أتوجه بالشكر الجزيل و الحمد الكثير لله رب العالمين أن وفقني لإتمام هذه الرسالة، و امتثالا لقول نبينا صلى الله عليه و سلم : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) رواه أبو داود، أتقدم بجزيل الشكر و التقدير للأستاذ الدكتور عبد المجيد محب الذي أشرف على هذه الرسالة، و تابعني و أرشدني و وجهني في هذا البحث حتى أتممته، فجزاه الله عني خير الجزاء، و نفع بعلمه.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذين الذين قبلا مناقشة هذا البحث، و كل أساتذة دار الحديث الحسنية الذين تعلمت منهم الشيء الكثير كما أخص بالشكر السيد مدير المؤسسة الذي له الفضل في قبول هذه الرسالة، و الشكر موصول إلى طلاب المؤسسة الذين أحببتهم و أحبوني منذ التحاقي بدار الحديث الحسنية.

و الشكر موصول أيضا لكل من أسهم في إعداد هذه الرسالة، سواء بالمساعدة في إتمامها، أو بالدعاء لي بظهر الغيب، فجزى الله الجميع خيرا على ما قدموه لي.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على النبي المصطفى الأمين، و على آله و صحبه أجمعين، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

و بعد، فالله سبحانه و تعالى رحمة بنا و بالعالمين، بعث فينا رسولا من أنفسنا، نورا يستضاء به على مر السنين، ما ترك خيرا إلا بينه و دلنا عليه، و لا غادر شرا إلا و أنذره و حذرنا منه، و قد كان من تمام رأفته بأمته، و كمال رحمته بها صلى الله عليه و سلم من وراء القرون، أن حذرنا من المهالك قبل وقوعها، و بين موطن الداء، كما دلنا على العلاج و الدواء.

و إن من شر ما حذرنا منه صلى الله عليه و سلم، شر الفرقة التي تحترق الأمة اليوم بنارها، و الاختلاف الذي يمزق أواصرها و يبيح ذمارها، فحق علينا و نحن كالقصعة التي تداعى عليها شرار الأكلة، أن نعود إلى سنته التي حفظها لنا الخيار البررة، فنهتدي بهديه، و نلتمس فيه الخلاص و الأمل، بعد أن ضاقت بنا السبل، و أعيتنا الحيل، و سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم نور خالص، و هدي مبارك، و من معينها نأخذ حديث الافتراق الذي هو موضوع هذا البحث.

حديث افتراق الأمة إلى ثلاث و سبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، أصل من الأصول، و قد كتب العلماء في شرحه مصنفات و فصولا منذ زمن بعيد حتى الزمن القريب، و ما أحوجنا إلى الرجوع إليه و إلى تدبره، و معاودة دراسته و فهمه، و تسليط الضوء على سنده و فقهه و مقاصده، و تجلية أبعاده، و إزالة لبسه، و كشف شروحه، و تشريح انتقاداته، و مراجعة نقده، و مناقشة رده، و تجديد رؤيته بإزالة العمش عما كتب عليه و صنف في إطاره، و تنقيته من الأفهام و التأويلات الخاطئة التي شوهت صورته فباءت بخسران فهمه، و القول ببطلانه من أساسه، فجاءت هذه الدراسة الحديثية و الفقهية و المقاصدية لحديث الافتراق نأمل أن تسد كثرة القيل و القال حول هذا الحديث و تغلق الباب في وجه من أراد الدخول إليه قصد التشويش به على الإسلام و المسلمين.

و هذه توطئة بين يديه :

أولا : أهمية البحث

إن أهمية البحث تكمن في موضوعه وهو حديث افتراق الأمة، و تجلية هذا الحديث بثلاثة أضواء، بضوء دراسة حديثية و ضوء دراسة فقهية و ضوء دراسة مقاصدية، حتى تتجدد الرؤية بشكل واضح بلا غبش و لا عمش، فالدراسة الحديثية الإسنادية ستكشف رواياته و طرقه و رواته، و بيان صحتها من ضعفها، و هذا مهم لحديث ثار

الجدل قديما و حديثا حول صحة سنده من حيث قبوله أو رده، و الدراسة الفقهية ستكشف معانيه و فهمه و استنباطات شراحه و بيان صحيحها من سقيمها و توجيهه وجهة فقهية سليمة وفق أسس و قواعد و ضوابط متفق عليها، و هذا مهم أيضا لحديث طاشت فيه فهوم الناس و أحلام الخلق مما جعله من الأحاديث المشكلة المعنى، ثم الدراسة المقاصدية التي ستكشف لنا مقاصده و حكمه و أبعاده و روحه لأن الحديث صدر عمن لا ينطق عن الهوى، ففيه أسرار و مقاصد خفية ستتجلى بهذه الدراسة و هذا مهم لحديث فيه من الغموض ما فيه، لا ينجلي إلا بإنارته بضوء مقاصد الشريعة الإسلامية القائمة على درء المفاسد و جلب المصالح .

فالموضوع ابتداء يبين أهمية استحضار الدراسة الإسنادية و الفقهية و المقاصدية للسنة النبوية عموما، و لأحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة خصوصا، و هذا نموذج لدراسة حديث الافتراق سيفتح باب دراسة مختلف الأحاديث دراسة حديثية و فقهية و مقاصدية، حتى يزول التشويش و الشك عنها.

ثانيا : أسباب و أهداف اختيار الموضوع

أما السبب الرئيس فهو كثرة القيل و القال حول هذا الحديث رواية و دراية، قديما و حديثا، مع ما في هذه الأقوال من تضارب و اختلاف بدون ضوابط و قواعد سليمة و صحيحة.

و أسباب أخرى منها :

- خدمة الحديث الشريف من خلال هذه الدراسة .
- معرفة طرق و روايات و شواهد حديث الافتراق و حال الرواة و بيان الصحيح من السقيم .
- معرفة ما يستفاد من روايات و شواهد حديث الافتراق من الناحية الفقهية، و معرفة الاختلاف في ألفاظ الحديث، و كذا الاختلاف في تفسير هذا الحديث و معرفة سبب الاختلاف في تفسيره و تفسير شواهده.
- معرفة ما يستفاد من هذا الحديث من الناحية المقاصدية .
- إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة حديثية و فقهية و مقاصدية محكمة لحديث الافتراق ينتفع بها المسلمون و الباحثون و طلبة العلم .

ثالثا : الدراسات السابقة و المصادر المعتمدة

بعد البحث و الاطلاع على ما كتب في هذا الموضوع وُجد من أبان عن الأحاديث الواردة في افتراق الأمة و الطائفة الظاهرة ككتاب "حديث افتراق الأمة إلى نيف و سبعين فرقة" لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، و كتاب "الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة" للدكتور حافظ بن محمد الحكمي، و "أحاديث الطائفة الظاهرة و تحريف الغالين و انتحال المبطلين و تأويل الجاهلين" للدكتور حسام الدين بن موسى عفانه، و "الأجوبة الصارفة لإشكال

حديث الطائفة" لمحمد بن الصديق الغماري، و "رسائل و أبحاث في حديث افتراق الأمة" حققها الدكتور عبد الله بن يحي السريحي، و غيرها من الدراسات الخاصة بحديث الافتراق و الفرقة الناجية، إضافة إلى كتب السنة و التخريج التي اعتنت بتخريج أحاديث الافتراق و الطائفة الناجية مع شروحها مع الاستعانة بكتب الملل و النحل و المذاهب الإسلامية و التراجم و غيرها من الكتب و المقالات التي تطرقت إلى هذا الحديث من قريب أو بعيد .

رابعا : منهج و خطة البحث

سأسير في هذا البحث معتمدا على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، حيث سأقوم باستقراء طرق و روايات حديث الافتراق و ذكر شواهده، ووصفها و تحليلها من الناحية الإسنادية و بيان حال رواتها، ثم تتبع أقوال العلماء في فقهها و درايتها من خلال شروحها و ما كتب في تفسيرها قديما و حديثا، و تحليل ذلك و توجيهه فقهيا، و هذا المنهج المعتمد سأسير عليه وفق الخطة الآتية - بعد هذه المقدمة - :

- المدخل : و سأتناول فيه الحديث عن أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة عموما ووضع ضوابط و قواعد في فقهها و تحليلها باعتبارها تدخل في إطار فقه السنة المستقبلية .

ثم سأقسم البحث إلى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : الدراسة الحديثية لحديث الافتراق، و يشمل أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تخريج الحديث، لبيان لفظه عموما من بدايته حتى نهايته، من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص، على أن أذكر رواياته و طرقه و شواهده في بقية المباحث، حيث سأقوم بتقسيم الحديث ثلاث فقرات فأذكر في كل مبحث فقرة من فقراته و أذكر شواهدها و طرقها مع بين حال و تراجم رجال السند و معرفة الرواية الصحيحة من ضعفها.

- المبحث الثاني : اتباع سنن الأولين

- المبحث الثالث : افتراق الأمة

- المبحث الرابع : تعيين الفرقة الناجية

و خطتي في هذا الفصل الأول ما يلي :

- ذكر روايات و طرق و شواهد حديث الافتراق بالسند كما ورد في كتب الحديث و التخريج، ثم أبين المصنفات التي أخرجت الحديث، و أبين حكمه معتمدا في ذلك على أئمة هذا الشأن من ذوي الصناعة الحديثية و أهل الجرح و التعديل مع بيان تراجم و حال رجال السند في الهامش معتمدا على مظان ذلك .

- عملي في تخريج الحديث يكون بذكر رقم صفحة و جزء الكتاب أو المصنف الذي أُخرج فيه الحديث، و قد أذكر رقم الحديث على حسب الطبعات التي اعتمدتها في تخريج الحديث، و أعرضت عن ذكر اسم الكتاب و الباب الذي أُخرج

تحته الحديث قصد الاختصار.

– في المبحث الثالث الخاص بافتراق الأمة سأتحدث أيضا عن الزيادة الواردة و هي(كلها في النار إلا واحدة) و بيان حكمها.

- ختمت هذا الفصل بعد المبحث الرابع الخاص بفقرة تعيين الفرقة الناجية، بالقول الفصل في الحكم على الحديث و إيراد مزيد من البراهين و الحجج و الاعتراضات التي قد ترد على هذا الحديث و تحليلها و توجيهها.

- الفصل الثاني: الدراسة الفقهية لحديث الافتراق، و يشمل ثلاثة مباحث، حيث احتفظت بالتقسيم المذكور في الفصل الأول لفقرات الحديث، و أوردت ما يمكن أن يستنبط منها مع استحضار أقوال العلماء و الشراح و تحليلها، فكان :

- المبحث الأول : اتباع سنن الأولين

- المبحث الثاني : افتراق الأمة

- المبحث الثالث : تعيين الفرقة الناجية

و عملي في هذا الفصل الثاني أنه عند كل فقرة أبين ما يمكن استنباطه من معان مستعينا في ذلك بالآيات القرآنية و الأحاديث النبوية التي يعتبر بعضها من شواهد حديث الافتراق كأحاديث الطائفة المنصورة و الظاهرة التي وردت في بعض طرقها بلفظ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله، و سأقوم أيضا بتخريج الشواهد و ذكر من أخرجها و بيان حكمها، و مستعينا في الاستنباط بأقوال أهل العلم من الشراح و غيرهم من الدارسين لحديث الافتراق مع توجيه ما يمكن توجيهه، و بيان الاعتراضات التي قد ترد على الفهوم و توجيهها، و تحليل كل فقرة تحليلا فقهيا سليما لا يبقى بعده اعتراض.

- الفصل الثالث : الدراسة المقاصدية لحديث الافتراق، و يشمل مبحثين فقط، حيث لم أعتمد نفس التقسيم المتبع في الفصلين الماضيين، و ذلك لجدة هذه الدراسة فكان المبحث الأول تمهيدا للمبحث الثاني :

- المبحث الأول : أحايث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة : رؤية مقاصدية، فتحدثت عن مقاصد و حكم إيراد أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة .

- المبحث الثاني : حديث الافتراق : رؤية مقاصدية ، فتحدثت عن هذا الحديث من الوجهة المقاصدية مستحضرا في ذلك مسلك الامام الشاطبي و من وافقه في معالجة هذا الحديث معالجة مقاصدية روحية توافق مبادئ الشريعة العامة و مقاصدها السامية، ثم ختمت كلامي في هذا الفصل بالحديث عن التآليف في عد الفرق الإسلامية و مقاصد مؤلفيها في التصنيف و كل من صنف في تعيين الفرق و الفرقة الناجية.

- الخاتمة و تحتوي على أهم النتائج و التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة .

ثم الفهارس و يشمل :

- فهرس الآيات القرآنية

- فهرس الأحاديث النبوية

- فهرس الرواة المترجم لهم

- فهرس المصادر و المراجع

- فهرس الموضوعات

أسأل الله أن يهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إنه على كل شيء قدير و بالإجابة جدير.

مدخل

إن من عظمة هذا الدين الخاتم كمالُه، و إن من مظاهر كماله تهيئته لنفوس أصحابه لما يستقبلونه من حوادث ووقائع، ليسيروا من ثم على نور وبصيرة يعرفون من خلال خبر الصادق ما كان وما سيكون مما هو نافع لهم في دنياهم وأخراهم، فتاريخهم يُبتدأ من آدم بل ومن قبل آدم ويستمر إلى قيام الساعة وما يجري بعد قيام الساعة، وكان من جملة تلك النصوص الشرعية المتحدثة عن أمور المستقبل ما يتعلق بذكر الفتن والملاحم وأشراط الساعة، مما يعطي المسلم تصورا عما يستقبله منها ليحذر ويتقي فينجو، فما أحوج أمة الإسلام اليوم إلى أن تراجع هذه النصوص الشرعية لتجد السبيل للخروج مما هي فيه من أزمات وفتن يرقق بعضها بعضا، فـ(قد أحاطت هذا الزمان وأهله فتن كثيرة لا تحصى، خصوصا ذهاب دولة الإسلام، وحكومة الإيمان، وغربة الدين، وفشو البدع والمضلين، وقلة العلم، وكثرة الجهل، وإيثار الخلق على الحق، والعاجلة على الآجلة، وترك الغزو ، والقنوع بما في أيدي الناس، والانهماك في أمر المعاش، والإعراض عن المعاد، وكثرة التحاسد، والمفاسد التي أسرت أفراح القلوب، وشقت قلوب المؤمنين قبل الجيوب، فأصبحوا في حال يعدون المنايا أمانيا، ويرون لضعف الدين ووهن اليقين الموت طبيبا شافيا، إذا عثرت خيول الفتن والنقم، وولت جنود الدعة والنعم، وصارت الدنيا كلها آفات وبلايا، وكم في الزوايا من رزايا)[1]، و من الرزايا ما نراه من كتابات تخرج بين الفينة و الأخرى قد اتخذت من نصوص الفتن و الملاحم و أشراط الساعة مرتعا خصبا لعبث العابثين و ظنون المتخرصين، يفهمونها و يؤولونها كيفما اتفق، و بعضهم ردها جملة و أبطلها من أساسها، و النصوص تنادي عليهم بالبراءة، فأساؤوا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فكان لا بد من وضع ضوابط لفقه الفتن و الملاحم و أشراط الساعة يجب إعمالها وجوبا قاطعا عند معالجة أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة لقطع الشبهة و إقامة الحجة و استبانة المحجة،

و قبل ذكر ضوابط فقه الفتن و الملاحم و أشراط الساعة نقف وقفة مع هذه المصطلحات و تصانيف هذا الفقه المستقبلي.

فقد ذكر بعض العلماء الفروق بين هذه المصطلحات لتتبين دلالاتها و ماهياتها، فالفتن كلمة عامة تشمل كل ما أخبر به النبي صلى الله عليه و سلم بوقوعه بعده من اختلاف الناس فيما بينهم و اقتتالهم لأجل الحصول على المناصب و الجاه الدنيوي، و من تغير في أحوالهم الدينية و الدنيوية و فساد في الأزمنة، و عقوبات إلهية على سوء أعمالهم، و

---

[1]-الإذاعة لما كان و ما يكون بين يدي الساعة لمحمد صديق خان القنوجي : ص218

المراد بالفتن في الغالب قتال المسلمين فيما بينهم، و هذا هو الظاهر من أغلب الأحاديث التي أخبر فيها النبي صلى الله عليه و سلم أن أمته سوف تبتلى بفتن كثيرة حيث ترسل عليها إرسال القطر، و حذر الناس من الدخول فيها[2]، و الملاحم بعضهم حملها على قتال المسلمين مع الكفار و هذا هو الغالب و الظاهر في الأحاديث التي يوردها المحدثون تحت باب الملاحم[3]، و أما الأشراط فالمراد بها الأمارات الواضحة التي تدل على قرب الساعة أو على قيامها[4]، و البعض جوز إطلاق الفتن على كل من الملاحم و أشراط الساعة، و يبدو ذلك من صنيع البخاري في صحيحه و الترمذي في سننه، حيث عقد كل منهما كتاب الفتن، و ساقا تحته الأحاديث المتعلقة بالفتن و الملاحم و أشراط الساعة في أبواب مختلفة[5]، و من المحدثين من فرق بين هذه الأمور إذ خصص لكل واحد منها كتابا أو بابا، كما فعل أبو داود و ابن ماجه في سننيهما[6].

و يتبين من خلال النظر في بعض المؤلفات المستقلة في الفتن و أشراط الساعة أن التأليف في هذا الموضوع على وجه الاستقلال بدأ في وقت مبكر مع بداية حركة التأليف، إلى جانب تناول كبار المحدثين للموضوع و إيرادهم للأحاديث الواردة فيه تحت كتب و أبواب خاصة به في كتبهم.

ثم ظل التأليف فيه متواصلا إلى العصور المتأخرة دون أن يصاب بالانقطاع أو الفتور من قبل العلماء و الأئمة، و ذلك لما له من أهمية قصوى.

و ممن ألف في هذا المجال عبد الرحمن بن مهدي (ت 198هـ) له كتاب السنة و الفتن، و نعيم بن حماد المروزي أبو عبد الله الخزاعي (ت228هـ) له كتاب الفتن، و إسماعيل بن عيسى العطار (ت232هـ) له كتاب الفتن، و عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت235هـ) له كتاب الفتن، و أخوه عثمان بن أبي شيبة (ت239هـ) و له أيضا كتاب الفتن، و حنبل بن إسحاق ابن عم الإمام أحمد بن حنبل (ت273هـ) و له كتاب الفتن، و أبو داود سليمان بن الأشعث (ت 275هـ) له كتاب الملاحم، و أبو الحسين أحمد بن جعفر ابن المنادي (ت336هـ) و له كتاب الملاحم، و محمد بن الحسين، أبو بكر الآجري (ت 360هـ) له كتاب الفتن، و أبو محمد عبد الله بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ (ت369هـ) له كتاب الفتن، و أبو الحسن علي بن محمد القابسي (ت403هـ) له المنبه للفطن من غوائل الفتن، و أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي (ت520هـ) له كتاب الفتن، و عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت600هـ) له كتاب أشراط الساعة، و أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي المعروف بابن كثير (ت774هـ) له كتاب النهاية في

2-السنن الواردة في الفتن و غوائلها و الساعة و أشراطها لأبي عمر الداني : انظر التمهيد للدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري الذي قام بدراسة و تحقيق هذا الكتاب : ص26.

3-المصدر السابق : ص27.

4-المصدر السابق : ص25.

5-المصدر السابق : ص26.

6-و عليه مشى التويجري في كتابه الذي سماه : إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن و الملاحم و أشراط الساعة.

الفتن و الملاحم، و أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ) له كتاب القناعة فيما يحسن الإحاطة به من أشراط الساعة، و جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) له كتاب الحصر و الإشاعة في أشراط الساعة، و محمد بن عبد رب الرسول البرزنجي (ت1103هـ) وله كتاب الإشاعة لأشراط الساعة، و محمد حسن صديق القنوجي (ت1307هـ) له الإذاعة لما كان و ما يكون بين يدي الساعة، بالإضافة إلى كثير من كتب المعاصرين ككتاب نهاية العالم للشيخ الدكتور محمد بن عبدالرحمن العريفي وهو أول كتاب مصور لأشراط الساعة مع خرائط و توضيحات، كما نوقشت أطروحة بالمغرب بجامعة ابن زهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية بأكادير لعبد الواحد إدريس الإدريسي بعنوان فقه الفتن دراسة في ضوء نصوص الوحي و المعطيات التاريخية لسلف الأمة، و مقصده في أطروحته هو التأصيل لفقه الفتن كفقه خاص تستبرئ به الأمة لدينها ووحدتها، و يحتاط به أفرادها و كتلتها لبيضة الإسلام و منعة دولته و عزة أهله فاختار الدكتور فقه الفتن كعنوان رئيسي لبحثه[7]، هذا بالإضافة إلى ما تناوله العلماء بالتأليف لبعض أشراط الساعة على وجه الانفراد مثل خروج المهدي و نزول عيسى عليه السلام و الدجال و افتراق الأمة و غيرها، و عرض هذه الكتب يبين اتصال الحركة التأليفية في الفتن و الملاحم و أشراط الساعة.

و بعد هذه الجولة القصيرة نعود إلى ضوابط فقه الفتن و الملاحم و أشراط الساعة و تتلخص فيما يلي:

- **أولا** : التثبت من صحة الحديث، إذ من المعروف –كما اشتهر عن الإمام أحمد- أن ثلاثة كتب لا أصل لها، منها الملاحم[8]. و لذلك اعتبر ابن القيم من مظان الوضع أحاديث التواريخ المستقبلة[9]، فالواجب التأكد من صحة هذه الأحاديث و تبيين صحيحها من سقيمها و جمع طرقها و رواياتها و شواهدها و معرفة حال رواتها حتى نكون على بينة من سلامة أصلها.

- **ثانيا** : اعتبار أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة من باب الفقه و الأحكام، لا من باب الرقائق و المواعظ، و بين البابين من الفروق التي لا تخفى على أهل الاختصاص، فقد شدد المحدثون في أحاديث الأحكام ورخصوا في رواية الأحاديث الضعيفة الوعظية، فينبغي مراعاة الجانب الفقهي في هذه الأحاديث و معرفة ما تنطوي عليه من معان و أحكام و أسرار، مع مراعاة ألفاظها و ضبطها بجمع رواياتها و تبيين الراجح من المرجوح منها، و مراجعة أقوال

7-مقدمة الأطروحة و قد نوقشت بجامعة محمد الخامس سنة 1996م، و الكتب المؤلفة في هذا الموضوع أحصاها الدكتور رضاء الله المباركفوري في تحقيقه لكتاب السنن الواردة في الفتن و غوائلها و الساعة و اشراطها لأبي عمرو الداني : التمهيد ص28.

8-الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع للخطيب البغدادي، أخرجه بسنده إلى الامام أحمد بن حنبل قال : ثلاثة كتب ليس لها أصول المغازي و الملاحم و التفسير، ثم قال البغدادي : و هذا الكلام محمول على وجه وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعني الثلاثة غير معتمد عليها و لا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفيها و عدم عدالة ناقليها و زيادات القصاص فيها، فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة و ليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة و الفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة اتصلت أسانيدها إلى الرسول صلى الله عليه و سلم من وجوه مرضية و طرق جلية : ص595، باب ما ينبغي أن يصدف عن الاشتغال به في الإنتقاء، الجزء الثامن من الكتاب.

9-زاد المعاد في هدي خير العباد، حيث تحدث بتفصيل عن أصحاب الملاحم و الأشياء التي ركبوا منها ملاحمهم : 2/598.

أهل العلم فيها و عدم التكلف في شرحها و الخروج عن الهوى و التعصب أثناء شرحها، فالقول في هذه الأحاديث تتعلق به أحيانا دماء و حقوق، بل قد يتعلق به مستقبل الأمة الإسلامية، و هذا لا ينفي الجانب الوعظي لهذه الأخبار، لكن لا يجب اعتباره وحده.

- **ثالثا** : معالجة أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة معالجة مقاصدية، و ذلك بعرضها على المبادئ و المقاصد الكلية و العامة للشريعة الإسلامية، و القول في هذه الأحاديث على ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، فمثلا الأصل العام للشريعة هو التيسير و التبشير و فتح باب الأمل و رفع الحرج، فلا ينبغي تيئيس الناس بهذه الأحاديث و جلب المشقة و الهلاك لهم استنادا إليها لمنافاة ذلك مع كلي من كليات الشريعة وهو رفع الحرج و دفع المشقة عن المكلفين و جلب التيسير و المصلحة لهم.

- **رابعا** : تجنب تنزيل هذه الأحاديث على وقائع جزئية، خصوصا إذا كانت من الحاضر أو الماضي القريب، و هذا بحر آخر لا ساحل له، إذ كثرت مؤخرا الكتابات المعتنية بتنزيل أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة على الوقائع و التي خلا معظمها عن الانضباط بضوابط الشرع في عملية التنزيل، فتراهم قد كتبوا مع كل فتنة تلحق بالأمة كتابا في تنزيل الأحاديث على تلك الفتنة، قد حددوا الشخصيات ووزعوا الأدوار و كتبوا مسلسل الأحداث، و زعموا أن ذلك كله كائن في يوم كذا و تاريخ كذا، فإذا ولي ذلكم اليوم و ذهب ذلكم التاريخ وماتت الشخصية أو كادت، ظهر كتاب جديد برأي جديد و هكذا.

و هذه جملة من المصنفات من هذا الجنس للعلم بها و الحذر منها : "القيامة الصغرى على الأبواب" لفاروق الدسوقي، "المسيح الدجال : قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى" لسعيد أيوب، "أسرار الساعة و هجوم الغرب" لفهد سالم، "اقترب خروج المسيح الدجال" لهشام كمال عبد الحميد، "زوال إسرائيل 2022م : نبوءة قرآنية أم صُدَف رقمية" لبسام نهاد جرار، "العالم يتظر ثلاثا" لجمال الشامي، "احذروا المسيح الدجال يغزو العالم من مثلث برمودا" لمحمد عيسى داود، "المفجأة...بشراك يا قدس" لمحمد عيسى داود، "عمر أمة الإسلام و قرب ظهور المهدي" لمحمد جمال الدين، "الثمر الداني في ذكر المهدي" لمجدي الشورى و له أيضا "القحطاني خليفة الزمن الأخير"، و هناك من اعتكف على هذا الباب و تنزيل أحاديثه كمنصور عبد الحكيم الذي ألف كتاب "السيناريو القادم لأحداث آخر الزمان" و كتاب "نهاية العالم و أشراط الساعة"، و كتاب "يأجوج و مأجوج من الوجود حتى الفناء" و كتاب "عشرة ينتظرها العالم" و كتاب "تنبؤات نوستراداموس"، و غيرها من الكتب، أما الكتب المبثوثة على شبكة الأنترنيت و المقالات فيصعب تتبعها لكثرتها فضلا عن تعدادها و حصرها.

فالمقصود أنه لا بد من قواعد و معالم وضوابط نافعة مستخرجة عن طريق تتبع أقوال أهل العلم و تصرفاتهم في القديم و الحديث في تعاملهم مع نصوص الفتن و الملاحم و أشراط الساعة و الاقتداء بهم في ممارسة عملية التنزيل، و هي تجلي لنا البون الشاسع بين تصرفاتهم رحمهم الله المنضبطة بأصول الشرع، و ممارسات المتأخرين في التنزيل و الله المستعان.

فهذه جملة من الضوابط التي ينبغي مراعاتها في فقه الفتن و الملاحم و أشراط الساعة، وضرورة استحضارها في معالجة كل حديث، و التي يجمعها القول بضرورة **دراسة حديثية و فقهية و مقاصدية** لأحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة.

و هذا البحث سيمثل نموذجا من تلك الدراسة، و قد وقع الاختيار على حديث افتراق الأمة إلى ثلاث و سبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، فهو من جملة أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة، وهو إخبار عن غيب مستقبلي سيقع لأنه صدر عمن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، و هذا الحديث كغيره من أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة كثر حوله القيل و القال و قتل بحثا و كتابة و تصنيفا، ومع ذلك فهو لايزال مشوبا بالغموض و التشويش، و السبب هو غياب دراسة محكمة منضبطة تراعي فيه الجانب الحديثي و الفقهي و المقاصدي. **فحديث الافتراق** حديث كبير الأصول، جليل المعاني، عظيم الأسرار، حسن المقاصد، عزيز الحكم، نفيس الدرر، مختلف الأغراض، متعدد المواضع، و هذا كله لن يبرز و يتضح لرؤية متشوقة إلى ما هو جدي و جديد إلا بدراسة حديثية و فقهية و مقاصدية لهذا الحديث.

الفصل الأول : الدراسة الحديثية لحديث الافتراق

المبحث الأول : تخريج الحديث

المبحث الثاني : اتباع سنن الأولين

المبحث الثاني : افتراق الأمة

المبحث الثالث : تعيين الفرقة الناجية

المبحث الأول : تخريج الحديث

روى حديث الافتراق عن رسول الله صلى الله عليه و سلم جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم بأسانيد متفاوتة في درجاتها، و قد ساق ابن الأثير(ت606هـ) في جامع الأصول طرق عديدة لهذا الحديث، لذلك سنقتصر في هذا المبحث على ذكر نص الحديث من طريق أحد الصحابة و تخريجه، على أن نذكر شواهد فقراته و طرقه في بقية المباحث.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل مثلا بمثل حذو النعل بالنعل حتى لو أن فيهم من نكح أمه علانية كان في أمتي من يفعل مثله، إن بني إسرائيل افترقوا على إحدى و سبعين ملة و تفترق أمتي على ثلاث و سبعين ملة كلها في النار إلا واحدة، فقيل : يا رسول الله ما الواحدة؟ قال : ما أنا عليه اليوم و أصحابي.

أخرجه بتمامه الترمذي(ت279هـ) في سننه (5/26)[10]، و الحاكم(ت405هـ) في المستدرك (128-1/129) و ابن وضاح القرطبي(ت287هـ) في البدع و النهي عنها (ص85)، و الآجري(ت360هـ) في الشريعة (ص15-16)، و الأربعين (ص 53-54)، و العقيلي(ت322هـ) في الضعفاء الكبير (2/262)، و ابن نصر المروزي (ت294هـ) في السنة (ص18) و ابن الجوزي(ت597هـ) في تلبيس إبليس (ص9)، و اللالكائي(ت418هـ) في شرح اعتقاد أصول أهل السنة و الجماعة (ص147)، و عبد القاهر البغدادي(ت429هـ) في الفرق بين الفرق (ص6). كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

و هذا إسناد ضعيف لأن فيه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي[11]، قال عنه الامام أحمد(ت241هـ) : منكر الحديث[12]، و قال عنه أبو الحسن ابن القطان(ت628هـ) : و الحق فيه أنه ضعيف لكثرة روايته المنكرات وهو أمر يعتري الصالحين[13]، و قال عنه ابن عدي(ت365هـ) : ما يرويه لا يتابع عليه[14]، و قال عنه ابن حبان(ت354هـ) : يروي الموضوعات عن الثقات، و يأتي عن الأثبات ما ليس من حديثهم[15]، و قد عده ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) في المرتبة الخامسة الذين لا يقبل حديثهم حتى لو صرحوا بالسماع[16]، و هذا الحديث رواه بالعنعنة و قد قال عنه ابن

---

[10]-طبعة أحمد شاكر، و قال الترمذي بعد روايته : غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه.

11-عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو أيوب الشعباني الإفريقي، قاضي إفريقية و عالمها و محدثها على سوء في حفظه توفي سنة ست و خمسين و مئة، و كان سفيان الثوري يعظمه، انظر سير أعلام النبلاء :411-6/412.

[12]-تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني :6/158.

[13]-تهذيب التهذيب : 6/160.

[14]-الكامل : 4/281.

[15]-المجروحين : 2/50.

[16]-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : ص 63 و 178 رقم 143.

حبان[17] : كان يدلس على محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب[18] ، و هذا شر أنواع التدليس، فلا يمكن قبول حديثه هذا عن عبد الله بن عمرو، و أقل أحوال روايته هذه أنها منكرة كما هو شأن روايات الضعفاء إذا تفردوا، فكيف إذا كانوا يدلسون على الوضاعين و المتروكين، و لهذا قال الحاكم(ت405هـ) – مع تساهله – بعد روايته لهذا الحديث : لا تقوم به الحجة[19] .

لكن للحديث شواهد ترتقي به إلى درجة الصحة[20] ، و تختلف من حيث المرتبة و القوة بحسب كل فقرة من فقراته.

[17]-المجروحين : 2/50

[18]-قال ابن الجوزي (محمد بن سعيد بن أبي قيس الشامي المصلوب ، هذا الرجل كان كذابا يضع الحديث، ويفسد أحاديث الناس، صلب على الزندقة. وقد قلب خلق من الرواة اسمه، وبهرجوا في ذكره. والعتب عليهم في ذلك شديد، والإثم لهم لازم، لأن من دلس كذاباً فقد آثر أن يؤخذ في الشريعة بقول باطل) الضعفاء و المتروكين : 3/65. و حكى ابن حجر في تهذيب التهذيب ترجمة له مطولة : 9/163

[19]-المستدرك : 1/128

[20]-درء الارتياب عن حديث ما أنا عليه اليوم و الأصحاب لسليم بن عيد الهلالي : ص13

المبحث الثاني : اتباع سنن الأولين

فقرة اتباع سنن اليهود و النصارى متواترة[21]، و لها عدة شواهد :

1 – حديث ابن عباس المطابق للشطر الأول من حديث عبد الله بن عمرو؛ قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (لتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر و ذراعا بذراع و باعا بباع حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضب دخلتم و حتى لو أن أحدهم ضاجع أمه بالطريق لفعلتم).

أخرجه الحاكم في المستدرك (4/455)، و الدولابي(ت310هـ) في الكنى و الأسماء (2/30)، و ابن نصر المروزي في السنة (ص13)، و الهيثمي(ت807هـ) في مجمع الزوائد (7/264).

و إسناده حسن، رجاله ثقات غير ابن أبي أويس[22] وهو من رجال مسلم لكن فيه ضعف يسير لا يضر فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن[23].

2 – حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : حدثنا محمد بن عوف[24]، حدثنا بن أبي مريم[25]، حدثنا أبوغسان[26]، حدثني زيد بن أسلم[27]، عن عطاء بن يسار[28] عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر و ذراعا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لسلكتموه، فقالوا : يا رسول الله من اليهود و النصارى؟ قال : فمن إذا).

---

[21]-درء الارتياب : ص 13.

22-هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس بن أبي عامر الأصبحي حليف عثمان بن عبيد الله التيمي القرشي وهو إسماعيل بن أبي أويس ابن أخت مالك بن انس، المدني أبو عبد الله سمع مالك بن أنس و سليمان بن بلال و أباه، مات سنة ست و عشرين و مائتين- التاريخ الكبير للبخاري : ص 364- و قال في التاريخ الصغير ص 239 : إسماعيل بن أبي أويس و اسم أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر، وهو الصواب، ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب، قال أحمد : لا بأس به، و قال عنه ابن أبي خيثمة : صدوق ضعيف العقل ليس بذاك يعني أنه لا يحسن الحديث و لا يعرف أن يؤديه أو يقرأ من غير كتابه، و قال معاوية بن صالح عنه : هو و أبوه ضعيفان، و قال ابن معين : ابن أبي أويس و أبوه يسرقان الحديث، و قال أبو حاتم : محله الصدق و كان مغفلا، و قال النسائي : ضعيف، و قال في موضع آخر : غير ثقة (تهذيب التهذيب : 1/271).

[23]-درء الارتياب : ص 14

24-محمد بن عوف بن سفيان الطائي أبو جعفر الحمصي، قال ابن حجر : ثقة حافظ، و قال أبوحاتم : هو صدوق، و قيل لابن معين في حديث لابن عوف فقال : هو أعرف بحديث أهل بلده، و قال ابن عدي : هو عالم بحديث الشام صحيحا و ضعيفا، توفي في وسط سنة اثنتين و سبعين و مئتين (تقريب التهذيب : 1/500، سير أعلام النبلاء : 12/615).

25-هو العلامة الحافظ الفقيه، محدث الديار المصرية، أبو محمد سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي مولاهم المصري، قال أبو داود: ابن أبي مريم عندي حجة، و قال أبوحاتم و غيره : ثقة، توفي سنة أربع و عشرين و مئتين (سير أعلام النبلاء : 10/329).

26-مالك بن إسماعيل بن درهم، الحافظ الحجة الامام أبو غسان النهدي مولاهم الكوفي، سبط إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الفقيه، قال يحيى بن معين : ليس بالكوفة أتقن من أبي غسان، و قال يعقوب بن شيبة : ثقة، صحيح الكتاب، من العابدين، و قال أيضا : كان ثقة مثبتا، و قال محمد بن عبد الله بن نمير : أبو غسان محدث من أئمة المحدثين، توفي سنة تسع عشرة و مئتين (سير أعلام النبلاء: 10/431-430).

27-الامام الحجة القدوة أبو عبد الله العدوي العمري المدني الفقيه، كان له حلقة علم في مسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم، و له تفسير رواه عنه ابنه عبد الرحمن، و كان من العلماء العاملين، توفي سنة ست و ثلاثين و مئة – سير أعلام النبلاء : 5/316 -

28-الامام الفقيه الواعظ المذكر الثبت الحجة كبير القدر، روى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، أن أبا حازم قال : ما رأيت رجلا كان ألزم لمسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم من عطاء بن يسار، توفي سنة ثلاث و مئة، و قيل : مات قبل المئة (سير أعلام النبلاء : 4/449-448).

و الحديث صحيح رواه البخاري(ت256هـ) (2/495) برقم 1456، ومسلم(ت261هـ) (4/2055) برقم 2669، و ابن حبان (15/19) برقم 6703، من طريق سعيد بن أبي مريم به، ورواه البخاري في الاعتصام (13/300) برقم 7320 من طريق أبي عمر الصنعاني[29] عن زيد بن أسلم به. و رواه مسلم (4/2054) من طريق حفص بن ميسرة[30] عن زيد به، و رواه الطيالسي(ت204هـ) في مسنده برقم 289 من طريق خارجة بن مصعب[31] عن زيد به، و رواه أحمد (3/84،89) من طريق زهير بن محمد[32] عن زيد به[33].

3- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : حدثنا سلمة[34]، حدثنا عبد الرزاق[35]، عن معمر[36]، عن زيد بن أسلم عمن حدثه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه و سلم : مثله. رواه عبد الرزاق(ت211هـ) في المصنف (11/369) برقم 20764، و أحمد (3/94)، و ابن بطة(ت387هـ) في الإبانة (2/569) برقم 711، عن معمر[37]. إسناده صحيح على شرط الشيخين غير سلمة و هو ابن شبيب النيسابوري، لم يرو له البخاري وهو من الثقات المتفق على إتقانه و صدقه[38].

29-هو حفص بن ميسرة العقيلي أبو عمر الصنعاني، قال الامام أحمد : حفص بن ميسرة ليس به بأس،و قال يحين بن معين : ثقة و قال في موضع آخر : ليس به بأس، و قال أبو زرعة : لا بأس به، و قال أبو حاتم : صالح الحديث، توفي سنة إحدى و ثمانين و مئة (تهذيب الكمال للمزي : 73-7/76).

30-هو أبو عمر الصنعاني.

31-ابن خارجة الامام العامل المحدث، شيخ خراسان، مع إبراهيم بن طهمان، أبو الحجاج الضبعي السرخسي، قال الحاكم : هو في نفسه ثقة، و قال أبو حاتم : يكتب حديثه، و قال ابن عدي : يغلط و لا يتعمد، توفي سنة ثمان و ستين و مائة (سير أعلام النبلاء : 7/328-326).

32-زهير بن محمد التميمي الحافظ المحدث، أبو المنذر المروزي الخرقي، بفتحتين، من قرية خرق، الخراساني، نزيل الشام ثم نزيل مكة، و قيل إنه هروي، قال البخاري و غيره : روى عنه الشاميون مناكير، و قال يحيى بن معين : خراساني ضعيف، و قال النسائي: ليس بالقوي، و قال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به، و قد ذكره العقيلي في الضعفاء، توفي سنة اثنتين و ستين و مائة (سير أعلام النبلاء: 187-8/189).

33-السنة لابن أبي عاصم، تحقيق و تخريج : باسم بن فيصل الجوابرة (1/81،82).

34-هو سلمة بن شبيب الامام الحافظ الثقة، أبو عبد الرحمن، الحجري المسمعي النسائي، نزيل مكة، قال النسائي : ليس به بأس، و قال أبو حاتم : صدوق، توفي سنة سبع و أربعين و مئتين (سير أعلام النبلاء : 256-12/257).

35-عبد الرزاق بن همام ابن نافع، الحافظ الكبير، عالم اليمن، أبو بكر الحميري، مولاهم الصنعاني الثقة الشيعي، قال علي بن المديني: قال لي هشام بن يوسف : كان عبد الرزاق أعلمنا و أحفظنا، و قال أحمد العجلي : عبد الرزاق ثقة كان يتشيع، توفي سنة إحدى عشرة و مئتين (سير أعلام النبلاء : 563-9/580).

36-معمر بن راشد الامام الحافظ شيخ الإسلام، أبو عروة بن أبي عمر الأزدي، مولاهم البصري، نزيل اليمن، كان من أوعية العلم، مع الصدق و التحري، و الورع و الجلالة و حسن التصنيف، توفي سنة اثنتين و خمسين و مئة و قيل ثلاث و خمسين و قيل أربع و خمسين (سير أعلام النبلاء : 5-7/18).

37-السنة لابن أبي عاصم : 1/82.

38-ظلال الجنة في تخريج السنة لناصر الدين الألباني : ص 37.

4 – حديث أبي هريرة رضي الله عنه : حدثنا عبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي شيبة[39]، ثنا يزيد بن هارون[40] عن محمد بن عمرور[41]، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (ستتبعون سنن من كان قبلكم باعا بباع، و ذراعا بذراع، و شبرا بشبر، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه، قالوا : يا رسول الله اليهود و النصارى ؟ قال : فمن إذا).

هذا الحديث صحيح لغيره رواه ابن أبي شيبة(ت235هـ) في المصنف (5/102) برقم 19223، و رواه ابن ماجة(ت273هـ) في الفتن (2/1322) برقم 993 من طريق أبي بكر به، وورواه أحمد (2/450) من طريق يزيد بن هارون به، و رواه أحمد (2/327)، و الآجري (1/133) برقم 34، و ابن بطة في الإبانة (2/570) برقم 712 من طريق ابن جريج[42]، عن زياد بن سعد[43]، عن محمد بن زيد[44] عن المهاجر[45]، عن سعيد بن أبي سعيد[46]، عن أبي هريرة، و رواه الآجري (1/133) برقم 33، و ابن بطة (20/570) برقم 713 من طريق ابن أبي ذئب[47]، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، و رواه أحمد (2/511) من طريق سليمان بن بلال[48]، عن إبراهيم بن أبي أسيد[49]، عن جده[50]، عن أبي هريرة. و ذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم 1348[51]

---

[39]-صاحب المصنفات الكبار : المسند و المصنف و التفسير.

40-يزيد بن هارون الامام القدوة، شيخ الإسلام، أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي، الحافظ، كان رأسا في العلم و العمل، ثقة حجة، كبير الشأن،قال علي بن المديني : ما رأيت أحفظ من يزيد بن هارون، و قال أحمد بن حنبل : كان يزيد حافظا متقنا، و قال أبو حاتم الرازي: يزيد ثقة إمام، لا يسأل عن مثله، توفي سنة ست و مئتين (سير أعلام النبلاء : 358-9/370).

41-محمد بن عمرو ابن علقمة بن وقاص، الامام، المحدث، الصدوق، أبو الحسن الليثي المدني، صاحب أبي سلمة بن عبد الرحمن و روايته. قال النسائي و غيره : ليس به بأس، و قال أبو حاتم : صالح الحديث، و قال يحيى بن معين : ثقة، توفي سنة خمس و أربعين و مئة (سير أعلام النبلاء : 136-6/137).

42-عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الامام، العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، أبو خالد و أبو الوليد القرشي الأموي المكي صاحب التصانيف و أول من دون العلم بمكة، توفي سنة خمسين و مائة (سير أعلام النبلاء : 325-6/336).

43-زياد بن سعد الامام الحافظ الحجة أبو عبد الرحمن الخراساني المجاور بمكة و كان شريكا لابن جريج ثم نزل قرية عك من بلاد اليمن، وثقه النسائي و غيره، مات كهلا و موته قريب من موت ابن جريج (سير أعلام النبلاء : 285-7/286).

44-محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ بن عمير بن جدعان القرشي التيمي الجدعاني المدني، قال أحمد بن حنبل : شيخ ثقة، و قال يحيى بن معين و أبوزرعة : ثقة، و ذكره ابن حبان في كتاب الثقات (تهذيب الكمال للمزي : 25/230).

45-المهاجر بن قنفذ و اسمه خلف بن عمير بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التيمي جد محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ، له صحبة وهو من مسلمة الفتح فيما ذكر محمد بن سعد (سير أعلام النبلاء : 577-28/578).

46-سعيد بن أبي سعيد المقبري يكنى بأبي سعد و اسم أبيه أبو سعيد كيسان وهو مولى لبني جندع من بني ليث بن بكر بن عبد مناة، كان ثقة و قيل إنه اختلط قبل وفاته باربع سنين، توفي سنة ثلاث و عشرين ومئة وقيل خمس و عشرين و قيل ست و عشرين، و يقال له المقبري لأنه كان يسكن على مقبرة – التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد لابن عبد البر : 21/34.

47-محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب – و اسم أبي ذئب هشام بن شعبة – الامام، شيخ الإسلام، أبو الحارث القرشي، العامري، المدني، الفقيه، قال أحمد بن حنبل : كان يشبه بسعيد بن المسيب، فقيل لأحمد : خلف مثله، قال : لا، ثم قال : كان أفضل من مالك، إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه، توفي سنة تسع و خمسين و مائة (سير أعلام النبلاء : 139-148/ 7).

48-سليمان بن بلال الامام المفتي الحافظ، أبو محمد القرشي التيمي، مولاهم المدني، و قيل كنيته أبو أيوب، مولى عبد الله بن أبي عتيق، محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، قال أحمد بن حنبل : لا بأس به ثقة، و قال يحيى بن معين : هو أحب إلي من الدراوردي، و قال محمد بن سعد : كان ثقة كثير الحديث، توفي سنة اثنتين و سبعين و مئة (سير أعلام النبلاء : 425-7/427).

[49]-إبراهيم بن أبي أسيد البراد المديني، قال أبو حاتم : شيخ مديني محله الصدق (تهذيب الكمال : 52-2/53).

50-و كأن إبراهيم نسبه إلى جده و لم يسم أباه، و جد إبراهيم بن أبي أسيد مجهول لم يعرف و ليست له ترجمة وليس جده لأمه أبو هريرة كما قد يتوهم.

[51]-السنة لابن أبي عاصم، تحقيق و تخريج : باسم بن فيصل الجوابرة : 80-1/81.

5 – حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه : حدثنا يعقوب بن حميد[52]، ثنا ابن أبي حازم[53]، عن أبيه[54]، عن عمرو بن شعيب[55]، عن أبيه[56]، عن جده[57]، عن النبي صلى الله عليه و سلم : (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر، و ذراعا بذراع، حتى لو دخل أحدهم جحر ضب لاتبعتموه، قالوا : يا رسول الله اليهود و النصارى ؟ قال : فمن إذا).

إسناده حسن رواه ابن بطة في الإبانة (2/571) برقم 714، من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الله بن يزيد[58] عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (سيأتي على أمتي ما أتى على بني إسرائيل مثلا بمثل، حذو النعل بالنعل)، و رواه ابن أبي شيبة (15/105) من طريق أبي خالد الأحمر[59] عن يحيى بن سعيد[60]، عن عمر ابن الحكم[61] قال : قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول : لتركبن سنة من كان قبلكم حلوها و مرها، و قال الشيخ الألباني رحمه الله : "إسناده حسن رجاله ثقات على الخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص و ابن أبي حازم و اسمه عبد العزيز و اسم أبيه سلمة بن دينار، و الحديث صحيح بالشواهد السابقة و اللاحقة"[62].

52-ابن كاسب الحافظ المحدث الكبير، أبو الفضل، يعقوب بن حميد بن كاسب المدني نزيل مكة، قال البخاري : لم نر إلا خيرا، و قال أبو حاتم : ضعيف الحديث، و قال النسائي : ليس بشيء، و قال ابن عدي : لا بأس به و برواياته، هو كثير الحديث، كثير الغرائب، توفي في آخر سنة إحدى و أربعين و مئتين (سير أعلام النبلاء : 158-11/161).

53-عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار، الامام الفقيه، أبو تمام المدني كان من أئمة العلم بالمدينة، قال يحيى بن معين : صدوق، و قال أحمد بن حنبل : لم يكن بالمدينة أفقه من عبد العزيز بن أبي حازم، توفي سنة أربع و ثمانين و مئة (سير أعلام النبلاء : 363-8/364).

54-سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج الأفزر التمار المدني القاص الزاهد الحكيم، وثقه يحيى بن معين و أبو حاتم و النسائي و أحمد بن عبد الله العجلي و محمد بن إسحاق بن خزيمة، توفي سنة أربعين و مئة و قيل سنة أربع و أربعين (تهذيب الكمال : 272-11/278).

55-عمرو بن شعيب بن محمد بن صاحب رسول الله صلى الله عليه و سلم عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، الامام المحدث أبو إبراهيم و أبو عبد الله القرشي السهمي الحجازي فقيه أهل الطائف، و محدثهم، و كان يتردد كثيرا إلى مكة، و ينشر العلم حدث عن أبيه فأكثر و آخرين، روى صدقة بن الفضل، عن يحيى القطن، قال : إذا روى عن عمرو بن شعيب الثقات، فهو ثقة يحتج به، و قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد : حديثه عندنا واه، و قال أحمد بن حنبل : له أشياء مناكير، و إنما نكتب حديثه نعتبر به، فأما ان يكون حجة فلا، و قال أبو زرعة : إنما أنكروا عليه لكثرة روايته عن أبيه عن جده، و قال يحيى بن معين : هو ثقة، بلي بكتاب أبيه عن جده، توفي سنة ثماني عشرة و مئة (سير أعلام النبلاء : 165-5/177).

56-أما أبوه شعيب فقد ذكره ابن حبان في الثقات، توفي بعد الثمانين في دولة عبد الملك (سير أعلام النبلاء : 5/181).

57-محمد بن عبد الله بن عمرو السهمي، روى عن أبيه و روى عنه ابنه شعيب و حكم بن الحارث، توفي في حياة أبيه (سير أعلام النبلاء : 181-5/182).

58-عبد الله بن يزيد المعافري أبو عبد الرحمن الحبلي المصري، قال يحيى بن معين : ثقة، و ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، و قال أبو سعيد بن يونس : يقال توفي بأفريقية سنة مائة و كان صالحا (تهذيب الكمال : 316-16/317).

59-أبو خالد الأحمر الامام الحافظ سليمان بن حيان الأزدي الكوفي، قال العجلي : ثقة، و قال أبو حاتم : صدوق، ووثقه جماعة، و قال ابن معين : صدوق، و ليس بحجة، و تابعه على هذا ابن عدي، و قال معاوية بن صالح عن ابن معين : هو ثقة، و ليس بثبت، توفي سنة تسع و ثمانين و مئة (سير أعلام النبلاء : 19-9/21).

60-يحيى القطان، يحيى بن سعيد بن فروخ،الامام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، أبو سعيد التميمي مولاهم البصري، الأحول، القطان، الحافظ،توفي سنة ثمان و تسعين و مئة (سير أعلام النبلاء : 175-9/188).

61-بعد البحث و التحقيق لم أعرف من هو، و اختلط علي الأمر في شأن من روى عنه هل هو يحيى بن سعيد القطان أم يحيى بن سعيد آخر كيحيى بن سعيد العطار أبو زكريا الأنصاري الحمصي الامام المحدث الصدوق، وثقه ابن مصفى، و ضعفه ابن معين و الدارقطني (سير اعلام النبلاء : 9/472).

62-ظلال الجنة في تخريج السنة : ص 37.

6 – حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه : حدثنا يعقوب بن حميد، ثنا إبراهيم بن سعد[63]، عن الزهري[64]، عن سنان بن أبي سنان[65] أنه سمع أبا واقد الليثي يقول : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى حنين، و نحن حديثو عهد بكفر و كانوا أسلموا يوم الفتح، قال فمررنا بشجرة، فقلنا يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، و كان للكفار سدرة يعكفون حولها، و يعلقون بها أسلحتهم يدعونها ذات أنواط فلما قلنا ذلك للنبي صلى الله عليه و سلم، قال : (الله أكبر، قلتم و الذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اجعل لنا إلها كما لهم آلهة. قال: إنكم قوم تجهلون، لتركبن سنن من كان قبلكم).

حديث صحيح رواه الطيالسي (191 رقم 1346)، و الطبراني(ت360هـ) في الكبير (3/276) برقم 3294 من طريق إبراهيم بن سعد به. و رواه الترمذي في الفتن (4/412) برقم 2180، و ابن أبي شيبة في المصنف (15/101) برقم 19222، و الحميدي(ت488هـ) (1/370) برقم 848، و الطبراني (3/275) برقم 3292، و أبو يعلى(307هـ) (2/30) برقم 1331، كلهم من طريق سفيان بن عيينة[66] عن الزهري به، و قال الترمذي حسن صحيح. و رواه الطبراني (3/275) برقم 3291 ، من طريق مالك(ت179هـ) عن الزهري به. و رواه عبد الرزاق (11/369) برقم 20763 و من طريقه رواه النسائي(ت303هـ) في الكبرى (التفسير 6/346)، و الطبراني (3/275) برقم 3290، و ابن بطة في الإبانة (2/568) برقم 710، عن معمر عن الزهري به. و رواه أحمد في المسند (5/218)، من طريق عقيل بن خالد[67] عن الزهري به. و رواه ابن حبان (15/94) برقم 6702، من طريق يونس[68] عن الزهري به. و رواه الطبراني(2/276) رقم 3293، من طريق ابن إسحاق[69] عن الزهري به[70].

63-إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن صاحب رسول الله صلى الله عليه و سلم عبد الرحمن بن عوف الامام الحافظ الكبير، أبو إسحاق القرشي الزهري العوفي المدني، كان ثقة صدوقا صاحب حديث، و ثقه الامام أحمد و يحيى بن معين و أبو حاتم، توفي سنة ثلاث و ثمانين و مئة (سير اعلام النبلاء : 304-8/307).

64-الزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، الامام العلم، حافظ زمانه أبو بكر القرشي الزهري المدني نزيل الشام، قال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : بقي ابن شهاب، و ماله في الناس نظير، توفي سنة أربع و عشرين و مئة (سير أعلام النبلاء : 326-5/349).

65-سنان بن أبي سنان و اسمه يزيد بن أمية و يقال ربيعة الديلي المدني، قال أحمد بن عبد الله العجلي : مدني تابعي ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة خمس و مئة (سير أعلام النبلاء : 12/151).

66-سفيان بن عيينة ابن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم، أخي الضحاك بن مزاحم، الامام الكبير حافظ العصر، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي، ثم المكي، انتهى إليه علو الإسناد، قال الشافعي : لولا مالك و سفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز، و قال عبد الرحمن بن مهدي : كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز توفي سنة ثمان و تسعين و مئة (سير أعلام النبلاء :454-8/480).

67-عقيل بن خالد بن عقيل الحافظ الامام أبو خالد الأيلي مولى آل عثمان بن عفان، حدث عن ابن شهاب فأكثر و جود، وثقه أحمد و النسائي، و قال أبو حاتم : عقيل أحب إلي من يونس، و قال أبو زرعة : ثقة صدوق، توفي سنة أربع و أربعين و مئة و قيل أربع و أربعين (سير أعلام النبلاء : 301-6/302).

68-يونس بن يزيد ابن أبي النجاد، الامام، الثقة، المحدث، أبو يزيد الأيلي، مولى معاوية بن أبي سفيان الأموي، قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : ما أحد أعلم بحديث الزهري من معمر إلا ما كان من يونس الأيلي فإنه كتب كل شيء هناك، و كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح، توفي سنة تسع و خمسين و مئة و قيل سنة ستين و مئة (سير أعلام النبلاء : 297-6/300).

69-محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، و قيل : ابن كوثان، العلامة الحافظ الاخباري أبو بكر، و قيل : أبو عبد الله القرشي المطلبي مولاهم المدني، صاحب السيرة النبوية، قال يحيى بن معين : كان ثقة، حسن الحديث، و قال الزهري : لا يزال بالمدينة علم جم ما دام فيهم ابن إسحاق، توفي سنة خمسين و مئة و قيل غحدى و خمسين و قيل اثنتين و خمسين (سير أعلام النبلاء : 33-7/55).

70-السنة لابن أبي عاصم، بتحقيق : باسم الجوابرة (83-1/84).

المبحث الثالث : افتراق الأمة

و قد قواها كثرة الشواهد التي سأذكرها هنا بادئا بالأحاديث التي لم ترد فيها زيادة (كلها في النار إلا واحدة) ثم الأحاديث التي وردت فيها الزيادة مع ذكر ما ثار من خلاف حول هذه الزيادة :

1 – حديث أبي هريرة رضي الله عنه : حدثنا أبو بكر[71]، ثنا محمد بن بشر[72]، ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين و سبعين فرقة، و تفرقت أمتي على ثلاث و سبعين فرقة).

أخرجه أبو داود(ت275هـ) (2/503 طبعة الحلبي) و الترمذي (3/367) و ابن ماجة (2/479)،و ابن حبان في صحيحه (1834)، و الآجري في الشريعة (ص25)، و الحاكم (1/128)،و أحمد(2/332) و ابن بطة في الإبانة (1/371) و ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص18) من طرق عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا به، و قال الترمذي : "حديث حسن صحيح"، و قال الحاكم : "صحيح على شرط مسلم" و وافقه الذهبي(ت748هـ)، و قال الحاكم أيضا بعد تخريجه لهذا الحديث : "و قد احتج مسلم بمحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة"، و قد تعقبه الذهبي فقال : "ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفردا بل بانضمامه إلى غيره". و هذا الحديث هو أصح حديث يروى في الافتراق و مداره على محمد بن عمرو بن وقاص الليثي، و قد أجمل الحافظ ابن حجر أقوال الأئمة فيه فقال : "صدوق له أوهام"[73]، و قال عنه يحيى بن معين : "ما زال الناس يتقون حديثه"[74]، و أما قول الكوثري في مقدمة (التبصير في الدين ص5) إنه لا يحتج به إذا لم يتابع، فمن مغالطاته أو مخالفاته المعروفة، فإن الذي استقر عليه رأي المحدثين من المحققين الذين درسوا أقوال الأئمة المتقدمين فيه أنه حسن الحديث يحتج به، من هؤلاء النووي(ت676هـ) و الذهبي و العسقلاني وغيره[75].

---

[71]-أبو بكر بن أبي شيبة توفي سنة خمس و ثلاثين و مائتين.

72-محمد بن بشر ابن الفرافصة، بن المختار، بن رديح، الحافظ الامام الثبت، أبو عبد الله العبدي الكوفي، وثقه يحيى بن معين و غيره ، توفي سنة ثلاث و مئتين (سير أعلام النبلاء : 265-9/266).

[73]-التقريب رقم 6188.

[74]-تهذيب الكمال : 26/216.

75-هذا رد الشيخ الألباني على الكوثري الذي طعن في حديث أبي هريرة لظنه أن فيه الزيادة المعروفة بلفظ : (كلها في النار إلا واحدة) فبين الألباني أنها لم ترد في شيء من المصادر التي وقف عليها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه و أكد أن الزيادة المشار إليها إنما وردت من حديث معاوية رضي الله عنه و سيأتي بيانه - السلسلة الصحيحة (356-1/357).

2 – حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه : حدثنا ابن مصفى[76]، ثنا بقية[77]، حدثنا صفوان بن عمرو[78]، عن أزهر بن عبد الله[79]، عن أبي عامر الهوزني[80] قال سمعت معاوية يقول : (يا معشر العرب؛ و الله لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم لَغيركم من الناس أحرى أن لا يقوم به، إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قام فينا يوما، فذكر أن أهل الكتاب قبلكم افترقوا على اثنتين و سبعين فرقة في الأهواء، ألا و إن هذه الأمة ستفترق على ثلاث و سبعين فرقة في الأهواء). وهو حديث صحيح بما قبله و ما بعده من الشواهد[81] .

3 – حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه : عن صفوان بن عمرو قال : حدثني أزهر بن عبد الله عن أبي عامر عبد الله بن لحي عن معاوية بن أبي سفيان أنه قام فينا فقال : ألا إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قام فينا فقال : (ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين و سبعين ملة، و إن هذه الأمة ستفترق على ثلاث و سبعين، ثنتان و سبعون في النار وواحدة في الجنة و هي الجماعة).

أخرجه أبو داود (503-2/504) و الدارمي(ت255ھ) (2/241) و أحمد (3/102)، و الحاكم (1/128) و الآجري في الشريعة (ص18) و ابن بطة في الإبانة (1/119 ، 2/108) و اللالكائي في شرح السنة (1/23). و قال الحاكم : "هذه الأسانيد تقام بها الحجة على تصحيح هذا الحديث" ووافقه الذهبي، و قال الحافظ في تخريج الكشاف(ص63) : "إسناده صحيح"، و قال شيخ الإسلام ابن تيمية(ت728ھ) في المسائل (2/83) : "هو حديث صحيح مشهور"، و صححه الشاطبي(ت790ھ) في الاعتصام (3/38). و أورده ابن كثير(ت774ھ) في تفسيره و أشار إلى تقويته بقوله : "وقد ورد هذا الحديث من طرق"[82]. كما صححه عبد الحق الإشبيلي(ت581ھ) في كتابه

76-محمد بن مصفى ابن بهلول، الحافظ الامام، عالم أهل حمص، أبو عبد الله القرشي الحمصي، العبد الصالح، قال أبو حاتم : صدوق، و قال صالح جزرة : له مناكير، و أرجو أن يكون صادقا، توفي سنة ست و أربعين و مئتين (سير أعلام النبلاء : 94-12/95).

77-بقية بن الوليد ابن صائد بن كعب بن حريز، الحافظ العالم، محدث حمص، أبو يحمد الحميري، الكلاعي، ثم الميتمي الحمصي، أحد المشاهير الأعلام، كان من أوعية العلم، لكنه كدر ذلك بالإكثار عن الضعفاء و العوام، و الحمل عمن دب و درج، قال ابن المبارك : بقية كان صدوقا، لكنه يكتب عمن أقبل و أدبر، و سئل أحمد بن حنبل عن بقية و إسماعيل فقال : بقية أحب إلي، و إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين، فلا تقبلوه، و سئل ابن معين عن بقية فقال : إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو و غيره، و أما إذا حدث عن أولئك المجهولين، فلا، و إذا كان الرجل، أو لم يسم اسمه، فليس يساوي شيئا، و قال أحمد العجلي : ثقة عن المعروفين، فإذا روى عن مجهول فليس بشيء، توفي سنة سبع و تسعين و مئة (سير أعلام النبلاء : 518-8/534).

78-صفوان بن عمرو ابن هرم، الامام المحدث، الحافظ، أبو عمرو السكسكي، الحمصي، محدث حمص مع حريز بن عثمان، قال أحمد : ليس به بأس، و قال أبو حاتم : سألت يحيى بن معين عنه فأثنى عليه خيرا، و قال الفلاس : ثبت في الحديث، و قال ابن سعد : كان ثقة مأمونا، و قال الدارقطني : يعتبر به، توفي سنة خمس و خمسين و مئة (سير أعلام النبلاء : 380-6/382).

79-أزهر بن عبد الله بن جميع بن الحرازي الحميري الحمصي، و يقال هو أزهر بن سعيد، قال البخاري : أزهر بن عبد الله و أزهر بن سعيد و أزهر بن يزيد واحد، نسبوه مرة مرادي و مرة هوزني و مرة حرازي، أما حال أزهر فلم يذكر المزي في تهذيب الكمال شيئا في ترجمته، و قد قال ابن الجارود في كتاب الضعفاء : كان سيب عليا، و قال أبو داود : إني لأبغض أزهر الحرازي ثم ساق بإسناده إلى أزهر قال كنت في الخيل الذين سبوا أنس بن مالك فأتينا به الحجاج، و ذكر ابن الجوزي عن الأزدي قال : يتكلمون فيه، بعد هذا قال ابن حجر العسقلاني : قلت لم يتكلموا إلا في مذهبه و قد وثقه العجلي و فرق ابن حبان في الثقات بين أزهر بن سعيد و أزهر بن عبد الله ثم ذكر أزهر بن عبد الله الراوي عن تميم و عنه الخليل بن مرة و قال : إن لم يكن هو الحرازي فلا أدري من هو (تهذيب التهذيب : 178-1/179).

80-عبد الله بن لحي بضم اللام أبو عامر الهوزني الحمصي، ثقة مخضرم (تقريب التهذيب لابن حجر : 1/319).

81-ظلال الجنة : ص24-25.

82-السلسلة الصحيحة : 1/358.

الأحكام الشرعية الصغرى[83] و قد قال رحمه الله في المقدمة عن أحاديث كتابه هذا : و تخيرتها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد، قد نقلها الأثبات، و تداولها الثقات .

4 – حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : حدثنا هشام بن عمار[84]، حدثنا الوليد بن مسلم[85]، حدثنا الأوزاعي[86]، حدثنا قتادة[87] عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إن أمتي ستفترق على اثنتين و سبعين، كلها في النار إلا واحدة و هي الجماعة).

أخرجه ابن ماجة (2/480) بهذا الإسناد و قال البوصيري(ت840هـ) في الزوائد : "إسناده صحيح، رجاله ثقات"، و قال الجوزقاني(ت543هـ) في كتابه الأباطيل و المناكير و الصحاح و المشاهير حين ساق حديث أنس: "هذا حديث عزيز حسن مشهور، رواته كلهم ثقات أثبات كأنهم بدور و أقمار"[88]،و قال السخاوي(ت902هـ) : "و رجاله رجال الصحيح"[89] و للحديث ست طرق أخرى عن أنس بن مالك و شواهد عن جمع من الصحابة[90]

الطرق الستة :[91]

أ- عن العميري عن أنس.

أخرجه أحمد (3/120)، قال الألباني : " و العميري هذا لم أعرفه، و غالب الظن أنه محرف من (النميري) و اسمه زياد بن عبد الله[92]، فقد روى عن أنس، و عنه صدقة بن يسار،و هو الذي روى هذا الحديث و النميري ضعيف، و بقية رجاله ثقات".

---

[83]-1/96.

84-هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي و يقال الظفري أبو الوليد الدمشقي، قال يحيى بن معين : ثقة، و قال عنه أيضا: كيس كيس، و قال العجلي : ثقة، و قال في موضع آخر : صدوق، و قال النسائي : لا بأس به، و قال الدارقطني : صدوق كبير المحل، توفي سنة خمس و أربعين و مئتين (سير أعلام النبلاء : 242-30/254).

85-الوليد بن مسلم الامام عالم أهل الشام أبو العباس الدمشقي الحافظ مولى بني أمية، كان من أوعية العلم ثقة حافظا، لكن رديء التدليس، فإذا قال حدثنا فهو حجة، قال أحمد بن حنبل : ما رأيت في الشاميين أحدا أعقل من الوليد بن مسلم، توفي سنة خمس و تسعين و مئة (سير أعلام النبلاء : 211-9/220).

86-الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، شيخ الإسلام، و عالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي، قال إسماعيل بن عياش : سمعت الناس في سنة أربعين و مئة يقولون : الأوزاعي اليوم عالم الأمة، توفي سنة سبع و خمسين و مئة (سير أعلام النبلاء : 107-7/111).

87-قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، حافظ العصر، قدوة المفسرين و المحدثين أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه، ما توقف أحد في صدقه، و عدالته، و حفظه، توفي سنة ثماني عشرة و مئة (سير أعلام النبلاء : 269-5/283).

[88]-ص 238.

[89]-الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية : 2/569.

[90]-ظلال الجنة : ص32-33.

[91]-السلسلة الصحيحة : 1/385.

92-زياد بن عبد الله النميري البصري، قال يحيى بن معين : ضعيف الحديث، و قال في موضع آخر : ليس به بأس، و قال أبو حاتم : يكتب حديثه و لا يحتج به، و قال أبو عبيد الآجري : سألت أبا داود عنه فضعفه (تهذيب الكمال : 492-9/493).

ب- عن ابن لهيعة[93] حدثنا خالد بن يزيد[94] عن سعيد بن أبي هلال[95] عنه، و زاد : "قالوا يا رسول الله من تلك الفرقة، قال : الجماعة الجماعة".

أخرجه أحمد أيضا (3/145)، و سنده حسن في الشواهد.

ج- عن سلمان أو سليمان بن طريف عنه :

أخرجه الآجري في الشريعة (ص17)، و ابن بطة في الإبانة (2/118)، قال الألباني : "و ابن طريف هذا لم أجد له ترجمة"[96].

د- عن سويد بن سعيد[97] قال : حدثنا مبارك بن سحيم[98] عن عبد العزيز بن صهيب[99] عن أنس .

قال الألباني : " أخرجه الآجري، و سويد ضعيف، و أخرجه ابن بطة أيضا، و لكن لا أدري إذا كان من هذا الوجه أو من طريق آخر عن عبد العزيز، فإن كتابه بعيد عني الآن".

93-عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان، القاضي، الامام، العلامة، محدث ديار مصر مع الليث،أبو عبد الرحمن الحضرمي الأعدولي، أعرض أصحاب الصحاح عن رواياته، و أخرج له أبو داود و الترمذي و القزويني، و كان يحيى بن سعيد القطان لا يراه شيئا، و قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : ما حديث ابن لهيعة بحجة، و إني لأكتبه، أعتبر به، وهو يقوى بعضه ببعض، و قال مسلم بن الحجاج : ابن لهيعة تركه وكيع و يحيى و ابن مهدي، و قال النسائي : ليس بثقة، و قال عبد الرحمن بن خراش : لا يكتب حديثه، و قال أبو زرعة : لا يحتج به، توفي سنة أربع و سبعين و مئة (سير أعلام النبلاء : 11-8/31).

94-خالد بن يزيد ابن أمير العراق خالد بن عبد الله بن أسد، البجلي القسري الدمشقي، قال أبو جعفر العقيلي : لا يتابع على حديثه، و قال أبو حاتم : ليس بقوي، و ذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء فساق له جماعة أحديث، و قال : أحاديثه لا يتابع عليها كلها، لا إسنادا و لا متنا، ثم قال : ولم أرى للمتقدمين الذين يتكلمون في الرجال فيه قولا، و هو مع ضعفه يكتب حديثه (سير أعلام النبلاء : 9/411-410).

95-سعيد بن أبي هلال الامام الحافظ الفقيه، أبو العلاء الليثي، مولاهم المصري أحد الثقات، قال أبو حاتم : لا بأس به، توفي سنة خمس و ثلاثين و مئة و قيل سنة تسع و أربعين و مئة (سير أعلام النبلاء : 303-6/304).

96- و جدت شيئا من ترجمته في تهذيب الكمال للحافظ المزي و كذا تهذيب التهذيب، فهو أبو عاتكة و أبو عازب اسمه طريف بن سلمان و يقال سلمان بن طريف كوفي و يقال بصري، روى عن أنس، قال أبو حاتم : ذاهب الحديث، و قال البخاري : منكر الحديث، و قال النسائي : ليس بثقة، و قال الدارقطني : ضعيف، و قال ابن عبد البر : هو عندهم ضعيف ذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث (تهذيب التهذيب : 12/127).

97-سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي أبو محمد الحدثاني الأنباري، قال أبو داود : سمعت يحيى بن معين يقول : سويد مات منذ حين، قال و سمعت يحيى يقول : هو حلال الدم، قال : و سمعت أحمد ذكره فقال : أرجو أن يكون صادقا أو قال لا بأس به، و قال عبد الله بن علي بن المديني : سئل أبي عن سويد الأنباري فحرك رأسه و قال ليس بشيء، و قال يعقوب بن شيبة : صدوق مضطرب الحفظ و لاسيما بعد ما عمي، و قال النسائي : ليس بثقة و لا مأمون، توفي سنة أربعين و مئتين (تهذيب الكمال : 247-12/257).

98-مبارك بن سحيم و يقال بن عبد الله أبو سحيم البناني المصري مولى عبد العزيز بن صهيب، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول و عرضت عليه أحاديث مبارك بن سحيم الذي حدثنا عنه سويد فأنكرها و لم يحمده أظنه قال ليس بثقة و أنكرها إنكارا شديدا و أظنه قال اضربوا عنه، و قال أبو حاتم : منكر الحديث ضعيف الحديث، و قال البخاري : منكر الحديث، و قال النسائي: ليس بثقة و لا يكتب حديثه، و قال أبو بشر الدولابي : متروك الحديث (تهذيب الكمال : 175-27/176).

99-عبد العزيز بن صهيب البناني البصري الأعمى الحافظ، وثقه أحمد بن حنبل و غيره، و ما هو بالمكثر، توفي سنة ثلاثين و مئة (سير أعلام النبلاء 6/103).

هـ- عن أبي معشر عن يعقوب بن زيد بن طلحة[100] عن زيد بن أسلم عن أنس به. و فيه الزيادة

أخرجه الآجري (ص16)، و أبو معشر اسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي[101]، و هو ضعيف، و من طريقه رواه ابن مردويه(ت498هـ)، كما في تفسير ابن كثير (86-2/88).

و- عن عبد الله بن سفيان المدني[102] عن يحيى بن سعيد الأنصاري[103] عنه. و فيه الزيادة بلفظ : قال : (ما أنا عليه اليوم و أصحابي). أخرجه العقيلي في الضعفاء (ص207-208)، و الطبراني في الأوسط (1/302 ، 1/5019 ، 1/8004 ، 2/196)، و قال : " لم يروه عن يحيى إلا عبد الله بن سفيان"، و قال العقيلي : " لا يتابع على حديثه".

و حديث أنس هذا رواه بعض الكذابين فقلب متنه، قال أبو جعفر العقيلي في الضعفاء الكبير[104] : حدثنا محمد بن مروان القرشي حدثنا محمد بن عبادة الواسطي حدثنا موسى بن إسماعيل الجبلي حدثنا معاذ بن ياسين الزيات حدثنا الأبرد بن أبي الأشرس عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (تفرق أمتي على سبعين، أو إحدى و سبعين فرقة، كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة، قالوا : يا رسول الله من هم ؟ قال : الزنادقة ، و هو القدرية). و من طريقه رواه ابن الجوزي في الموضوعات[105] قال : أنبأنا عبد الوهاب بن المبارك أنبأنا ابن بكران أنبأنا العتيقي حدثنا يوسف بن الدخيل حدثنا العقيلي حدثنا محمد بن مروان القرشي به . ففي إسناده معاذ بن ياسين الزيات، قال العقيلي : "رجل مجهول، و حديثه غير محفوظ"[106]. و الأبرد بن أبي الأشرس، قال الذهبي في الميزان : قال ابن خزيمة : "كذاب وضاع"، و زاد عليه ابن حجر في اللسان بقوله : " و هذا من الاختصار المجحف المفسد للمعنى، و ذلك أن المشهور في الحديث : كلها في النار إلا واحدة "[107].

100-يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي أبو يوسف المدني قاضي المدينة، قال أبو زرعة و النسائي : ثقة، و قال أبو حاتم : ليس به بأس شيخ يحتج بحديثه، و ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، توفي في ولاية أبي جعفر (تهذيب الكمال : 32/323).

101-الامام المحدث صاحب المغازي، المدني مولى بني هاشم، قال عمرو بن علي : كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر، و يضعفه، و يضحك إذا ذكره، و قال أحمد بن حنبل : حديثه عندي مضطرب، و لكن أكتب حديثه، أعتبر به، و قال أبو حاتم : هو صالح لين الحديث، و قال البخاري : منكر الحديث، و قال أبو داود و النسائي : ضعيف، و قال الترمذي : قد تكلم بعض أهل العلم في أبي معشر، من قبل حفظه (سير أعلام النبلاء : 435-7/438).

102-عبد الله بن سفيان بن عبد الله الثقفي الطائفي، قال النسائي : ثقة، و قال العجلي : ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات، وهو ليس عبد الله بن سفيان المخزومي المشهور بأبي سلمة بن سفيان تهذيب التهذيب : 5/211).

103- يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو، وقيل يحيى بن سعيد بن قيس بن قهد، الامام العلامة المجود، عالم المدينة في زمانه، قال أحمد بن حنبل : يحيى بن سعيد الأنصاري أثبت الناس، و قال النسائي : يحيى بن سعيد ثقة ثبت، توفي سنة خمس عشرة و مئة (سير أعلام النبلاء : 468-5/476).

104-4/201.

105-1/267.

106-الضعفاء : 4/201.

107-لسان الميزان : 1/128،و قد وقفت على دراسة علمية محكمة للدكتور عبد العزيز بن ندى العتيبي بعنوان "حديث الافتراق مقلوبا" حيث اعتبر المؤلف حديث أنس بن مالك مرة عبر خمسة مراحل : أولها : الوضع و الثانية: القلب و الثالثة: السرقة و الرابعة: الاضطراب و الخامسة: التناقض و في كل مرحلة ساق مجموعة من شواهدها مستشهدا في ذلك بأقوال و قواعد و أصول المحدثين.

5 – حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه : حدثنا عمرو بن عثمان[108]، ثنا عباد بن يوسف[109]، حدثني صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد[110]، عن عوف بن مالك الأشجعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (افترقت اليهود على إحدى و سبعين فرقة واحدة في الجنة و سبعين في النار، و افترقت النصارى على اثنتين و سبعين فرقة، فإحدى و سبعين في النار وواحدة في الجنة، و الذي نفسي بيده لتفترقن أمتي على ثلاث و سبعين فرقة فواحدة في الجنة، و اثنتان و سبعون في النار. قيل : يا رسول الله من هم ؟ قال : هم الجماعة). رواه ابن ماجة في الفتن (2/1322) رقم 3992، و اللالكائي في شرح السنة (1/112) رقم 149، من طريق عمرو بن عثمان به[111]. و إسناده جيد، رجاله ثقات معروفون غير عباد بن يوسف و هو ثقة إن شاء الله، و عمرو بن عثمان هو ابن سعيد القرشي الحمصي مات سنة 250 هـ. و عنه رواه ابن ماجة[112]. و قال السخاوي : "و رجاله موثقون"[113]

6 – حديث ابن مسعود رضي الله عنه : حدثنا شيبان بن فروخ[114]، ثنا الصعق بن حزن[115]، ثنا عقيل الجعدي،عن أبي إسحاق، عن سويد بن غفلة[116] عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (افترق من كان قبلكم على اثنتين و سبعين فرقة، نجا منها ثلاث و هلك سائرها). إسناده ضعيف جدا، فيه عقيل الجعدي. قال البخاري فيه : منكر الحديث. رواه الطبراني في الكبير (10/271) رقم 1051، و الأوسط (1/126) رقم 99، و في الصغير (1/223)، من طريق شيبان بن فروخ عن الصعق بن حزن به، ورواه في الكبير (10/271) رقم 10531، و الحاكم في المستدرك (2/480) من طريق عبد الرحمن بن المبارك عن الصعق به. قال الهيثمي (1/90) و فيه عقيل

108-عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، الحافظ الثبت، أبو حفص الحمصي، مولى قريش، قال أبو حاتم ك صدوق، و قال أبو زرعة : كان أحفظ من محمد بن مصفى، توفي سنة إحدى و خمسين و مئتين و قيل سنة خمسين (سير أعلام النبلاء : 305-12/306).

109-عباد بن يوسف الكندي أبو عثمان الحمصي الكرابيسي، ذكره ابن حبان في الثقات و توفي سنة ست و مئتين، و قد روى له ابن ماجة حديثا واحدا هو حديث الافتراق هذا (تهذيب الكمال : 179-14/180).

110-راشد بن سعد الحبراني، و يقال المقرائي، محدث حمص، وثقه غير واحد منهم ابن معين و أبو حاتم و ابن سعد، و قال أحمد بن حنبل : لا بأس به، و قال الدارقطني : لا بأس به يعتبر به، و قال ابن حزم وحده : هوضعيف، و هذا من أقواله المردودة، توفي سنة ثلاث عشرة و مئة و قيل سنة ثمان و مئة (سير أعلام النبلاء : 4/490).

111-السنة لابن أبي عاصم، تحقيق و تخريج : باسم فيصل الجوابرة (1/75).

112-ظلال الجنة في تخريج السنة : ص32.

113-الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية : 2/572.

114- شيبان بن فروخ وهو شيبان بن أبي شيبة المحدث الحافظ الصدوق، أبو محمد الحبطي مولاهم الأبلي البصري، مسند عصره، قال أبو زرعة : صدوق، و أما أبو حاتم فقال : كان يرى القدر، و اضطر الناس إليه بأخرة، يعني أنه تفرد بالأسانيد العالية، توفي سنة ست و ثلاثين و مئتين على الصحيح (سير أعلام النبلاء : 101-11/102)، قلت : كونه كان يرى القدر ليس سببا كافيا لرد أحاديثه فمحله الصدق بشهادة أبي زرعة، و هذه مسألة تحتاج إلى مراجعة كون المخالفة في الاعتقاد و الرأي و النظر سبب في رد الرواية و الطعن في صدق و عدالة الراوي مع وجود من شهد له بالصدق و العدالة .

115-الصعق بن حزن بن قيس البكري ثم العيشي و يقال العائشي أيضا أبو عبد الله البصري، قال يحيى بن معين : ليس به بأس، و قال أبو زرعة : ثقة، و قال النسائي : ثقة، و ذكره ابن حبان في كتاب الثقات (تهذيب الكمال : 175-13/177).

116-سويد بن غفلة بن عوسجة بن عامر، الامام، القدوة، أبوأميد الجعفي الكوفي، قيل له صحبة، و لم يصح، بل أسلم في حياة النبي صلى الله عليه و سلم، و سمع كتابه إليهم، و شهد اليرموك، توفي سنة إحدى و ثمانين، و قيل سنة اثنتين و ثمانين (سير أعلام النبلاء: 69-4/72).

ابن الجعد، قال البخاري : منكر الحديث[117] ، لكن للحديث في كبير الطبراني إسناد آخر عن ابن مسعود خير من هذا كما سيأتي[118] .

7 – حديث ابن مسعود رضي الله عنه : حدثنا هشام بن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، أخبرني بكير بن معروف[119] عن مقاتل بن حيان[120] ، عن القاسم بن عبد الرحمن[121] ، عن أبيه[122] ، عن جده[123] ، عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (إن بني إسرائيل افترقت على اثنتين و سبعين فرقة، لم ينج منها إلا ثلاث). ضعيف، فيه هشام بن عمار فيه كلام، و الوليد بن مسلم يدلس التسوية و قد صرح بالتحديث عن شيخه ثم بقية الإسناد بالعنعنة. رواه الطبراني في الكبير (10/211) رقم 10357 من طريق هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم به و فيه زيادة، و قال الهيثمي في مجمع الزوائد (7/26) : رواه الطبراني بإسنادين، و رجال أحدهما رجال الصحيح غير بكير بن معروف، وثقه أحمد و غيره و فيه ضعف .

8 – حديث أبي أمامة رضي الله عنه : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا قطن بن عبد الله أبو مري[124] عن أبي غالب[125] ، عن أبي أمامة قال: (افترقت بنو إسرائيل على إحدى و سبعين فرقة أو قال : اثنتين و سبعين فرقة، و تزيد هذه الأمة فرقة واحدة، كلها في النار إلا السواد الأعظم، فقال له رجل: يا أبا أمامة من رأيك أو سمعته من رسول الله ؟ قال : إني لجري، بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه و سلم غير مرة و لا مرتين و لا ثلاثة). صحيح لغيره، فيه قطن بن عبد الله ذكره ابن حبان في الثقات (9/22) و قد توبع، و أبو غالب قال عنه الحافظ : صدوق يخطئ. رواه بن أبي شيبة في المصنف (15/308-307) و فيه قصة طويلة. و رواه الطبراني في الكبير (8/328) برقم 8055 من طريق قطن به، ورواه الطبراني في الكبير (8/328-327) برقم 8054، و في الأوسط

---

[117]-السنة لابن أبي عاصم، بتحقيق : باسم الجوابرة (1/49).

[118]-ظلال الجنة : ص 35.

[119]-بكير بن معروف الأسدي أبو معاذ و قيل أبو الحسن النيسابوري و يقال الدامغاني صاحب التفسير، قال أحمد بن حنبل : ما أرى به بأسا، وروي عنه أيضا أنه قال : ذاهب الحديث و قال النسائي : ليس به بأس، توفي سنة ثلاث و ستين و مئة (تهذيب الكمال : 4/254-252).

[120]-مقاتل بن حيان ابن دوال دور، الامام المحدث الثقة، أبو بسطام النبطي البلخي الخراز، قال يحيى بن معين : ثقة، و قال أبو داود: ليس به بأس، و قال الدارقطني : صالح الحديث، و قال ابن خزيمة : لا أحتج به، توفي في حدود الخمسين و مئة (سير أعلام النبلاء: 6/341-340).

[121]-القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن صاحب رسول الله صلى الله عليه و سلم عبد الله بن مسعود، الامام الفقيه المجتهد، قاضي الكوفة، و مفتيها في زمانه، أبو عبد الله الهذلي المسعودي الكوفي، كان ثقة، نحويا، أخباريا، كبير الشان، لم يأخذ على القضاء معلوما، نقله احمد بن حنبل. و قال أبو حاتم : ثقة، كان أروى الناس للحديث، و الشعر،و أعلمهم بالعربية، و الفقه، توفي سنة خمس و سبعين و مئة (سير أعلام النبلاء : 190-8/191).

[122]-معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي، قال يحيى بن معين : ثقة، و قال أبو حاتم : صالح، و قال العجلي : كان على قضاء الكوفة و كان صارما عفيفا مسلما جامعا للعلم (تهذيب الكمال : 333-28/334).

[123]-عبد الرحمن بن عبد الله مسعود الهذلي الكوفي، قال يعقوب بن شيبة : كان ثقة قليل الحديث، و قد تكلموا في روايته عن أبيه، و قال يحيى بن معين : ثقة، و قال أبو حاتم : صالح، توفي سنة تسع و سبعين (تهذيب الكمال : 239-17/240).

[124]-قطن بن عبد الله الحداني البصري أبو مري (إكمال الكمال لابن ماكولا : 7/122).

[125]-أبو غالب صاحب أبي أمامة، بصري، و يقال : أصبهاني، قيل اسمه حزور، و قيل سعيد بن حزور، قال ابن معين : صالح الحديث، و قال أبو حاتم : ليس بالقوي، و قال النسائي : ضعيف، و قال الدارقطني : ثقة، و قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات، و قال ابن سعد : كان ضعيفا(تهذيب التهذيب : 176-12/177).

(7/215) رقم 4337 من طريق سلم بن زرير[126]، عن أبي غالب به، و فيه زيادة. و رواه في الكبير (8/328-327) برقم 8051-8052 من طريق داود بن سليك[127]، عن أبي غالب به. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (7/258) و فيه أبو غالب وثقه ابن معين و غيره، و بقية رجال الأوسط ثقات[128]. و قال السخاوي : "و رواته موثقون"[129].

126-سلم بن زرير العطاردي أبو يونس البصري، قال يحيى بن معين : ضعيف، و قال أبو حاتم : ثقة ما به بأس، و قال أبو داود : ليس بذاك، و قال النسائي : ليس بالقوي، و قال ابن حبان في الضعفاء : لم يكن الحديث صناعته و كان الغالب عليه الصلاح يخطئ خطأ فاحشا لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات و ذكره أيضا في الثقات و سكت عنه، بقي إلى حدود الستين ومئة (تهذيب التهذيب : 114-4/115).

127-داود بن سليك السعدي و يقال الحماني، ذكره ابن حبان في الثقات (تهذيب الكمال : 8/396).

128-السنة لابن أبي عاصم، بتحقيق فيصل الجوابرة (77-1/78).

129-الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية : 2/547.

المبحث الرابع : تعيين الفرقة الناجية

أما الزيادة المفسرة التي تعين الفرقة الناجية فقد وردت كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : (ما أنا عليه اليوم و أصحابي) و جاء في حديث أنس بن مالك رضي عنه من طريق عبد الله بن سفيان المدني عن يحيى بن سعيد الأنصاري به أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (تفترق هذه الأمة على ثلاث و سبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قيل : يا رسول الله ما هذه الفرقة ؟ قال : ما كان على ما أنا عليه و أصحابي). أخرجه الطبراني في الصغير (1/256)، و العقيلي في الضعفاء الكبير(2/262)، و بحشل(ت292هـ) في تاريخ واسط(ص196). و في إسناده عبد الله بن سفيان، قال العقيلي : لا يتابع على حديثه. و أقره الذهبي في الميزان (2/430). و ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (1/189)، ثم قال : "وذكره ابن حبان في الثقات"[130].

ووردت الزيادة المفسرة بلفظ (الجماعة) كما في حديث معاوية بن أبي سفيان و حديث أنس بن مالك و حديث عوف بن مالك و قد سبق تخريجها، كما وردت الزيادة المفسرة بلفظ (السواد الأعظم) كما في حديث أبي أمامة و قد مر تخريجه، و لذا قال الآجري في الشريعة[131] : " ثم إنه سئل : من الناجية ؟ فقال في حديث : (ما أنا عليه و أصحابي)، و في حديث قال : (السواد الأعظم)، و في حديث قال : (واحدة في الجنة و هي الجماعة)، قلت أنا – أي الآجري - : و معانيها واحدة إن شاء الله تعالى ".

و حديث الافتراق ذهب إلى رده بالرواية المفسرة ابن حزم(ت456هـ) فقال في كتاب الفصل : "لايصح أصلا من طريق الإسناد"[132]، و تبعه على ذلك ابن الوزير اليمني(ت840هـ) فقال في العواصم من القواصم : "كلها هالكة إلا واحدة فإنها زيادة فاسدة، لا تبنى على قاعدة صحيحة، لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة و عن ابن حزم إنها موضوعة، غير موقوفة و لا مرفوعة"[133]، و كذا قال الشوكاني(ت1250هـ) في فتح القدير " و أما زيادة كلها في النار إلا واحدة فقد ضعفها جماعة من المحدثين، بل قال ابن حزم إنها موضوعة"[134]، مع أن الشوكاني اعتبر الحديث صحيحا ما عدا الزيادة حيث قال في بحث له[135] : (فتقرر بهذا أن رجال أبي هريرة رجال الصحيح، فيكون أصل الحديث، أعني افتراق الأمة إلى تلك الفرق صحيحا ثابتا، و أما الزيادة فضعيفة كما تقدم تقريره)[136].

130-درء الارتياب : ص15.
131- ص 23.
132-الفصل في الملل و الأهواء و النحل : 3/292.
133-العواصم من القواصم : 1/186.
134-تفسير فتح القدير :2/85.
135-بحث الشوكاني مستل من رسالته "العذب النمير في جواب مسائل عالم بلاد عسير"صدر ضمن رسائل و أبحاث في حديث افتراق الأمة، تحقيق : عبد الله بن يحيى السريحي، الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت سنة 2009.
136- المصدر السابق : ص 47. ركز الشوكاني في بحثه على دراسة و تحليل سند رواية حديث معاوية فتوصل إلى ضعف إسناد الحديث لضعف بقية بن الوليد و أزهر بن عبد الله الحرازي، و شكك في الزيادة الواردة في الحديث و المتضمنة الحكم بهلاك كل=

فإشكال الحديث يكمن في الزيادة (كلها في النار إلا واحدة) و إلا فأصله صحيح كما هو ظاهر من كلام الشوكاني و كما بينا من تعدد طرقه و شواهده، فالجواب على هذا الإشكال مايلي :

أن النقد العلمي الحديثي قد دل على صحة هذه الزيادة فلا عبرة بقول من ضعفها، و الذين صححوها أكثر و أعلم من ابن حزم، لاسيما و هو معروف بتشدده في النقد فلاينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف، و أما ابن الوزير فكلامه يشعر أنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، و ما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى لإمكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي بها الفساد الذي ادعاه[137]، و مما يؤيد هذا الكلام أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحح حديث معاوية بالزيادة المذكورة و ذلك في كتابه القيم "الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم" فقد عقد فيه فصلا خاصا في الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة و ردوا أحاديثهم، و منهم معاوية رضي الله عنه، فسرد ما له من الأحاديث في كتب السنة مع الشواهد من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيهم الشيعة، فكان هذا الحديث منها[138] [139].

و بذلك تكون أحاديث افتراق الأمة يشد بعضها بعضا، و ترقى إلى درجة الصحة، كما ذهب إليه غير واحد من العلماء، بل منهم من نص على تواتره[140] كما نُقل عن جلال الدين السيوطي(ت911هـ) حيث قال عبد الرؤوف المناوي(ت1031هـ) في كتابه فيض القدير شرح الجامع الصغير : " و عده المؤلف من المتواتر"[141]، و ذكره الكتاني(ت1345هـ) في" نظم المتناثر من الحديث المتواتر"[142]، فالحديث صحيح مشهور في السنن و المسانيد كما قال ابن تيمية[143] و كما بينا في المباحث و كفى به صحة أن الشيخ أحمد شاكر(ت1377هـ) رحمه الله صحح إسناده في

= الفرق، و استثناء فرقة واحدة هي الفرقة الناجية لتعارضها مع الكثير من القواعد و النصوص، و لما فيها من الطعن في هذه الأمة و تنفير الناس عن الإسلام و شريعته السمحة.

137-و هذا ما سنتناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة عند معالجة الحديث من الناحية الفقهية.

138-السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني : 1/367.

139-ألف الشيخ أحمد بن علي مطير الحكمي(ت 1068ه) رسالة سماها "كشف الغمة في إدحاض حديث افتراق الأمة"- مطبوع ضمن كتاب رسائل و أبحاث في حديث افتراق الأمة بتحقيق عبد الله بن يحيى السريحي - و طرح فيه عدة إشكالات تتعلق بحديث افتراق الأمة، سواء من حيث الإسناد، أو حجية العمل به باعتباره من أحاديث الآحاد التي لايصح أن تبنى عليها قاعدة أصولية، و لما يتسم به الحديث من الغموض و الإجمال، و معارضته للعديد من النصوص القطعية و القواعد الأصولية المجمع عليها، و كذلك معارضته للنصوص المبينة لخيرية و فضل هذه الأمة الإسلامية على غيرها من الأمم. و قد تصدى للرد عليه – كما أشار المحقق عبد الله بن يحيى السريحي- محمد بن الحسن بن القاسم (ت 1079ه) برسالة عنوانها : "حل الإشكال الوارد على حديث افتراق الأمة و الكشف عن وجوه صحته النيرة المضيئة" ، و كذلك محمد بن إبراهيم بن المفضل (ت 1085ه) في رسالته : "الإشارات المهمة إلى صحة حديث افتراق الأمة" و رد عليه كذلك يحيى بن الحسين بن القاسم (ت 1100ه) ضمن كتابه : "المسالك في ذكر الناجي من الفرق و الهالك".

140- و في هذا دليل على أن الحديث قد بلغ حد التواتر فيقطع حجة من رده على أنه خبر آحاد، و هذا على تسليم أن أخبار الآحاد لا يحتج بها في مسائل الاعتقاد و إلا فالمسألة فيها خلاف كبير بين أهل العلم، فمنهم من يذهب إلى حجية خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد إن احتفت به قرائن تفيد صحته، ومن الرسائل المفيدة في هذا الباب رسالة جامعية بعنوان خبر الواحد في التشريع الإسلامي و حجيته نوقشت بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط للباحث الدكتور الشيخ القاضي برهون بإشراف الدكتور فاروق حمادة يوم الإثنين 25 جمادى الأولى 1413ه/1992/12/21م.

141-2/27.

142-ص 45.

143-مجموع الفتاوى : 3/345.

مسند الإمام أحمد و كذلك الشيخ ناصر الدين الألباني(ت1420هـ) في السلسلة الصحيحة. و قال الشيخ صالح بن مهدي المقبلي (ت1108هـ) : "حديث افتراق الأمة إلى ثلاث و سبعين فرقة رواياته كثيرة يشد بعضها بعضا بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها "[144].

و قد تثار مسألة أن الحديث لم يخرجه البخاري و مسلم في صحيحيهما، فهذا لا يعني بالضرورة عدم صحته و الإشارة إلى تضعيفه بحجة أن الامامين لم يخرجاه في الصحيح، فهذا الامام محمد بن إسماعيل البخاري يسمي كتابه : "الجامع المسند الصحيح المختصر"، فالكتاب مختصر للأحاديث الصحيحة، غير جامع و لا شامل لها، و لم يكن من شرطه حصر الصحيح في كتابه، ، و كذلك مسلم بن الحجاج النيسابوري، لم يكن من شرطه حصر الصحيح في كتابه.

و بقيت مسألة نختم بها هذا الفصل من الدراسة الحديثية و هي الحقبة التاريخية التي ظهر فيها هذا الحديث و راج بشكل ملحوظ بعد أن لم يكن رائجا من قبل و أن الحديث لا يوجد في مؤلفات القرن الثاني و الثالث، فهل هذه المسألة مسلمة ؟

هذا اعتراض صادر عن عدم معرفة بطرق الحديث و تخريجه، فالحديث كما سبق تخريجه قد أورده جمع من أهل الحديث كلهم من علماء القرنين الثاني و الثالث الهجريين كابن أبي شيبة المتوفى (235هـ) و الحافظ عبد الرزاق المتوفى (211هـ)، و الامام الترمذي المتوفى (279هـ) و أبي داود المتوفى (275هـ) ، و الامام أحمد المتوفى (241هـ)، و غيرهم كثير.

كما أن العلة في قبول الحديث ليست بوقت تدوينه و رواجه و اشتهاره بين ألسنة الناس و العلماء، و إنما باتصال سنده، فجميع الأحاديث المقبولة هي متصلة السند إلى النبي صلى الله عليه و سلم، و إن ظهرت كتب السنن في القرن الثاني أو الثالث، كما أن تاريخ تدوين الحديث لو كان مسوغا لردها لظهورها في القرن الثاني أو الثالث، لما قبل من الأحاديث شيئا، بل إن أصح كتب الأحاديث، و ما أجمعت الأمة على قبولها و هما الصحيحان، قد دونا في القرن الثالث، أما رواجه بعد أن لم يكن رائجا و مشتهرا من قبل فلا دليل عليه من جهة و من جهة أخرى فكثير من الأحاديث لم تكن رائجة و مشتهرة و هي صحيحة مقبولة، و أصل هذه الدعوى باطل لأن هذا الحديث كان مشهورا بين ألسنة الناس و قد ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة[145]، كما ذكره بدر الدين الزركشي في اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة[146]، و كذا إسماعيل بن محمد العجلوني في كشف

[144]-بحث صالح بن مهدي المقبلي مطبوع ضمن رسائل و أبحاث في حديث افتراق الأمة بتحقيق عبد الله بن يحيى السريحي : ص75.
[145]-برقم 340، ص259.
[146]-ص216.

الخفاء و مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس [147]، و خير دليل على شهرته أيضا اشتغال العلماء به في تصنيف الفرق و عدها.

[147]-برقم 446، ص149.



المبحث الأول : اتباع سنن الأولين

المبحث الثاني : افترق الأمة

المبحث الثالث : تعيين الفرقة الناجية

المبحث الأول : اتباع سنن الأولين

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل مثلا بمثل حذو النعل بالنعل حتى لو أن فيهم من نكح أمته علانية كان في أمتي من يفعل مثله...) الحديث .

فقوله صلى الله عليه و سلم (ليأتين على أمتي) من الإتيان و هو المجيء بسهولة، و عدي بعلى لمعنى الغلبة المؤدية للهلاك[148]، و منه قوله تعالى (ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم)[149]، و قوله : (ما أتى على بني إسرائيل مثلا بمثل حذو النعل بالنعل) أو القذة بالقذة يضرب مثلا للشيئين يستويان و لا يتفاوتان[150]،و قيل الحذو القطع و التقدير أيضا، يقال حذوت النعل بالنعل إذا قدرت كل واحدة من طاقاتها على صاحبتها لتكونا على السواء، و نصبه على المصدر أي يحذونهم حذوا مثل حذو النعل بالنعل أي تلك المماثلة المذكورة في غاية المطابقة و الموافقة كمطابقة النعل بالنعل و في إحدى شواهد هذا الحديث ورد : (شبرا بشبر و ذراعا بذراع) قال القاضي عياض : الشبر و الذراع و الطريق و دخول الجحر تمثيل للاقتداء بهم في كل شيء مما نهى الشرع عنه و ذمه[151] .

فالرسول صلى الله عليه و سلم أخبر بما يكون من أمته بعده من اتباع سنن[152]و سبل و مناهج و عادات أمم الكفر في الأرض، سواء كانوا متمثلين في أهل الكتاب من اليهود و النصارى، لأنهم كانوا المشهورين بالديانات السماوية، أو في الفرس و الروم، لكونهم كانوا إذ ذاك أكبر ملوك الأرض و أكثرهم رعية و أوسعهم بلادا، و قد مثل النبي صلى الله عليه و سلم بما يدل على شدة الموافقة لهم في عاداتهم رغم ما فيها من سوء و شر فقال : (حتى لو أن فيهم من نكح أمته علانية كان في أمتي من يفعل مثله) و في إحدى شواهد هذا الحديث : (حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه) و التشبيه بجحر الضب الذي يجمع بين

---

[148]-تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد بن عبد الرحمن المباركفوري : 7/333، حديث رقم : 2641.
[149]-سورة الذاريات الآية : 42.
[150]-المعجم الوسيط : 2/721.
[151]-فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني : ص301، حديث رقم : 6889.
152-سَنن بفتح السين للأكثر، و قال ابن التين : قرأناه بضمها، و قال ابن المهلب : بالفتح أولى لأنه الذي يستعمل فيه الذراع و الشبر وهو الطريق (فتح الباري : ص 301، حديث رقم : 6889).

القذارة الشديدة و الضيق الشديد يدل على التقليد و التبعية و السير وراء أفعال الكافرين خطوة حتى في الشيء الواضح الذي جمع بين الخبث و الهلاك[153] .

لذلك وردت عدة نصوص من الكتاب و السنة تهي عن التشبه بالكفار في الجملة سواء كان ذلك عاما في جميع أنواع المخالفات أو خاصا ببعضها و من ذلك قوله تعالى : (و لن ترضى عنك اليهود و لا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى و لئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي و لا نصير)[154] ، فيه تهديد ووعيد شديد للأمة، عن اتباع طرائق اليهود و النصارى بعدما علموا من القرآن و السنة، عياذا بالله من ذلك فإن الخطاب للرسول و الأمر لأمته[155] . و من هذا الباب قوله سبحانه: (و لئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك و ما أنت بتابع قبلتهم و ما بعضهم بتابع قبلة بعض و لئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين الذين ءاتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم و إن فريقا منهم ليكتمون الحق وهو يعلمون الحق من ربك فلا تكونن من الممترين و لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات أين ما تكونوا يات بكم الله جميعا إن الله على كل شيء قدير و من حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام و إنه للحق من ربك و ما الله بغافل عما تعملون و من حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام و حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم)[156] ، قال غير واحد من السلف[157] : معناه لئلا يحتج اليهود عليكم بالموافقة في القبلة، فيقولون : قد وافقونا في قبلتنا، فيوشك أن يوافقون في ديننا، فقطع الله بمخالفتهم في القبلة هذه الحجة، إذ الحجة اسم لكل ما يحتج به من حق و باطل، (إلا الذين ظلموا منهم) وهم قريش، فإنهم : عادوا إلى قبلتنا، فيوشك أن يعودوا إلى ديننا. فبين سبحانه أن من حكمة نسخ القبلة و تغييرها، مخالفة الناس الكافرين في قبلتهم، ليكون ذلك أقطع لما يطمعون فيه من الباطل. و معلوم أن هذا

153-لماذا اختار النبي صلى الله عليه و سلم التمثيل بجحر الضب : رأيت مرئيا لإخوة من الجزيرة العربية يصطادون حيوان الضب بملئ جحره بماء كثيف، فيضطر للخروج فيمسكون به مباشرة، حيث أن الضب يعمل فتحة واحدة للجحر بعكس بعض الحيوانات التي تعمل عدة فتحات للجحر بغرض التهوية أو للهروب من الأعداء، إذن حجره هلكة، مميت لمن بداخله، فلو قام أحد بغلق هذه الفتحة عليه لم يستطع الخروج و مات مدفونا بداخلها أو يغمره بالماء فيضطر للخروج أمام أعداءه و يمسكونه كما هو حال صيده من داخل الجحر، كما أن جحره عفن فاقد للتهوية، فتأمل روعة التشبيه و الله أعلم .

154-سورة البقرة الآية : 119.

155-تفسير ابن كثير : 1/403.

156-سورة البقرة من الآية 145إلى الآية 150.

157-ممن قال بهذا التفسير من السلف : مجاهد و عطاء و الضحاك و الربيع بن أنس وقتادة و السدي، ذكره ابن كثير عن ابن أبي حاتم : 1/194، اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية : ص33.

المعنى ثابت في كل مخالفة و موافقة، فإن الكافر إذا اتبع في شيء من أمره، كان له الحجة مثل ما كان أو قريب مما كان لليهود من الحجة في القبلة.

و قال سبحانه : (و لا تكونوا كالذين تفرقوا و اختلفوا من بعد ما جاءهم البينات)[158]، و هم اليهود و النصارى الذين افترقوا على أكثر من سبعين، و لهذا نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن متابعتهم في نفس التفرق و الاختلاف، مع أنه صلى الله عليه و سلم قد أخبر أن أمته ستفترق على ثلاث و سبعين فرقة، مع أن قوله : (لا تكن مثل فلان) قد يعم مماثلته بطريق اللفظ أو المعنى، و إن لم يعم، دل على أن جنس مخالفتهم،و ترك مشابهتهم أمر مشروع، و دل على أنه كلما بعد الرجل عن مشابهتهم فيما لم يشرع لنا، كان أبعد عن الوقوع في نفس المشابهة المنهي عنها، و هذه مصلحة جليلة[159].

و قال تعالى : (و من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى و يتبع غير سبيل المومنين نوله ما تولى و نصله جهنم و ساءت مصيرا)[160]

و في كتاب الله من النهي عن مشابهة الأمم الكافرة و قصصهم التي فيها عبرة لنا بترك ما فعلوه كثير، مثل قوله لما ذكر ما فعله بأهل الكتاب من المَثُلات، (فاعتبروا يا أولي الأبصار)[161]، و قوله : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب)[162]، و أمثال ذلك .

و لما دل عليه معنى الكتاب، جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم، و سنة خلفائه الراشدين التي أجمع الفقهاء عليها بمخالفتهم و ترك التشبه بهم.

ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إن اليهود و النصارى لا يصبغون فخالفوهم)[163]، و ذلك يقتضي أن يكون جنس مخالفتهم أمرا مقصودا للشارع[164]. و أيضا في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (خالفوا المشركين، أحفوا الشوارب و أوفوا اللحى) رواه البخاري و مسلم و هذا لفظه. فأمر بمخالفة المشركين

---

[158]-سورة آل عمران : الآية 105.
[159]-اقتضاء الصراط المستقيم : ص33-34.
[160]-سورة النساء الآية : 115.
[161]-سورة الحشر من الآية 2.
[162]-سورة يوسف من الآية 111.
[163]-متفق عليه: أخرجه البخاري (3462،5899) و مسلم (2103).
[164]-اقتضاء الصراط المستقيم : ص70.

مطلقا، ثم قال : (أحفوا الشوارب و أوفوا اللحى) و هذه الجملة الثانية بدل من الأولى فإن الإبدال يقع في الجمل كما يقع في المفردات، كقوله تعالى : (يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم و يستحيون نساءكم) فهذا الذبح و الاستحياء هو سوء العذاب، كذلك هنا هذا هو المخالفة للمشركين المأمور بها، لكن الأمر بها أولا بلفظ مخالفة المشركين دليل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع[165] .

و قد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (جزوا الشوارب و أرخوا اللحى، خالفوا المجوس)[166]، فعقب الأمر بوصف المشتق المناسب، و ذلك دليل على أن مخالفة المجوس أمر مقصود للشارع و هو العلة في هذا الحكم أو علة أخرى أو بعض علة، و إن كان الأظهر عند الإطلاق أنه علة تامة[167] .

و عن شداد بن أويس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم و لا خفافهم)[168] .

و عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (فصل ما بين صيامنا و صيام أهل الكتاب أكلة السحر)[169]. و هذا يدل على أن الفصل بين العبادتين أي عبادة المسلمين و عبادة أهل الكتاب أمر مقصود للشارع، و قد صرح بذلك فيما رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم : (لا يزال الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر، لأن اليهود و النصارى يؤخرون)[170]، و هذا نص في أن ظهور الدين الحاصل بتعجيل الفطر لأجل مخالفة اليهود و النصارى[171] .

---

[165]-اقتضاء الصراط المستقيم : ص 203-204.

[166]-رواه مسلم (260).

[167]-اقتضاء الصراط المستقيم : ص79.

168-رواه أبو داود (652)، و ابن حبان في صحيحه (2186)، و ابن عدي في الكامل (2/104)، و الحاكم في المستدرك (1/260)، و البيهقي (2/432)، و البغوي في شرح السنة (535)، و الطبراني في الكبير (7164،7165)، و الدولابي في الكنى (254)، من طريق هلال بن ميمون الرملي عن يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه مرفوعا به، و هذا إسناد حسن من أجل يعلى بن شداد، فإنه صدوق، و لكن أعله الذهبي بقوله : (بعض الأئمة توقف في الاحتجاج بخبره، وهو صلوا في النعال، خالفوا اليهود، و يعلى شيخ مستور، محله الصدق) – ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي : 4/457) - و المقصود من هذا الحديث أن اليهود يتعبدون في الصلاة بلا خفاف و لا نعال، لذلك كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يصلي في نعليه أحيانا و لم يداوم على ذلك، و كذلك يسن للمسلم أن يصلي أحيانا بنعاله إذا توفرت شروط الصلاة فيها من الطهارة و عدم وجود فرش أو أذى للمصلين و نحو ذلك تحقيقا لما ورد في السنة من مخالفة اليهود، أما الإصرار على الصلاة بالنعال بكل حال فلا دليل عليه.

[169]-أخرجه مسلم (1096).

170-رواه أبو داود في سننه (2353)، و النسائي في الكبرى (2313)، و ابن ماجة (1698)، و الحاكم في المستدرك (1/431)، و قال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

[171]-اقتضاء الصراط المستقيم :ص81.

و هكذا روى أبو داود من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم)[172].

و عن ليلى امرأة بشير بن الخصاصية قالت : أردت أن أصوم يومين مواصلة، فنهاني عنه بشير، و قال إن رسول الله صلى الله عليه و سلم نهاني عن ذلك، و قال : (إنما يفعل ذلك النصارى، صوموا كما أمركم الله، و أتموا الصوم كما أمركم الله (و أتموا الصيام إلى الليل)، فإذا كان الليل فافطروا)[173] و قد رواه أحمد في مسنده. فعلل النهي عن الوصال بأنه صوم النصارى، و هو كما قال صلى الله عليه و سلم، و يشبه أن يكون من رهبانيتهم التي ابتدعوها.

و عن أنس رضي الله عنه : (أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها، و لم يجامعوها في البيوت. فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم رسول الله عليه الصلاة و السلام، فأنزل الله عز و جل : (و يسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض)[174]، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (اصنعوا كل شيء إلا النكاح)، فبلغ ذلك اليهود، فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئا إلا خالفنا فيه، فجاء أُسيد بن حُضَير، و عباد بن بشر فقالا : "يا رسول الله إن اليهود تقول كذا و كذا، أفلا نجامعهن؟ فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه و سلم، حتى ظننا أن قد وجد عليهما، فخرجا، فاستقبلهما هدية من لبن إلى النبي صلى الله عليه و سلم، فأرسل في آثارهما فسقاهما فعرفنا أنه لم يجد عليهما" رواه مسلم[175]، فهذا الحديث يدل على كثرة ما شرعه الله لنبيه من مخالفة اليهود، بل على أنه خالفهم في عامة أمورهم، حتى قالوا : ما يريد أن يدع من أمرنا شيء إلا خالفنا فيه[176].

و المخالفة تكون للكفار عامة سواء من المشركين أو أهل الكتاب أو المجوس أو الوثنيين أو غيرهم. فإذا قال قائل : "إذا كان الكتاب و السنة قد دلا على وقوع ذلك، فما فائدة النهي عنه. يجيب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (لأن الكتاب و السنة أيضا قد دلا على أنه لا يزال في هذه الأمة طائفة متمسكة بالحق

172-أخرجه الامام أحمد (4/147 و 5/41،422)، و أبو داود (418)، و ابن خزيمة (339)، و الحاكم (1/190)، و البيهقي (1/370)، و الطبراني في الكبير (4073)، و قال الألباني : إسناده حسن صحيح، ذكره في صحيح سنن أبي داود (2/290).

173-أخرجه أحمد (5/225)، و الطبراني في الكبير (1231)، والطيالسي (1125).

174-سورة البقرة الآية : 222.

175-أخرجه مسلم (302).

176-اقتضاء الصراط المستقيم :ص84.

الذي بعث به محمد صلى الله عليه و سلم إلى قيام الساعة، و أنها لا تجتمع على ضلالة، ففي النهي عن ذلك تكثير هذه الطائفة المنصورة، و تثبيتها، و زيادة إيمانها. فنسأل الله المجيب أن يجعلنا منها)[177] .

[177] -المصدر نفسه :ص62-63.

المبحث الثاني : افتراق الأمة

(إن بني إسرائيل افترقوا على إحدى و سبعين ملة و تفترق أمتي على ثلاث و سبعين ملة كلها في النار إلا واحدة).

في هذا الحديث المبارك تظهر معان عديدة، بارزة في أهميتها، جليلة في دلالتها، و هي معان ضرورية لفهم سنة الله تعالى في حياة الأمم، كما هي مقدمات نحتاج لها لفهم دور السنة النبوية و منهاج النبوة في بناء الأمة و صيانتها، و فهم واقعنا الذي وصلنا إليه نتيجة سريان أقدار الله تعالى و سنته في أمتنا، و ربما استطعنا من خلال هذه المعاني و أمثالها أن نستعيد القدرة على تحليل الواقع الإسلامي، و تفسيره تفسيرا سننيا قرآنيا، موافقا لسنن الله الكونية، و على استشراف آفاق المستقبل عن بعد، من خلال تقييم المعطيات الموجودة في واقع الأمة، تقييما مستندا على فهم السنن الكونية التي تحكم مصائر الأمم كما بينها القرآن الكريم، ووضحتها سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم، و فقهها و طبقها الصحابة في أعمالهم و مواقفهم .

فهذا من معجزاته صلى الله عليه و سلم، لأنه أخبر عن غيب وقع[178]، و هذا الحديث لا يشذ عما جاء في كتاب الله عز و جل، إذ ورد في غير آية نهيه سبحانه و تعالى عن اتباع سنن السابقين من الذين اختلفوا على أنبيائهم و اتبعوا أهواءهم و افترقوا و اختلفوا و ضلوا و أضلوا. قال الله تعالى : (إن الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون)[179]. قال مجاهد و قتادة و الضحاك و السدي نزلت هذه الآية في اليهود و النصارى و قال العوفي عن ابن عباس في قوله (إن الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا) و ذلك أن اليهود و النصارى اختلفوا قبل مبعث محمد صلى الله عليه و سلم فتفرقوا فلما بعث محمد صلى الله عليه و سلم أنزل الله عليه (إن الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا لست منهم في شيء) الآية، و قال ابن جرير : حدثني سعيد بن عمر السكوني حدثنا بقية ابن الوليد كتب إلى عباد بن كثير حدثنا ليث عن طاووس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم في هذه الآية (إن الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا لست

[178]-عون المعبود شرح سنن أبي داود، كتاب السنة، حديث رقم 4596 (12/222).
[179]-سورة الأنعام الآية : 159.

منهم في شيء) و ليسوا منك هم أهل البدع و أهل الشبهات و أهل الضلالة من هذه الأمة. لكن هذا إسناد لا يصح فإن عباد بن كثير متروك الحديث و لم يختلق هذا الحديث و لكنه وهم في رفعه فإنه رواه سفيان الثوري عن ليث و هو ابن أبي سليم عن طاوس عن أبي هريرة في الآية أنه قال : نزلت في هذه الأمة، و قال أبو غالب عن أبي أمامة في قوله (و كانوا شيعا) قال هم الخوارج وروي عنه مرفوعا و لا يصح. و قال شعبة عن مجاهد عن الشعبي عن شريح عن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال لعائشة رضي الله عنها : (إن الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا) قال : هم أصحاب البدع و هذا رواه ابن مردويه و هو غريب أيضا و لا يصح رفعه. و الظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله و كان مخالفا له فإن الله بعث رسوله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و شرعه واحدا لا اختلاف فيه و لا افتراق فمن اختلف فيه (و كانوا شيعا) أي فرقا كأهل الملل و النحل و الهواء و الضلالات فإن الله تعالى قد برأ رسوله صلى الله عليه و سلم مما هم فيه[180].

و قال الله سبحانه و تعالى أيضا : (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا و يذيق بعضكم بأس بعض)[181] قال البخاري يلبسكم : يخلطكم من الالتباس، يلبسوا يخلطوا شيعا فرقا، قال ابن كثير : حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله قال : لما نزلت هذه الآية (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم) قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : أعوذ بوجهك (أو من تحت أرجلكم) قال : أعوذ بوجهك (أو يلبسكم شيعا و يذيق بعضكم بأس بعض) قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : هذه أهون و أيسر . و هكذا رواه أيضا في كتاب التوحيد عن قتيبة عن حماد به، و رواه النسائي أيضا في التفسير عن قتيبة، و محمد بن النضر بن مساور، و يحيى بن حبيب بن عدي، أربعتهم عن حماد بن يزيد به، و قد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، سمع جابر عن النبي صلى الله عليه و سلم به. و رواه ابن حبان في صحيحه، عن أبي يعلى الموصلي، عن أبي خيثمة، عن سفيان بن عيينة به، و رواه ابن جرير في تفسيره، عن أحمد بن الوليد القرشي، و سعيد بن الربيع، و سفيان بن وكيع، كلهم عن سفيان بن عيينة به، و رواه أبو بكر بن مردويه، من حديث آدم بن أبي إياس و يحيى بن عبد الحميد، و عاصم بن علي،

---

[180]-تفسير ابن كثير :3/377.

[181]-سورة الأنعام الآية : 66.

عن سفيان بن عيينة به، و رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد، كلاهما عن عمرو بن دينار به[182]. و قال تعالى أيضا : (و أن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه و لا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)[183]. و قال ابن عباس رضي الله عنه : أمر الله المؤمنين بالجماعة و نهاهم عن الاختلاف و التفرقة و أخبرهم أنه إنما هلك من كان قبلهم بالمراء و الخصومات في دين الله و نحو هذا، قاله مجاهد و غير واحد، و عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : خط رسول الله صلى الله عليه و سلم خطا بيده، ثم قال (هذا سبيل الله مستقيما) و خط عن يمينه و شماله ثم قال : (هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعوا إليه)، ثم قرأ : (و أن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه و لا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) رواه الحاكم و غيره و قال صحيح و لم يخرجاه[184].

و قال الله في آيات أخر : (و لا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون)[185]، (و لا تكونوا كالذين تفرقوا و اختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات)[186]، (و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا)[187].

و في السنة ما لا يحصى من الأحاديث الداعية إلى الاتحاد و التآلف، المحذرة من التحاسد و التباغض، و التشاحن و التطاحن. و التي تذم مفارقة الجماعة و تعتبر الشذوذ عنها شذوذا في النار. و ذلك على شاكلة حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لا تباغضوا و لا تحاسدوا و لا تدابروا و كونوا إخوانا) رواه الشيخان[188]. و في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه و سلم للرجلين الذين اختلفا في قراءة حرف القرآن و كلاهما محسن : (لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا) رواه البخاري[189]. و عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : خط رسول الله صلى الله عليه و سلم خطا، و خط عن يمينه ذلك الخط و عن شماله خطا، ثم

182-تفسير ابن كثير : 269-3/270.
183-سورة الأنعام الآية : 154.
184-تفسير ابن كثير : 3/365.
185-سورة الروم الآية : 30-31.
186-سورة آل عمران الآية : 105.
187-سورة آل عمران الآية من الآية 103.
188-أخرجه البخاري (6065)، و مسلم (2558).
189-أخرجه البخاري (2410).

قال: (هذا صراط ربك مستقيما، و هذه السبل، على كل سبيل منها شيطان يدعوا إليه). ثم قرأ : (و أن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه و لا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)[190].

و عودة إلى حديث الافتراق، من المعاني المستنبطة من فقرة هذا المبحث ما يلي :

- **أولا** : الافتراق سنة الله تعالى و قدره على أهل البغي و الانحراف، و هذه حقيقة كونية قدرية، ومن دلائل هذه الحقيقة :

1 – لقد بين رسول الله صلى الله عليه و سلم في هذا الحديث أن اليهود افترقت على إحدى و سبعين ملة، و النصارى على اثنتين و سبعين، و المسلمين على ثلاث و سبعين، و الافتراق ليس محصورا في أمة أو عصر، بل هو عام في الأمم إذا توفرت أسبابه و زالت موانعه .

2 – قال الله تعالى : (كان الناس أمة و احدة فبعث الله النبيين مبشرين و منذرين و أنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه و ما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعدما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين ءامنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه و الله يهدي من يشاء غلى صراط مستقيم)[191]. فالناس كانوا أولا أمة واحدة مجتمعة متعاونة، و ذلك لما كانوا على التوحيد كما قال ابن عباس رضي الله عنه و غيره فيما نقله ابن جرير رحمه الله : (كان بين نوح و آدم عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق، فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين و منذرين)[192]. و قد اختلفوا لما وقع بينهم الشرك و البغي، فأرسل الله النبيين ليعيدوا الناس إلى دين التوحيد و الحق الذي كانوا عليه قبل الاختلاف. قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية : (و القول الأول عن ابن عباس أصح سندا و معنى، لأن الناس كانوا على ملة آدم حتى عبدوا الأصنام، فبعث الله إليهم نوحا عليه السلام فكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض)[193].

- **ثانيا** : افتراق المسلمين افتراقا أكثر ممن قبلهم و استحقاق جميع الفرق النار إلا فرقة واحدة و هنا يظهر الاستشكال عند منتقدي الحديث و ينحصر في قضيتين :

---

[190]-قال الألباني : حديث حسن (مشكاة المصابيح : 1/36).
[191]-سورة البقرة الآية : 213.
[192]-تفسير ابن كثير :1/569.
[193]-المصدر السابق :1/569.

الأولى : استحقاق جميع الفرق للنار إلا فرقة واحدة .

و الثانية : زيادة هذه الأمة في افتراقها على اليهود و النصارى .

و إنما وقع الاستشكال من أجل ما ورد من فضائل و مناقب هذه الأمة ما رفعها الله به على غيرها من الأمم في الدنيا و الآخرة و من ذلك :

1 - أنها أمة مرحومة، كما ثبت عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : (هذه أمة مرحومة، ليس عليها عذاب في الآخرة، عذابها في الدنيا الفتن و الزلازل و القتل)[194].

2 – أنها أمة أفضل من الأمم السابقة كما دلت عليه نصوص متواترة مقطوع بها، و هذا المعنى قد دل عليه القرآن الكريم : (كنتم خير أمة أخرجت للناس، تامرون بالمعروف و تنهون عن المنكر و تومنون بالله)[195]، و قوله تعالى : (و كذلك جعلناكم أمة وسطا)[196].

و أما السنة فنصوصها لا تدخل تحت الحصر فمن ذلك :

أ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال "إنما مثلكم و مثل اليهود و النصارى كرجل استعمل عمالا فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، ثم قال من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ألا لكم الأجر مرتين، فغضبت اليهود و النصارى، فقالوا : نحن أكثر

194-أخرجه الامام أحمد (4/410) و أبو داود(4278) و البزار (3099) و الحاكم (8372) و البيهقي في الشعب (9799) و القطاعي في مسند الشهاب (رقم 969) من طريق المسعودي عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري، و المسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله ثقة، لكنه اختلط، و حديثه قبل اختلاطه صحيح، و بعده ضعيف، هذا الحديث رواه عن المسعودي كثيرين هشام و معاذ بن معاذ العنبري، و يزيد بن هارون، و أبو النضر هاشم بن القاسم، و هؤلاء ثقات، و قد تميز من هؤلاء الجماعة أن معاذا سمع من المسعودي قبل اختلاطه، و كان بصيرا به، لكن هذا كله ليس بقادح في هذا الحديث، فهم تابعوا معاذا، وهو صحيح الرواية عن المسعودي، و الحديث صححه الألباني : صحيح الجامع برقم : 1396.

195-سورة آل عمران الآية : 110.

196-سورة البقرة الآية : 143.

عملا و أقل عطاء، فقال الله : هل ظلمتكم من حقكم شيئا؟ قالوا : لا، قال : فإنه فضلي أعطيه من شئت)[197].

ب – عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه أنه سمع الرسول صلى الله عليه و سلم يقول في قوله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) قال : "إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها و أكرمها عن الله"[198].

ج- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه و سلم فقال : (أترضون أن تكونوا شطر أهل الجنة؟ قلنا : نعم، قال : و الذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، و ذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، و ما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر)[199].

3 – أنها أمة تجاوز الله عنها الخطأ و النسيان، فعن أبي هريرة رضي الله قال : لما نزلت على رسول الله صلى الله عليه و سلم : (و إن تبدوا ما في انفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) قال : فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فأتوا رسول الله صلى الله عليه و سلم ثم بركوا على الركب فقالوا: أي رسول الله، كلفنا من الأعمال ما نطيق الصلاة و الصيام و الجهاد و الصدقة، و قد أنزلت عليك هذه الآية و لا نطيقها، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا و عصينا؟ بل قولوا سمعنا و أطعنا غفرانك ربنا و إليك المصير، فأنزل الله في إثرها : (آمن الرسول بما أنزل إليه الآية)[200]، و صح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ و النسيان و ما استكرهوا عليه)[201].

4 – أنها أمة رفع الله عنها الإصر و الأغلال التي كانت على الأمم السابقة، كما ذكر الله تعالى في صفة نبيه صلى الله عليه و سلم : (و يضع عنهم إصرهم و الأغلال التي كانت عليهم)[202].

---

[197]-أخرجه البخاري رقم 3272.
[198]-أخرجه الترمذي رقم 3004، و قال الترمذي حديث حسن.
[199]-أخرجه البخاري (6163) و مسلم (221).
[200]-أخرجه مسلم في صحيحه (125).
[201]-أخرجه ابن حبان (7219) و الحاكم (2801) و قال : حديث صحيح على شرط الشيخين
[202]-سورة الأعراف الآية : 157.

5 – أنها أمة يكفيها منزلة و علوا و قدرا أن نبيها صلى الله عليه و سلم أفضل المرسلين، و هذا المعنى قد تواترت فيه الأدلة التي تفوق الحصر، فهو صلى الله عليه و سلم الشهيد على أمته و الأمم قبلها، و جميع الرسالات قبله كانت خاصة و كانت رسالته عامة إلى جميع الناس.

فكيف يصح أن تكون أمته زائدة في فرقتها و من ثم في عقوبتها على من هو دونها في الفضل و المنزلة؟ و هذا التعليل من جهة المعنى متجه قوي لو لم يجد النص جوابا متناسقا مع هذه القضية المسلمة، فإن فقد جوابا كان هذا المعنى المعارض للمسلمات فاسدا و يصح به مذهب من رده، و يحمل حينئذ مذهب مصححيه على مراعاتهم الإسناد دون المتن، علما بأن هذا التصور عند نقاد الحديث غير مسلم، فالمنصف المطلع على مناهجهم يرى أن أخص علوم الحديث الذي هو علم الجرح و التعديل، قائم على نقد المتون، فإنهم يميزون حفظ الراوي و إتقانه، و ليس هذا موضع الاستدلال لهذه القضية، إنما الذي يهمنا هنا هو أن مصير نقاد الحديث إلى القول بثبوت الإسناد يتضمن الحكم بثبوت المتن، و بحال ما قد يظهر من التعارض إلى تفسير الراسخين في العلم. و ما نحن بصدده علمنا أن القواعد الحديثية المعتمدة عند أهل الاختصاص لا ترفض قبوله من جهة الإسناد، و حيث كان الأمر كذلك فالواجب البحث عن جواب صحيح لدلالته من غير تكلف .

فتحرير محل الاستشكال في الحديث أن الفرقة عند أهل اللسان تطلق على الطائفة من الناس قلت أو كثرت، فلا تعني كثرة الفرق كثرة أفرادها، و نقف هنا وقفة على معنى الفرقة ليتضح المعنى أكثر، فالفرق خلاف الجمع فَرَقه يفرُقُه فَرقًا، و انفرق الشيء و تفرق و افترق، وتفرقت بكم الطرق أي ذهب كل منكم إلى مذهب و مال إلى قول، و الفرق و الفرقة و الفريق الطائفة من الشيء المتفرق، و الفرقة طائفة من الناس[203]، و الفريق اسم جمع لا واحد له يطلق على القليل و الكثير، و الفريق يجيء بمعنى الطائفة و بمعنى الرجل الواحد[204]، و من التنبيهات اللطيفة التي يجب الوقوف عندها في هذا الصدد قول العرب : (الفريقة) و هو القطيع من الغنم، كأنها قطعة فارقت معظم الغنم، و قولهم أيضا : (الفارق) و هي الناقة تذهب في الأرض نادة من وجع المخاض فتُنتَج حيث لا يُعلم مكانها و الجمع فوارق و فُرق بتشديد الراء و سميت

[203] لسان العرب : مادة فرق (10/299) بتصرف.
[204] تاج العروس : مادة فرق (ص6543) بتصرف.

بذلك لأنها فارقت سائر النوق[205]، فالفرقة قد تكون طائفة من الناس قليلة و قد يكون رجلا واحدا كالفارق الذي فارق سائر الناس، هذا من جهة و من جهة أخرى يجب التأكيد على امتناع إطلاق القول بأن ما سبق من رحمة الله لهذه الأمة دال على أن جميعها في الجنة. فمن هذه الأمة خلائق رآهم النبي صلى الله عليه و سلم يعذبون في النار : كما في حديث سمرة بن جندب رضي الله عنها، في رؤيا رآها النبي صلى الله عليه و سلم، أري فيها النار و ناسا فيها يعذبون، في حديث طويل مهيب أخرجه البخاري[206]، و من هذه الأمة منافقون منها طوائف تخرج من النار بالشفاعة، و الناجي منها الذي لا تمسه النارمن استوفى تحقيق أسباب النجاة في الدنيا.

فإذا صح تصور أن الفرقة مجرد العدد من الناس يخرج عن الصراط المستقيم لم يعتبر فيه قلة و لا كثرة، و أن في الأمة ناجين و معذبين يوم القيامة، زال بذلك الاستشكال المذكور.

ثالثا : نسبة الافتراق إلى أمته صلى الله عليه و سلم، فما المقصود بالأمة في هذا الحديث هل هي أمة الدعوة أم أمة الإجابة ؟

فلما كان حديث الافتراق مشكلا، أجاب بعضهم بأن المراد بالأمة فيه، أمة الدعوة لا أمة الإجابة، يعني أن الأمة التي دعاها رسول الله صلى الله عليه و سلم، إلى الإيمان بالله، و الإقرار بوحدانيته، هي المتفرقة إلى تلك الفرق، و أن أمة الإجابة هي الفرقة الناجية، يريد بها من آمن بما جاء به النبي صلى الله عليه و سلم، فلا إشكال، و كما قال الأمير الصنعاني : (هذا جواب حسن لولا أن يبعده وجوه)[207]، فلفظ الأمة حيث جاء في كلامه صلى الله عليه و سلم لا يراد به إلا أمة الإجابة غالبا، و قوله : (ستفترق) بالسين الدالة على أن ذلك أمر مستقبل، و قوله (و قوله : (ليأتين على أمتي) فأنه إخبار بما سيكون و يحدث، ولو جعلناه إخبارا ينتهي بافتراق المشركين في المستقبل، لما كان فيه فائدة، إذ هم على ضلال و هلاك، اجتمعوا أو افترقوا، ثم إن النبي صلى الله عليه و سلم ذكر في الحديث اليهود و النصارى، و معلوم أن اليهود و النصارى هم من أمة الدعوة فلم يبق إلا أن المقصود أمة الإجابة[208]، ولو سلمنا أن المقصود بالأمة هي أمة الدعوة لظهر التناقض، لأن عدد فرق هذه الأمة سوف يتضاعف لأن اليهود إحدى و سبعون

[205]-معجم مقاييس اللغة : مادة فرق (4/494).
[206]أخرجه برقم (6640،1320).
[207]-حديث افتراق الأمة إلى نيف و سبعين فرقة، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني : ص56.
[208]-انظر المصدر السابق : ص56 وما بعدها.

فرقة، و النصارى اثنتان و سبعون فرقة، و كل هذه الفرق اليهودية و النصرانية داخلة في الأمة التي أخبر النبي صلى الله عليه و سلم أنها ستفترق على ثلاث و سبعين فرقة، فهل يكون مجموع فرق اليهود و النصارى وهو ثلاث و أربعون بعد المائة داخل في ثلاث و سبعين فرقة ؟

فالحديث بشواهده يؤكد أن المقصود بالأمة أمة الإجابة و الخطاب موجه لها، و قد ورد في بعض ألفاظ الحديث أنها ستفترق إلى ثلاث و سبعين (ملة) و هذا يقوي مذهب من ذهب أن المقصود بالأمة أمة الدعوة، فما المقصود بالملة ؟ و هل افتراق المسلمين على اعتبار أن الأمة أمة الإجابة هو افتراق في الملة ؟

رابعا : افتراقُ المسلمين افتراقٌ في الملة

ألفاظ الحديث تتحدث عن الافتراق و تبين أنها افتراق في الملة كما في حديث عبد الله بن عمرو و بعض شواهده. و لنقف عند معنى كلمة الملة التي وصف بها رسول الله صلى الله عليه و سلم افتراق تلك الفرق، فما معنى الملة ؟

قال ابن منظور : "و الملة : الشريعة و الدين، و في الحديث : لا يتوارث أهل ملتين، الملة: الدين كملة الإسلام و النصرانية، و اليهودية، و قيل هي معظم الدين، و جملة ما يأتي به الرسل، و تملل و امتل : دخل في ملة، و في التنزيل العزيز : (حتى تتبع ملتهم) قال أبو إسحاق : الملة في اللغة : سنتهم و طريقتهم"[209].

و قال الفيروزأبادي : (المُلة بالضم : الخياطة الأولى، و بالكسر : الشريعة أو الدين، و تملل و امتل : دخل فيها)[210]. فالملة إذن هي الدين المنزل من عند الله على رسله، و قد تكون الملة حقا إن كانت من عند الله، أو باطلا إذا خالفت الملة الحقة التي جاء بها الأنبياء. فالملة تطلق على الشريعة و الدين بالأصول و الفروع، و الكليات و الجزئيات، فالملة لا تكتمل إلا إذا شملت الأصول و الفروع، و الكليات و الجزئيات، و هذا يصدق على فرق أمة الإجابة فقد افترقوا و اختلفوا في أمور هي من الأصول و الكليات، و النبي صلى الله عليه و سلم سمى طريقة كل واحد منهم ملة اتساعا لأنهم لما عظم تفرقهم و تدينت كل فرقة منهم بخلاف ما تدين به غيرها كانت طريقة كل منهم كالملة الحقيقية في التدين فسميت باسمها مجازا، و

[209]-لسان العرب : مادة ملل (11/628).
[210]-القاموس المحيط : ص 1367.

قيل الملة كل فعل و قول اجتمع عليه جماعة وهو قد يكون حقا و قد يكون باطلا و المعنى أنهم يفترقون فرقا تتدين كل واحدة منها بخلاف ما تتدين به الأخرى[211] .

و لا يقع التفرق بين أصحاب الملة الواحدة، فيصبحوا مللا متعددة متعادية، إلا إذا وقع الاختلاف بينهم في أصول ملتهم، و قواعد دينهم، أما الاختلاف في فرع أو فروع قليلة فلا يؤدي إلى مثل ذلك التفرق. قال الشاطبي : "و ذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين، و قاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي و الفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعا"[212] .

خامسا : الافتراق يستلزم وجود الفرق :

بين رسول الله صلى الله عليه و سلم في الحديث أن هذه الأمة ستفترق على ثلاث و سبعين ملة و في شواهد الحديث ثلاث و سبعين فرقة. و قد علمنا أن هذه الملة هي الدين و الشريعة الذي تتدين به هذه الفرقة ، فألفاظ الحديث تثبت وجود ثلاث و سبعين ملة تنتسب إلى الإسلام أو وجود ثلاث و سبعين فرقة أو جماعة في الواقع، و سنتحدث بتفصيل عن قضية تعيين المفترقين عن الجماعة و مسألة حصر الفرق في العدد المذكور في فصل الدراسة المقاصدية لهذا الحديث بحول الله.

سادسا : سبل الهلاك كثيرة و ملة النجاة واحدة :

لقد بين لنا هذا الحديث حقيقة الاختلاف في هذه الأمة، كما في الأمم السابقة فالاختلاف هو الافتراق في الملة، و أكثر الفرق تسير على سبل الهلاك و لا تنجو من الوعيد إلا فرقة واحدة، و في هذا المعنى يقول الله تعالى : (و أن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه و لا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم بع لعلكم تتقون)[213]، و عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : خط رسول الله صلى الله عليه و سلم خطا، و خط عن يمين ذلك الخط و عن شماله خطا، ثم قال : هذا صراط ربك مستقيما و هذه السبل،

---

[211]-تحفة الأحوذي للمباركفوري : 7/334.
[212]-الاعتصام : 2/712.
[213]-سورة الأنعام الآية : 153.

على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ : (و أن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه و لا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)[214].

سابعا : إثبات الوعيد للفرق خلا الفرقة الناجية :

الحديث يدل بوضوح على إثبات الوعيد لهذه الفرق، كشأن أهل المعاصي، و ليس فيه تصريح بالقطع في تحققه، و تعذيب هذه الفرق، كما ليس فيه إثبات لخلود هذه الفرق في النار. فلا يمكن الاستدلال بالحديث على تعذيب كل من خالف منهج الفرقة الناجية، كما يمتنع الاستدلال به على تكفير هذه الفرق. و من المعلوم أن موانع تحقق الوعيد كثيرة منها التوبة و الاستغفار و التأويل و الجهل، كما أن عده لهم من أمة الإجابة يعني أنهم مسلمون في الجملة، و الأصل أن المسلم باق على إسلامه لا يخرج منه إلا بيقين، و القول بأن جملة أهل الفرق من المسلمين هو الذي تؤيده النصوص، كما أنه هو الذي يطمئن إليه عقل المؤمن و قلبه، فالمسلم مجبول على حب الخير للناس، و الحرص على نجاتهم،و ليس من اليسير عليه أن يسارع في نبزهم بالكفر، و الحكم عليهم بالخلود المؤبد في نار السعير، إلا حين يكون الأمر واضحا لا شك فيه، فليس لهذه الفرق حكم واحد، إلا الحكم بالانحراف و الضلال، و الذي يجعلها جملة تحت الوعيد. إذن دخول الفرق كلها النار إلا واحدة لا يعني خلودهم فيها كما لا يعني مطلق التكفير، إذ لم يخرجهم صلى الله عليه و سلم من أمته (ليأتين على أمتي...) و (تفترق أمتي...) كما أن عقيدة أهل السنة و الجماعة تقتضي ألا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله[215]، و الفرق كلها من أهل القبلة ما دامت من أمة الإجابة، و المراد بأهل القبلة من يدعي الإسلام و يستقبل الكعبة و إن كان من أهل الأهواء أو من أهل المعاصي[216]، و في هذا المعنى يقول النبي صلى الله عليه و سلم : (من صلى صلاتنا و استقبل قبلتنا و أكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله و ذمة رسوله فلا تحقروا الله في ذمته)[217] ، فإن وُجد منهم من كفره يقيني كمن يكون منافقا فهو كافر بلا شك، و إلا فالأصل عدم التكفير إلا بيقين، و في هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (و كذلك سائر الثنتين و سبعين فرقة من كان منهم منافقا فهو كافر بالباطن، و من لم يكن منافقا بل كان مؤمنا بالله و رسوله في الباطن لم يكن كافرا بالباطن و إن

---

[214] قال الألباني : حديث حسن (مشكاة المصابيح : 1/36).
[215] -شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي : ص243.
[216] -المصدر السابق : ص240.
[217] أخرجه البخاري في صحيحه (384).

أخطأ في التأويل كائنا ما كان خطؤه، و قد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق و لا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار، و من قال إن الثنتين و سبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب و السنة و إجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بل و إجماع الأئمة الربعة و غير الأربعة فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين و سبعين فرقة و إنما يكفر بعضهم بعضا ببعض المقالات)[218].

ثامنا : مجرد الاختلاف لا يخرج عن الجماعة :

وقع التحذير من الفُرقة بلفظ الافتراق لا بلفظ الاختلاف، لأن المحذور في الاختلاف لا مجرد وقوعه، إنما أن تكون نتيجته الافتراق، ذلك أن الاختلاف أعم في لفظه و دلالته من الافتراق، فقد اختلف الصحابة في مسائل كثيرة، لكنهم لم يفترقوا بسبب الخلاف، فالمقصود هنا الاختلاف الذي تنتج عنه فُرقة، لا الاختلاف ضمن الجماعة و تحت سقفها، و الافتراق المقصود به في هذا الحديث هو تباين في الآراء طارئ بعد اجتماع على وجه مذموم متعلق بأصل، أو قاعدة متعلقة بأحكام الاعتقاد، و القيد بالاعتقاد دل عليه سياق الحديث من أن ما به صارت الفرق فرقة هو ما افترقت به عن الأخرى، و ليس ما تفترق به عن الأخرى إلا الاعتقادات أما الأعمال فلا تقوم بها فرقة إلا ما يكون بتبعية الاعتقاد[219]،و في هذا الصدد يقول البغدادي : (و قد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام، أن النبي عليه السلام لم يرد بالفرق المذمومة التي عدها من أهل النار فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين، لأن المسلمين اختلفوا فيه من فروع الحلال و الحرام على قولين، أحدهما قول من يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه و فرق الفقه كلها عندهم مصيبون، و الثاني قول من يرى في كل فرع تصويب واحد من المختلفين فيه و تخطئة الباقين من غير تضليل منه للمخطىء فيه، و إنما فصل النبي عليه السلام بذكر الفرق المذمومة فرق أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العدل و التوحيد أو في الوعد و الوعيد أو في بابي القدر و الاستطاعة أو في تقدير الخير و الشر أو في باب الهداية و الضلالة أو في باب الإرادة و المشيئة أو في باب الروية و الإدراك أو في باب الصفات لله عز

---

[218]-مجموع الفتاوى : 7/218.

[219]-مشكلة الافتراق في الفكر الإسلامي، دكتوراه للباحث جمعان ظاهر ماضي حربش، بإشراف د.مصطفى حلمي، ص212-213.

وجل و أسمائه و أوصافه أو في باب من أبواب التعديل و التجويز أو في باب من أبواب النبوة و شروطها و نحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهل السنة و الجماعة) [220]

تاسعا : الحق واحد لا يتعدد :

أما قوله صلى الله عليه و سلم : (إلا واحدة) فيؤخذ منه أن الحق و الهدى واحد لا يتعدد و لا يختلف، قال الامام الشاطبي : (إن قوله عليه السلام : (إلا واحدة) قد أعطى بنصه أن الحق واحد لا يختلف، إذ لو كان للحق فرق أيضا لم يقل (إلا واحدة) و لأن الاختلاف منفي عن الشريعة بإطلاق، لأنها الحاكمة بين المختلفين)[221].

[220]-الفرق بين الفرق : ص 6-7.
[221]-الاعتصام : 2/755.

المبحث الثالث : تفسير الفرقة الناجية

جاء تعريف الفرقة الناجية في هذا الحديث بثلاثة أوصاف : ما أنا عليه و أصحابي، الجماعة، السواد الأعظم، لذلك ذُكر في تفسير الجماعة أقاويل تعود إلى خمسة[222] :

القول الأول : المراد بالجماعة هو السواد الأعظم من أهل الإسلام و ممن قال بهذا القول أبوغالب و أبو مسعود الأنصاري و ابن مسعود، فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدوا الأمة و علماؤها و أهل الشريعة العاملون بها، و من سواهم داخلون في حكمهم، لأنهم تابعون لهم و مقتدون بهم .

القول الثاني : أنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين، و ممن قال بهذا القول عبد الله بن المبارك، و إسحاق بن راهويه، و جماعة من السلف وهو رأي الأصوليين.

القول الثالث : أن الجماعة هي الصحابة على الخصوص، ممن قال بهذا القول عمر بن عبد العزيز، فعلى هذا القول فلفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى في قوله عليه الصلاة و السلام (ما أنا عليه و أصحابي).

القول الرابع : أن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، إذا أجمعوا على أمر فواجب على غيرهم من أهل الملل اتباعهم.

القول الخامس : أن الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، وممن قال بهذا القول الامام الطبري.

فهذه الأقاويل في تفسير الجماعة الناجية ليس فيها واحد يخلو من توجيه صحيح يصير في نهايته إلى موافقة القول الآخر، فالسواد الأعظم من المسلمين إن تأملناه من واقع الصحابة الذين كان سوادهم مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ثم مع الأئمة الذين نهجوا نهجهم من بعده وجدناه تعبيرا دقيقا في وصف الجماعة . و إذا قلنا فأئمة الاجتهاد، ففيه جانب صحيح يساعد في تفسير الجماعة وهو أن يكون المعتبر في الوفاق و الخلاف قول العلماء و أئمة الناس.

[222]-هذه الأقوال ذكرها الشاطبي في الاعتصام : 770-2/775.

فإن قلنا أن الجماعة أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم، فهنا توجه الخطاب إلى الصحابة في وقت كانوا مجتمعين فيه على نبيهم صلى الله عليه و سلم، مشعر بأن تلك الحال التي هم عليها هي الجماعة المرادة بالحديث، و لذلك استغنوا بظهور ذلك في واقعهم عن زيادة الاستفصال.

و أما إن قيل جماعة الإسلام، فهذا الإطلاق تدخل فيه جميع الفرق و هذا القول يتناسب مع قول من قال بأن المراد بالفرقة الناجية هي أمة الإجابة،فلا فائدة فيه إلا أن يعاد إلى واحد من المعاني المذكورة.

و بقي من تلك التفسيرات أن تكون الجماعة الأمة و اجتماعها على إمام واحد، و هذا يتناسب مع تفسير الجماعة بالسواد الأعظم .

لذلك فالروايات الواردة في ألفاظ الحديث (ما أنا عليه و أصحابي) ، (الجماعة) ،(السواد الأعظم) قد ترجع إلى معنى واحد وهذا ما أكده الآجري في الشريعة حيث قال : (ثم إنه سئل : من الناجية ؟ فقال في حديث : (ما أنا عليه و أصحابي)، و في حديث قال : (السواد الأعظم)، و في حديث قال : (واحدة في الجنة و هي الجماعة)، قلت أنا – أي الآجري - و معانيها واحدة إن شاء الله تعالى)[223] .

و هذا الأمر يجرنا إلى الحديث عن الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة و طرح السؤال : هل الطائفة المنصورة الواردة في تلك الأحاديث التي سنسردها، و الفرقة الناجية الواردة في أحاديث الافتراق شيء واحد ؟

الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة جلها صحيحة و مخرجة في الصحيحين و متواترة و مفيدة للعلم اليقيني، و قد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ووردت عن أكثر من عشرين صحابيا، و هم : معاوية، و المغيرة بن شعبة، و جابر بن سمرة، و معاذ بن جبل، و جابر بن عبد الله، و زيد بن أرقم، و أبو أمامة، و عمر بن الخطاب، و أبو هريرة، و مرة الفهري، و عقبة بن عامر، و ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه و سلم، و سعد بن أبي وقاص، و سلمة بن نفيل، و عمران بن حصين، و قرة بن إياس، و أنس بن مالك، و النعمان بن بشير، و شرحبيل بن السمط، و عبد الله بن عمر، و أبو الدرداء[224] .

---

[223]-الشريعة : ص 23.

224-الأجوبة الصارفة لإشكال حديث الطائفة لمحمد بن الصديق الغماري : ص 16، و قد سرد جميع الأحاديث بطرقها، وممن ألف في هذا الصدد الحافظ بن محمد الحكمي في كتابه الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة، و حسام بن موسى عفانه في كتابه أحاديث الطائفة الظاهرة.

فمنها حديث معاوية رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، و الله المعطي و أنا القاسم، و لا تزال هذه الأمة ظاهرين على من خالفهم حتى يأتي أمر الله و هم ظاهرون)[225]

و عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم : (لا يزال ناس من أمتي ظاهرين، حتى يأتي أمر الله و هم ظاهرون)[226]

و عن جابر بن عبد الله يقول : سمعت النبي صلى الله عليه و سلم يقول : (لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة)[227]

و عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله و هم كذلك)[228]

و عن جابر بن سمرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : (لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة)[229]

و غير ذلك من الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة الظاهرة التي وردت بطرق متعددة .

ثم اختلف العلماء في تعيين الطائفة المنصورة في هذه الأحاديث، قال الامام النووي : (فقال البخاري : هم أهل العلم، و قال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم، قال القاضي عياض : إنما أراد أحمد أهل السنة و الجماعة و من يعتقد مذهب أهل الحديث، قلت – النووي - : و يحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين، منهم شجعان مقاتلون، و منهم فقهاء، و منهم محدثون، ومنهم زهاد و آمرون بالمعروف و ناهون عن المنكر، و منهم أنواع أخرى من أهل الخير، و لا يلزم أن يكونوا مجتمعين بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض)[230] .

و قال الامام ابن العربي المالكي : (و أما الطائفة المنصورة فقيل هم أصحاب الحديث، و قيل هم العباد، و قيل هم المناضلون على الحق بألسنتهم، و قيل هم المجاهدون في الثغور بأسنتهم)[231] .

---

[225]-أخرجه البخاري في صحيحه برقم 2948.
[226]أخرجه البخاري برقم : 3441 و مسلم برقم : 1921.
[227]-أخرجه مسلم برقم : 1923.
[228]-أخرجه مسلم برقم : 1920.
[229]-أخرجه مسلم برقم : 1922.
[230]-شرح النووي على صحيح مسلم : 58-5/59.
[231]-عارضة الأحوذي : 5/34.

و قد قام العلامة محمد بن الصديق الغماري بجمع الأقوال الواردة في تعيين الطائفة المنصورة وعدها أحد عشر و هي :

القول الأول : العرب و مستند هذا القول حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة)[232] ،لأن الغرب هو الدلو الكبير، و العرب هم الذين يستقون بها فهم أهلها[233] .

القول الثاني : أهل الحدة و مستند هذا القول حديث سعد بن أبي وقاص السابق أيضا، لأن الحدة من معاني الغرب، و المراد بأهل الحدة هنا أهل المضاءة في الدين و الصلابة فيه و القصد إلى الخير[234] .

القول الثالث : الغزاة المرابطون من أهل الشام خاصة[235] و مستند هذا القول حديث معاوية أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم و لا من خالفهم، حتى يأتي أمر وهم على ذلك) . قال عمير : فقال مالك بن يخامر : قال معاذ : وهم بالشام، فقال معاوية : هذا مالك يزعم أنه سمع معاذا يقول و هم بالشام[236] .

القول الرابع : الصوفية لكونهم أشد الناس اتباعا لرسول الله صلى الله عليه و سلم و عملا بما كان عليه هو و أصحابه و السلف الصالح[237] .

القول الخامس : أهل العلم الذين يحملون هذا العلم ينفون عنه تحريف الغالين و انتحال المبطلين[238] .

القول السادس : هم أهل الحديث الخاصة لكونهم سلكوا محجة الصالحين و اتبعوا آثار السلف من الماضين و دفعوا أهل البدع و المخالفين بسنن رسول الله صلى الله عليه و سلم[239] .

القول السابع : أهل السنة و الجماعة و من يعتقد مذهب أهل الحديث، المتمسكون بما كان عليه رسول الله صلى الله عليه و سلم و أصحابه[240] .

---

[232]-أخرجه مسلم في صحيحه برقم : 3551.
[233]-الأجوبة الصارفة لإشكال حديث الطائفة : ص39.
[234]-المصدر السابق : ص40-41.
[235]-المصدر السابق : ص43.
[236]-أخرجه البخري في صحيحه : 3442.
[237]-الأجوبة الصارفة : 43-44.
[238]-المصدر السابق : ص46-47.
[239]-المصدر السابق : ص47.
[240]-المصدر السابق : ص 50.

القول الثامن : هم المجتهدون في الأحكام الشرعية و العقائد الدينية و سند هذا القول الأدلة القاضية بوجوب الاجتهاد و فرضيته، و أنه لا يجوز أن تخلو الأرض من قائم لله بحجة كما هو معروف في كتب الأصول و المؤلفات الخاصة بهذه المسألة[241].

القول التاسع : هم مفرقون بين المؤمنين من شجعان و مقاتلين و فقهاء و محدثين و زهاد و آمرين بالمعروف و ناهين عن المنكر و غيرهم من أهل الخير[242].

القول العاشر : أهل الشام و هذا القول قريب من القول الثالث[243]

القول الأخير : الأمة كلها، وهنا نرجع إلى مسألة هل المقصود في هذا الحديث أمة الدعوة أم أمة الإجابة ؟ فالمراد عند أهل هذا القول لا تزال طائفة من أمة الدعوة، و الطائفة هي أمة الإجابة[244].

فهذا مجموع الأقوال التي عدها محمد بن الصديق الغماري في كتابه و بعضها متداخل لا فرق بينه و بين غيره إلا بعض الاعتبارات و التغييرات الطارئة على موضوعاتها، و قد حكم على جلها بالبطلان، و بين أن ما قاله الأئمة و العلماء في تعيين الطائفة بأنهم العلماء أو المحدثون أو المجتهدون أو أهل السنة و الجماعة أو الصوفية، أقوال متفقة غير مختلفة فالعالم هو الذي يعرف الحق بدليله، و ذلك لا يكون إلا مع الاجتهاد وهو لا يتصور إلا بمعرف الحديث، و لا يكون من جمع هذه الشروط إلا من أهل السنة و الجماعة لأنه ليس في القرآن و الحديث إلا الحق الذي هو المقصود بمذهب السنة و الجماعة، و من جمع هذه الشروط كلها فهو الصوفي، لأن الصوفي هو العامل بعلمه على وجه، و هذا القول هو ما مال إليه الغماري في المقصود بالطائفة المنصورة في نهاية كتابه[245] لأنه رحمه الله فبل هذا الميل غلا نوعا ما و زعم أن الطائفة المنصورة هم العاملون بالكتاب و السنة المتبعون لهما في العقائد و الأحكام المتمسكون بهما في كل شيء و النابذون لغيرهما في كل شيء، فلا هم في العقائد أشعريون و لا ماتريديون و لا حنبليون، و لا هم في الأحكام مالكيون و لا شافعيون و لا حنفيون و لا حنبليون و لا زيديون و لا ظاهريون و لا باطنيون، و إنما هم مؤمنون سنيون محمديون ليس لهم إمام إلا رسول الله و لا مذهب إلا شرعه و لا مصنف و لا كتاب و لا

241-المصدر السابق : ص50.
242-المصدر السابق : ص50.
243-المصدر السابق : ص51.
244-المصدر السابق : ص54.
245-المصدر السابق : ص82-83.

مدونة و لا مختصر إلا كتابه و على لسان رسوله و كما كان عليه الصحابة و التابعون و السلف الصالح[246] و هذا القول من له أدنى بصيرة سيحكم عليه بالبطلان لأن معظم علماء أهل السنة و الجماعة متمذهبون بإحدى المذاهب الأربعة، و حتى من زعم منهم عدم التمذهب تجده يميل إلى مذهب الحنابلة كما أن جلهم على عقيدة الحنابلة أو الأشاعرة أو الماتريدية، فإن أخرجناهم بهذه القيود من الطائفة المنصورة فمن يبقى ؟

و رجوعا إلى السؤال المطروح هل الطائفة الظاهرة و الفرقة الناجية من الفرق الهالكة شيء واحد ؟

فالمتأمل في أحاديث الفرقة الناجية و أحاديث الطائفة الظاهرة و كلام أهل العلم و اختلافهم في المقصود، يصل إلى قناعة لا يخالجها شك أن المسميات في تلك الأحاديث شيء واحد، و إن تعددت الأسماء لأنه يستحيل مع القول بالتعدد العمل بمعظم تلك الأحاديث، لأن أحاديث كل طائفة تحث على لزوم تلك الطائفة دون سواها، فأحاديث الفرقة الناجية تفيد أنها المبشرة بالنجاة من النار وحدها، و أن ما سواها هالك، و في ذلك حث على لزومها دون غيرها. و أحاديث الطائفة المنصورة أنها هي الموصوفة بالظهور على الحق و المبشرة بالنصر إلى قيام الساعة[247]، و في ذلك حث على لزومها دون غيرها. كما أن أهل العلم في حديثهم عن الفرقة الناجية دائما يقرنونها بالطائفة المنصورة،فعلى سبيل التمثيل تكلم العلامة الصنعاني حول تعيين الفرقة الناجية ثم قال : و هم المرادون بحديث : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم و لا من خذلهم حتى يأتي أمر الله)[248]، و هذا ما ذهب إليه الدكتور حافظ بن محمد الحكمي في مقاله الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة[249] .

و إذا أردنا أن نصل إلى معنى جامع و خيط رابط بين الأقوال المفسرة للطائفة المنصورة و الأقوال المفسرة للفرقة الناجية فهو السواد الأعظم من العلماء و المجتهدين و المحدثين و الزهاد و المتبعين لهم المجتمعين على أمير و غيرهم من أهل الخير من الناس العاملين بالكتاب و السنة و المحبين للسلف و ما كان عليه النبي و

246- المصدر السابق : ص65.

247-اختلف في معنى قوله صلى الله عليه و سلم : (حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك) فقيل المراد قيام الساعة، و رجح العلامة الغماري أن المراد بأمر الله الريح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن فلا يبقى بعدها إلا شرار الناس فعليهم تقوم الساعة (الأجوبة الصارفة : ص86).

248-حديث افتراق الأمة : ص85.

249-مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 138، ص 164.

الأصحاب الذين يجمعهم اسم أهل السنة و الجماعة و الفرقة الناجية و الطائفة المنصورة و الظاهرة إلى قيام الساعة و الله أعلم[250] .

250-هذا ليس تعيين مني للفرقة الناجية و إنما فقط جمع بين الأقوال و المعاني، و إلا فعدم تعيين الفرقة الناجية هو الأولى على ما سنراه في الدراسة المقاصدية و نبينه.

الفصل الثالث : الدراسة المقاصدية لحديث الافتراق

المبحث الأول : أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة : رؤية مقاصدية

المبحث الثاني : حديث الافتراق : رؤية مقاصدية

المبحث الأول : أحاديث الفتن و الملاحم و أشراط الساعة : رؤية مقاصدية

إن من مقاصد و حكم الشريعة في إيراد نصوص الفتن و الملاحم و الأشراط :

أولا : الابتلاء و الامتحان

إن أحاديث الملاحم و أشراط الساعة و الفتن في الجملة من الغيب الذي يجب الإيمان به، فلا يصح إيمان المكلف إلا بالإيمان بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه و سلم من أحكام شرعية و مغيبات ماضية و حاضرة و مستقبلية و التسليم له بالجميع، و قد اعتنت كتب العقائد بالتنبيه إلى هذه المسألة على وجه العموم، و ما يتعلق بأشراط الساعة على وجه الخصوص، يقول الامام الطحاوي مثلا : (و نؤمن بأشراط الساعة من خر وج الدجال، و نزول عيسى عليه السلام من السماء، و نؤمن بطلوع الشمس من مغربها، و خروج دابة الأرض من موضعها)[251]، و يقول الامام ابن قدامة في لمعة الاعتقاد : (و يجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه و سلم و صح به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنا، نعلم أنه حق و صدق، و سواء في ذلك ما عقلناه و جهلناه، و لم نطلع على حقيقة معناه) إلى أن يقول : (و من ذلك أشراط الساعة مثل خروج الدجال، و نزول عيسى عليه السلام فيقتله، و خروج يأجوج و مأجوج، و خروج الدابة، و طلوع الشمس من مغربها، و أشباه ذلك مما صح به النقل)[252].

ثانيا : التحذير مما يستقبل الناس و الإرشاد إلى ما يفعلون

المتأمل في كثير من الأخبار الواردة عن أشراط الساعة يجدها قد وردت بذم بعض ما سيقع من أشراط، كما جاءت بالتحذير من الدخول في مختلف الفتن، فالمؤمن الكيس هو من اعتزل تلك الفتن، و حاذر تلك الأشراط لئلا يكون من أهلها، قال البرزنجي : (و أرسله – يعني النبي صلى الله عليه و سلم – كالمسبحة و الوسطى نذيرا، فأخبر عن جميع الفتن و الأشراط الكائنة قبلها فاسأل به خبيرا، فبلغ و بالغ، و حذر أمته الفتن عموما و الدجال خصوصا تحذير)، و قال أيضا : (فأكثر النبي صلى الله عليه من بيان

---

[251]-العقيدة الطحاوية : ص60.
[252]-لمعة الاعتقاد : ص24.

أشراطها و أماراتها و ما بين يديها من الفتن القريبة و البعيدة، ليكون كل قرن على حذر منها، متهيئين لها بالأعمال الصالحات، غير منهمكين في الشهوات و اللذات)[253].

ثالثا : الاستعداد لقيام الساعة

إن من مقاصد هذه الأخبار إشعار العباد بقرب المعاد ليستعدوا له الاستعداد المناسب إذ هو المقصود أصالة بذكر هذه النصوص، فهي أمارات و علامات و أشراط لقيام الساعة يستدل من خلالها على قرب الساعة، قال الطيبي : (الآيات أمارات للساعة إما على قربها و إما على حصولها)[254]، و استشعار هذا القرب يوجب من العبد مزيد سعي و إعداد لهذا اليوم العظيم، يقول ابن حجر : (و الحكمة في تقدم الأشراط إيقاظ الغافلين، و حثهم على التوبة و الاستعداد)[255].

رابعا : أن هذه الأخبار من دلائل النبوة

إن هذه تعد من دلائل نبوة النبي صلى الله عليه و سلم و صدقه، فإن المرء إذا رأى أمرا قد تحقق من تلك الأخبار ازداد إيمانه و يقينه بصدق النبي صلى الله عليه و سلم في نبوته، نقل المناوي عن بعض أهل العلم قولهم : (هذا و ما أشبه من أحاديث الفتن من جملة معجزاته الاستقبالية التي أخبر أنها ستكون بعده و كانت و ستكون وقد أفردها جمع بالتأليف)[256].

خامسا : تغذية فضول الإنسان

إن في كيان الإنسان حاجة فطرية و فضولا يدفعه للتعرف على المستقبل و ما يتعلق به من أحداث، و لذلك فقد وجد في الناس في القديم و الحديث من اتخذ من الكهانة و العرافة و التنجيم و غير ذلك من طرائق أهل الانحراف مطية يركبها ليشرف على شيء من المغيبات، و لا تزال هذه السوق المبنية على الدجل و الكذب و التخريف سوقا رائجة يقبل عليها كثير من الناس بمختلف عقلياتهم و مستوياتهم، يقول ابن تيمية : (و باب الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية، لأن نشوف الذين يغلبون

---

[253]-الإشاعة لأشراط الساعة :ص15
[254]-فتح الباري : 11/352
[255]-المصدر السابق : 11/350
[256]-فيض القدير : 3/252

الدنيا على الدين إلى ذلك أكثر، و إن كان لأهل الدين إلى ذلك تشوف، لكون تشوفهم غلى الدين أقوى، و أولئك ليس لهم من الفرقان بين الحق و الباطل من النور ما لأهل الدين، فلهذا كثر الكذابون في ذلك و نَفَق منه شيء كثير و أُكلت به أموال عظيمة بالباطل)[257] .

فكان من رحمة الله بعباده أن بين لهم كذب هذه الطرائق، و برحمته بين لهم شيئا مما يستقبلون بطريق شرعي قطعي تطمئن إليه النفوس، و تسد حاجة عندهم، بل و يثابون على الإيمان به .

يقول ابن خلدون : (اعلم أن من خواص النفوس البشرية التشوق إلى عواقب أمورهم وعلم ما يحدث لهم من حياة وموت وخير وشر سيما الحوادث العامة كمعرفة ما بقي من الدنيا ومعرفة مدد الدول أو تفاوتها والتطلع إلى هذا طبيعة مجبولون عليها ولذلك تجد الكثير من الناس يتشوقون إلى الوقوف على ذلك في المنام والأخبار من الكهان لمن قصدهم بمثل ذلك من الملوك والسوقة معروفة ولقد نجد في المدن صنفا من الناس ينتحلون المعاش من ذلك لعلمهم بحرص الناس عليه فينتصبون لهم في الطرقات والدكاكين يتعرضون لمن يسألهم عنه فتغدو عليهم وتروح نسوان المدنية وصبيانها وكثير من ضعفاء العقول يستكشفون عواقب أمرهم في الكسب والجاه والمعاش والمعاشرة والعداوة وأمثال ذلك ما بين خط في الرمل ويسمونه المندل وهو من المنكرات الفاشية في الأمصار لما تقرر في الشريعة من ذم ذلك وإن البشر محجوبون عن الغيب خلا من أطلعه الله عليه من عنده في نوم أو ولاية وأكثر ما يعتني بذلك ويتطلع إليه الأمراء والملوك في آماد دولتهم ولذلك انصرفت العناية من أهل العلم إليه وكل أمة من الأمم يوجد لهم كلام من كاهن أو منجم أو ولي في مثل ذلك من ملك يرتقبونه أو دولة يحدثون أنفسهم بها وما يحدث لهم من الحرب والملاحم ومدة بقاء الدولة وعدد الملوك فيها والتعرض لأسمائهم ويسمى مثل ذلك الحدثان وكان في العرب الكهان والعرافون يرجعون إليهم في ذلك وقد أخبروا بما سيكون العرب من الملك والدولة)[258].

و جاء في مفتاح دار السعادة : (ولحكمة جليلة ضرب الله دون هذا العلم بالأسداد، وطوى حقائقه عن أكثر العباد، وذلك أن العلم بما سيكون ويحدث ويستقبل علم حلو عند النفس، وله موقع عند العقل، فلا أحد إلا وهو يتمنى أن يعلم الغيب، ويطلع عليه ويدرك ما سوف يكون في غد، ويجد سبيلا إليه ولو ذلل

---

[257]-مجموع الفتاوى : 80/4.
[258]-المقدمة لابن خلدون : ص183.

السبيل إلى هذا الفن لرأيت الناس يهرعون إليه، ولا يؤثرون شيئا آخر عليه، لحلاوة هذا العلم عند الروح ولصوقه بالنفس وغرام كل أحد به، وفتنة كل إنسان فيه، فبنعمة من الله لم يفتح هذا الباب، ولم يكشف دونه الغطاء، حتى يرتقي كل أحد روضه ويلزم حده، ويرغب فيما هو أجدى عليه وأنفع له إما عاجلا وإما آجلا فطوى الله عن الخلق حقائق الغيب ونشر لهم نبذا منه وشيئا يسيرا يتعللون به، ليكون هذا العلم محروصا عليه، كسائر العلوم ولا يكون مانعا من غيره)[259].

ومما يؤكد هذا الأمر ويزيده وضوحا النظر في أحوال الناس وتفاعلهم مع أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة فإن مثل هذه النصوص الشرعية تستهويهم، والمتحدث بها ممن تلتفت الوجوه إليه وتلوى الأعناق لسماعه، فكيف إذا كان المتحدث ممن يرصد الأحداث وينزل الأحاديث عليها ويرسم لهم (سيناريو) المستقبل لا شك أن الأمر يكون أخطر وأخطر والفتنة به ستكون أشد وأشد، وعليه فلا يستغرب بعد ذلك أن يتابع الناس كل جديد في هذا المضمار حسنا كان هذا الجديد أو قبيحا، وما أكثر القبيح في هذا المضمار .

فهذا مجمل القول عن مقاصد و حكم إيراد أحاديث الفتن و أشراط الساعة و لا بد من ضوابط في معالجتها كما بيناه في مدخل هذه الدراسة.

[259]-مفتاح دار السعادة لابن القيم : 2/178.

المبحث الثاني : حديث افتراق الأمة رؤية مقاصدية

أشرنا في المبحث السابق أنه من مقاصد أحاديث الفتن و أشراط الساعة التحذير مما يستقبل الناس و الإرشاد إلى ما يفعلون، فهذا الحديث تأكيد بوقوع الفرقة في هذه الأمة و الإرشاد إلى الاعتصام بالفرقة الناجية، و السؤال المطروح هنا إذا كان القدر الكوني جاء بوقوع الخلاف و التفرق و أخبر به رسول الله صلى الله عليه و سلم خبرا جازما من ضرورة وقوعه، فما الفائدة من التنبيه عليه و التحذير منه إن كان لا بد واقعا ؟

إيضاح ذلك يكون بالتمييز بين الأمر الشرعي، و القدر الكوني تمييزا واضحا لأهمية هذا المقام في فهم الكثير مما أشكل فهمه على من خفي عليه هذا الموضع، فإن إرادة الله سبحانه و تعالى تشتمل على ما يحبه و يرضاه أو على ما يبغضه و لا يرضاه، فالإرادة الكونية هي الإرادة التي يقع بمقتضاها كل ما في الكون من أمور سواء وافقت شرع الله أو خالفته و سواء جاءت على وفق رضا الله أو بغضه، و الإرادة الشرعية هي الإرادة التي لا يقع بمقتضاها إلا ما يحبه الله تعالى و يرضاه من عباده و هي من ثم الموافقة للأمر و النهي، فالأمر و النهي موافقان للإرادة الشرعية، إذ الأمر يعني طلب الله سبحانه فعل ما يرضاه و يحبه، و النهي يعني طلب من الله سبحانه عدم فعل ما يبغضه، فإذا وضح هذا المقام أمكن التمييز بين كلا الأمرين وهو أن الفرقة و الاختلاف واقعان لا محالة وهي الإرادة الكونية القدرية، و أن الأمر الشرعي هو النهي عن الوقوع فيها و لا تعارض بينهما كما تبين[260]، كما أن التحذير من الفرقة مع وقوعها، فيه تكثير لسواد الطائفة المنصورة و تقليص حجم من خالفهم من أهل الأهواء و البدع، يقول ابن تيمية : (و لا يقال : فإن كان الكتاب و السنة دلا على وقوع ذلك فما فائدة النهي عنه؟ لأن الكتاب و السنة أيضا قد دلا على أنه لا يزال في هذه الأمة طائفة متمسكة بالحق إلى قيام الساعة، و أنها لا تجتمع على ضلالة ففي النهي من ذلك تكثير لهذه الطائفة المنصورة نسأل الله المجيب أن يجعلنا منها)[261].

و إذا تأملنا هذا النص فشيخ الإسلام ابن تيمية ختم كلامه بدعاء الله تعالى أن يجعله من الطائفة المنصورة، مما يدل على أنه ليس من المتعصبة الذين يسلكون مسلك تعيين الفرق و يزعمون أن مسلكهم

260-مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين و تفرقهم لمحمد العبده و طارق عبد الحليم: ص23-25.

261-اقتضاء الصراط المستقيم : ص 62-63.

هو مسلك الفرقة الناجية، و هذه نفسها رؤية الامام الشاطبي الذي يسلك مسلك عدم تعيين الفرق، فهي مسألة – كما قال الطرطوشي- طاشت فيها أحلام الخلق[262] فحاصل الحديث ذكر التفرق و مصير الأمة المحمدية به ثلاثا و سبعين فرقة لكنه لم ينص على تسميته فرقة من تلك الفرق، يقول ابن تيمية : (و أما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات و ذكروهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة في إحدى الثنتين و سبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموما...فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن و الهوى، فيجعل طائفته و المنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة و الجماعة، و يجعل من خالفها أهل البدع و هذا ضلال مبين)[263] ، و ترك التعيين لهذه الفرق يذهب الامام الشاطبي إلى تعليله بقصد هذه الشريعة التستر على هذه الأمة فيقول في كتابه الموافقات : (و لكن الغالب في هذه الفرق أن يشار إلى أوصافهم ليحذر منها، و يبقى الأمر في تعيينهم مرجى كما فهمنا من الشريعة و لعل عدم تعيينهم هو الأولى الذي ينبغي أن يلتزم ليكون سترا على الأمة)[264] .

وأضاف قائلا : (فإذا كان من مقتضى العادة أن التعريف بهم على التعيين يورث العداوة و الفرقة و ترك الموالفة لزم من ذلك أن يكون منهيا عنه، إلا أن تكون البدعة فاحشة جدا كبدعة الخوارج، فلا إشكال في جواز إبدائها و تعيين أهلها، كما عين رسول الله صلى الله عليه و سلم الخوارج و ذكرهم بعلاماتهم حتى يعرفون و يحذر منهم و يلحق بذلك ما هو مثله في الشناعة أو قريب منه حسب نظر المجتهد و ما سوى ذلك فالسكوت عن تعيينه أولى)[265] و هذا الذي ذكره الشاطبي له ما يسنده من قول أحمد في الخوارج صح الحديث فيهم عن النبي صلى الله عليه و سلم من عشرة وجوه[266] .

فمن دلائل بطلان هذا التفسير بتعيين الفرق المقصودة بهذا الحديث أن الرسول عليه الصلاة و السلام لم يعينهم مع إمكان التعيين، و إنما دل على صفتهم لنحذر و هي الخروج عن الجماعة كما يبطله كذلك أن الطوائف التي خرجت عن الجماعة على مر التاريخ إلى يومنا هذا و عرفت بأسماء و ألقاب أكثر من أن تحصرها الأرقام و لسنا ندري كم سيلحق بها في المستقبل، فإذا صححنا اندراجها تحت الحديث أبطلنا العدد

[262]-الاعتصام : 2/718.
[263]مجموع الفتاوى : 3/346.
[264]-الموافقات : القسم الخامس/ كتاب الاجتهاد : ص829.
[265]-الموافقات : القسم الخامس/كتاب الاجتهاد : ص 830.
[266]-أخرجه أبو بكر الخلال في السنة برقم : 110، انظر صحيح مسلم رقم : 1066.

فيه، لذلك فالصحابة رضوان الله عليهم و تابعوهم، لم يفسروا و لم يعينوا من يندرج تحت هذا الحديث من الطوائف الخارجة عن الفرقة الناجية.

و أقدم من نقل عنه أنه فسر الفرق و عينها في هذا الحديث هو يوسف بن أسباط الزاهد، فذكر أبو حاتم الرازي قال : حدثنا المسيب بن واضح السلمي الحمصي قال : (أتيت يوسف بن أسباط فسلمت عليه و سألته عن حديث الافتراق فقال : لي أصل الفرق أربعة : القدرية و المرجئة و الشيعة و هم الروافض و الخوارج، فثماني عشرة فرقة في القدرية و ثماني عشرة في المرجئة و ثماني عشرة في الخوارج و ثماني عشرة في الشيعة)[267].

و عد بعضهم أصولهم ستة[268]، فأضاف إليها الجهمية و الجبرية، و أضاف إليها آخرون المعتزلة و المشبهة و النجارية[269]، و بناء على هذه الأصول اشتغل عامة المصنفين في الفرق و مقاصدهم في التأليف هو تعداد الثلاث و سبعين فرقة، و تفريعها على الأصول التي يرونها، و تعيين الفرقة الناجية، كما فعل الامام الملطي في كتابه (التنبيه و الرد على الأهواء و البدع) و الشهرستاني في (الملل و النحل)،و ابن حزم في (الفصل في الملل و الأهواء و النحل)، و البغدادي في (الفرق بين الفرق)، و ابن الجوزي في (تلبيس إبليس)، و الإسفراييني في(التبصير في الدين) و غيرهم كثير من المتقدمين و المتأخرين .

و من جملة الملاحظات حول التصانيف المؤلفة في الفرق و تعدادها أن أصحابها لا ينفكون عن التكلف في عد الفرق من أجل موافقة العدد الوارد، و قد يجعلون من الفرقة الواحدة فرقا عديدة، بحسب اختلافها في بعض الجزئيات، مع أن الأصول العامة لهذه الفرق واحدة، و إن اختلفت فيما بينها في بعض التفصيلات، و قد يقتصرون في تعداد بعض الفرق على بعض فئاتها و لا يطردون منهجهم فيها، و لو توسع بعضهم في عد فئات فرقة واحدة كالصوفية و الرافضة لزادت على السبعين، كما أن هؤلاء المصنفين اقتصروا على عد الفرق الظاهرة آنذاك، و الرسول صلى الله عليه و سلم لم يحدد فترة زمنية لظهور هذه الفرق، و قد يكون من الجائز أن تظل الفرق تظهر في تاريخ المسلمين إلى أن يرث الله الأرض و من عليها.   و ها نحن نجد

---

[267]-أخرجه ابن بطة في الإبانة : ر277، و الآجري في الشريعة برقم : 20.

[268]-تلبيس إبليس : ص 19.

[269]-الاعتصام : 2/718، و قد تحدث بتفصيل في المسألة السابعة في تعيين هذه الفرق.

عددا كبيرا من الفرق يظهر بين المسلمين بعدما انتهى بعض العلماء من تعداد الفرق، و أوصلها إلى ثنتين و سبعين، و من تلك الفرق : القاديانية و البهائية و القومية و غيرها.

فالذين ألفوا في الفرق بعضهم حرص على تجزئة بعض الفرق الرئيسية بالتساوي بالرغم من اختلافهم في عدد الفرق الرئيسية، و نمثل لذلك على شكل عمليات حسابية من خلال بعض مؤرخي الفرق :

- أبو علي السكوني(ت717هـ)[270] : الروافض 20 + الخوارج 20 + القدرية 20 + المرجئة 12 + الفرقة الناجية = 73 فرقة.

- الإسفراييني (ت471هـ)[271] : الروافض 20 + الخوارج 20 + المعتزلة 20 + المرجئة 20 + البكرية 1 + النجارية1 + الضرارية1 + الجهمية 1 + الكرامية1 + الفرقة الناجية = 73 فرقة.

- الإمام أحمد بن يحيى المرتضي (ت840هـ) من الزيدية[272] : الروافض20 + الخوارج20 + المعتزلة20 + المرجئة6 + الجبرية4 + الباطنية1 + الحلولية1 + الفرقة الناجية و عنده هي الزيدية = 73 فرقة. و البعض الآخر من مؤرخي الفرق حرص على ضبط العدد الإجمالي للفرق الهالكة أكثر من حرصهم على مساواة الفرق الرئيسية في توزيع الافتراق عليها، و من نماذج ذلك :

- أبو الحسين الملطي الشافعي (ت377هـ)[273] : المعتزلة 12 + الجبرية 3 + الصفاتية 3+ المشبهة 1+ الخوارج 22 + المرجئة 6 + الشيعة 25 + الفرقة الناجية = 73 فرقة.

- الشهرستاني (ت548هـ)[274] : المعتزلة 12 + الجبرية 3 + الصفاتية 3 + المشبهة 1 + الخوارج 22 + المرجئة 6 + الشيعة 25 + الفرقة الناجية = 73 فرقة.

- عضد الدين الإيجي (ت756هـ)[275] : المعتزلة 20 + الشيعة 22 + الخوارج 20 + المرجئة 5 + النجارية 6 + الجبرية 1 + المشبهة 1 + الفرقة الناجية = 73 فرقة.

---

270 عيون المناظرات : ص20.
271-التبصير في الدين : ص15-16.
272-الملل و النحل ضمن الربح الزخار : 1/47 نقلا من مقال حديث افتراق الأمة:دراسة في الأصول و السياق و النتائج :ص135.
273-في كتابه التنبيه و الرد على أهل الأهواء و البدع، المقال السابق لعبد الله السريحي : ص136.
274-الملل و النحل ص14.
275-الاعتصام للشاطبي : 718-2/720.

أما البعض الآخر من مؤرخي الفرق كالبغدادي و الخطيب الرازي و المقريزي، فلم يتمكنوا من ضبط العدد الإجمالي للفرق، و بالرغم من اضطرار الرازي و البغدادي لإخراج عدد كبير من الفرق عن فرق الأمة، و اعتبارها من الفرق الخارجة عن الإسلام[276]، إلا أن عدد الفرق المحسوبة من فرق الأمة ظل أكثر من 73 فرقة، إذ بلغ عددها عند الرازي (103 فرق) و عند البغدادي (92 فرق)،و قد برر الرازي تلك الزيادة بقوله : (إن الرسول صلى الله عليه و سلم أخبر أنهم يكونون على ثلث و سبعين فرقة لم يجز أن يكونوا أقل من ذلك، و أما إذا كانت أكثر فلا يضر ذلك)[277] أما البغدادي فقد تجاهل تلك الزيادة.

فتعداد الفرق أمر اجتهادي، و المصنفين أنفسهم أكدوا هذا في مقدمات كتبهم، فالشهرستاني في الملل و النحل يقول : (اعلم أن لأصحاب المقالات طرقا في تعديد الفرق الإسلامية لا على قانون مستند إلى أصل أو نص و لا على قاعدة مخبرة عن الوجود فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق ، و من المعلوم الذي لا مراء فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما في مسألة ما عد صاحب مقالة و إلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر و العد)[278]، ثم يبين أنه اجتهد أيضا في تعداد الفرق فيقول : (و ما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق و على الوجه الذي وجد لا على قانون مستقر و أصل مستمر فاجتهدت على ما تيسر من التقدير و تقدر من التيسير حتى حصرتها في أربع قواعد هي الأصول الكبار)[279].

و يقول ابن حزم : (فإن كثيرا من الناس كتبوا في افتراق الناس في دياناتهم و مقالاتهم كتبا كثيرة جدا فبعض أطال و أسهب و أكثر و هجر و استعمل الأغاليط و الشغب فكان ذلك شاغلا عن الفهم قاطعا دون العلم و بعض أحذف و قصر و قلل و اختصر و أضرب عن كثير من قوى معارضات أصحاب المقالات)[280] ثم يبين أنه اجتهد في تعداد الفرق و أن الحق فيما كتبه عنها ليس غيره – و هذه عادة ابن حزم المعروفة – فيقول : (فجمعنا كتابنا هذا مع استخارتنا الله عز و جل في جمعه و قصدنا به قصد إيراد البراهين المنتجة عن المقدمات الحسية أو الراجعة إلى الحس من قرب أو من بعد على حسب قيام

275-الفرق المنتسبة إلى الإسلام و ليست منه : عند البغدادي 20 فرقة (الفرق بين الفرق : ص222)، و عند الرازي 6 فرق (اعتقادات فرق المسلمين و المشركين : ص76).

277-اعتقادات فرق المسلمين و المشركين : ص75.

278-الملل و النحل : ص13.

279-الملل و النحل : ص13.

280-الفصل في الملل و الأهواء و النحل : ص9.

البراهين التي لا تخون أصلا مخرجها إلى ما أخرجت له و ألا يصح منه إلا ما صححت البراهين المذكورة فقط إذ ليس الحق إلا ذلك)[281].

فمقاصد المؤلفين في الجملة هي تعداد الفرق و حصرها في العدد المحدود - بغض النظر عن الفرق التي ستظهر بعد زمن المؤلفين- و تدوين مقالاتها، و الأصول التي ينطلقون منها، و المناهج التي يسلكونها، و معرفة أسباب زيغها و انحرافها، و الرد عليها و بيان فسادها، و بيان الفرقة الناجية و منهجها و أوصافها، و من المفارقات أن بعض الفرق التي صنفتها الفرق الناجية ضمن الفرق الهالكة، لم تكن مخالفتها في الرأي للفرقة الناجية كثيرة بحيث تستوجب الهلاك، أو بعبارة أخرى فإن مسائل الخلاف بين الفرق الناجية و تلك الفرقة، أقل من مسائل الاتفاق بينهما، و لكن بما أن الفرقة الناجية قد جعلت من فكرها المعيار النمطي و المثالي للعقائد الصحيحة، فإن أدنى مخالفة أو خروج عنه ولو قيد شبر توجب الهلاك و الكفر و أن يصنف صاحبها ضمن الفرق الهالكة[282]

اذن فالمقصد الأسمى كما تبين هو ما سلكه الامام الشاطبي من عدم تعيين الفرق و تعدادها قصد الستر إلا من عظم فحشها فالبيان فيه جائز، و بين الامام الشاطبي أن تعيين الفرقة الناجية هو الآكد في البيان بالنسبة إلى تعبد المكلف و الأحق بالذكر، إذ لا يلزم تعيين الفرق الباقية إذا عينت الواحدة و علم على البديهة أن ما سواها مما يخالفها ليس بناج، و حصل التعيين بالاجتهاد، بخلاف ما إذا ذكرت الفرق إلا الناجية فإنه يقتضي شرحا كثيرا، و لا يقتضي في الفرقة الناجية اجتهاد[283]، هذا فيما يتعلق بتعيين الفرق الهالكة أما تعيين الفرقة الناجية رغم ما دونه العلماء من تفسير منهجها و أوصافها و استنادهم إلى الروايات المذكورة في تعيينها فهو أمر اجتهادي أيضا لا ينقطع الخلاف فيه كما قال الامام الشاطبي[284]، فكل فرقة و كل طائفة تدعي أنها الفرقة الناجية و أن ما سواها منحرف عن الجادة و راكب بنيات الطريق و هذا للأسف ما نلاحظه في هذا العصر فطائفة من الناس جعلت جميع من ليس على طريقها الذي اصطلحته لنفسها هالكا و من جرى على وفاقها ناجيا، و هذا تفسير خطير، فقد صح عن النبي صلى الله عليه و سلم

---

[281]-المصدر السابق : ص9.
[282]-حديث افتراق الأمة لعبد الله السريحي : ص137.
[283]-الاعتصام : 2/785.
[284]-الاعتصام : 2/801.

قوله : (إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكُهم)[285]، و يقال فيه أهلكَهم، قال ابن الأثير : (فمن فتحها كانت فعلا ماضيا و معناه أن الغالين الذين يؤيسون الناس من رحمة الله يقولون : هلك الناس أي استوجبوا النار بسوء أعمالهم فإذا قال الرجل ذلك فهو الذي أوجبه لهم لا الله تعالى أو هو الذي لما قال لهم ذلك و آيسهم حملهم على ترك الطاعة و الانهماك في المعاصي فهو الذي أوقعهم في الهلاك، و أما الضم فمعناه أنه أكثرهم هلاكا، وهو الرجل يولع بعيب الناس و يذهب بنفسه عجبا و يرى له عليهم فضلا)[286] ، فهذا أمر خطير و شائع بل إن بعضهم قد يؤلف مؤلفات و يعنونها بالفرقة الناجية[287] أو الفرقة الظاهرة أو المنصورة و مقصده الأساس في التأليف هو الانتصار لجماعته و فرقته و تهليك الناس و إدخالهم النار بلا حساب و لو اختلفوا معه في بعض الجزئيات الفرعية الفقهية[288]، و للأسف أغلب الكتابات المعاصرة تسير في هذا الاتجاه من تعيين الفرقة الناجية و الرد و الطعن على الفرق الأخرى مما يزيد من حدة الاختلاف و الافتراق، و لم يعلموا- كما قال الامام الشاطبي- أن تحرير النظر حتى تتضح الفرقة الناجية التي كان عليه النبي صلى الله عليه و سلم و أصحابه من أغمض المسائل[289]. لذلك فالرؤية المقاصدية لحديث الافتراق أكدت على وجوب تجنب تلك الروح الإقصائية التي طبع بها تاريخ الفكر الإسلامي و في هذا الصدد يقول الدكتور عبد المجيد الصغير : (لا أدل على هيمنة هذه الروح الإقصائية من كون جل الأعمال القديمة التي حاولت التأريخ للحركات الفكرية و الاتجاهات الكلامية في الإسلام، إنما كان معتمدها الإيمان بحتمية الافتراق و الاختلاف، و الخوض من ثم في إحصاء الملل و النحل، و تعيين الفرقة الناجية منها)[290] ثم يضيف قائلا : (إلا أن الأمر الذي يثير الاستغراب يتمثل في بعض الباحثين المعاصرين الذين بالرغم من تسلحهم بمناهج تحليلية حديثة و تدربهم على طرق تحليل الخطاب، فإنهم بخصوص التأريخ لنشأة علم الكلام، تراهم يرددون ذات التقليد و يكرسون نفس الروح القائمة على النفي و الإقصاء، معرضين عن المقاصد

285-أخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة : برقم 4755.

286-النهاية في غريب الأثر : مادة هلك : 5/628.

287- و من عجائب ما قرأت كتاب الفرقة الناجية للسيد محمد ماضي أبو العزائم، و مقصده هو الانتصار للصوفية على الطريقة العزمية، و أكد على أن شعارها الأول هو زيارة أضرحة و قبور الأولياء و الأنبياء : انظر فاتحة الكتاب لشيخ الطريقة العزمية السيد عز الدين ماضي أبو العزائم من ص 11 إلى ص15.

288-فمثلا بغض غلاة السلفية خصوصا الشباب منهم يجعلون من حلق لحيته و أسبل ثيابه خارج الفرقة الناجية، و قد تجد بعضهم يرد على بعض في مسائل فقهية دقيقة كأن تجد بعضهم يقول بوجوب إحفاء الشارب و البعض يقول بوجوب قصه لأنه من اللحية لا إحفاءه و هكذا من الأمثلة الصغيرة التي تزيد في فرقة المسلمين و توريث و تعميق العداوة و البغضاء و الردود بينهم، و هذه المسائل الفرعية الفقهية التي يدرجونها ضمن المسائل الإعتقادية دخل إليها هؤلاء من باب أن بعض العلماء أدرجوا مسائل فقهية كقضية المسح على الخفين في كتب الاعتقاد ردا على منكريها و جاحديها، و هذه جزئية تحتاج إلى بحث مستقل لأهميتها فهذا الباب أصبح مفتوحا بدون ضوابط و قواعد فكل من هب و دب يدرج مسائل فقهية بغض النظر هل هي مجمع عليها أو مختلف فيها في مسائل الاعتقاد و يعدها من اعتقاد الفرقة الناجية و من خالفها فهو من الهالكين و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

289-الاعتصام : 2/801.

290-فقه و شرعية الاختلاف في الإسلام : ص17.

الكبرى و الروية اللغوية، سواء في مواقف جهم بن صفوان أو في المواقف الاعتزالية، هذه الأخيرة التي لن نكون مبالغين إذا أكدنا أنها هي الأخرى قد تعرضت لتحريف مقصود من طرف أغلب مؤرخي الملل و النحل المنتسبين غالبا للإتجاهين السلفي و الأشعري)[291].

و نختم هذا الفصل بمسألة قد ترد على الأذهان ضد من سلك مسلك عدم تعيين الفرقة الناجية، و هي إذا تبين أن الفرقة الناجية لا تتعين، فكيف سيعلم المكلف هل هو من أهل السنة و الجماعة أم من الفرق الهالكة ؟

و هذا سؤال أجاب عنه الامام الشاطبي فقال : (المسألة الثامنة أنه لما تبين أنهم لا يتعينون فلهم خواص و علامات يعرفون بها)[292] ، وهاهنا ستثار مسألة عظيمة تحتاج إلى دراسة مستقلة و بحث طويل، وهي تحرير مفهوم و مصطلح أهل السنة و الجماعة، و تعيينهم و ذكر أوصافهم، و علاماتهم التي يعرفون بها، و يختصون بها عن سائر الفرق الهالكة، فما ذكره الامام الشاطبي من خواص و علامات ليس محل اتفاق و قد يرد عليه عدة اعتراضات، كما أن جل العلماء الذين كتبوا في تعيين الفرقة الناجية و أهل السنة و الجماعة اختلفوا في ذكر أوصافهم و خواصهم، مما يزيد الأمر صعوبة و يؤكد على ضرورة بحث مستقل.

---

[291]-المصدر السابق : ص19-20.
[292]-الاعتصام : 2/739.

خاتمة

بفضل الله و منته أتممت هذا البحث المتواضع، فما أصبت فيه فبتوفيقه وحده، و ما زللت فيه فمني و من الشيطان، أسأل الله سبحانه أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم .

فأثناء الرحلة العلمية عبر مصادر و مراجع الموضوع على اختلاف موضوعاتها و مناهج و مذاهب أصحابها ازداد علمي بالموضوع، و توسعت آفاق تفكيري فيه . و اتضحت لي الخلفيات المذهبية و الفكرية الكامنة وراء من كتبوا حول حديث الافتراق بكيفية أو بأخرى و إن لم يستوف الموضوع حقه من هذا أو ذاك .

و قد انتهت بي الرحلة المباركة البعيدة في آفاق الموضوع، و هذه الجولة الممتعة في ثنايا المصادر و المراجع التي اختلفت و تنوعت تنوع مكونات مادة الموضوع إلى **النتائج** التالية :

- من **الناحية الحديثية** حديث الافتراق ثابت لا شك فيه و له شواهد و طرق ترقى به إلى درجة الصحة، و كذلك تتابع العلماء خلفا عن سلف على الاحتجاج به، و قد رواه عن رسول الله صلى الله عليه و سلم جماعة من الصحابة بأسانيد متفاوتة في درجاتها، أصحها و أحسنها عند النقاد حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و أغلب النقاد الذين ردوا الحديث استشكلوه من الزيادة الواردة فيه "كلها في النار إلا واحدة" و قد تبين أنها ثابتة من حيث السند و يبقى الإشكال في المعنى الذي قد يدرء بتوجيهه وجهة فقهية صحيحة.

- من **الناحية الفقهية** حديث الافتراق يخبر عن غيب قد وقع، وهو كون أمة الإجابة ستتبع سنن من كان قبلها في كل صغيرة و كبيرة، و ستفترق إلى ثلاث و سبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، و لا منافاة بين هذا الحديث و ما ورد في فضل هذه الأمة، و أن الافتراق سيقع في الملة و ما يتعلق بالاعتقاد حيث أن مجرد الاختلاف لا يخرج عن الجماعة، و اختلاف العلماء قديما و حديثا في تعيين الفرق الهالكة و الفرقة الناجية، و المعنى الجامع بين ما اختلف فيه العلماء من المقصود في الفرقة الناجية هو السواد الأعظم من العلماء و المجتهدين و المحدثين و الزهاد و المتبعين لهم المجتمعين على أمير و غيرهم من أهل الخير من الناس العاملين بالكتاب و السنة و المحبين للسلف و ما كان عليه النبي و الأصحاب الذين يجمعهم اسم أهل السنة و الجماعة و الفرقة الناجية و الطائفة المنصورة و الظاهرة إلى قيام الساعة و الله أعلم.

- من **الناحية المقاصدية** حديث الافتراق يوجهنا إلى أفضلية سلك مسلك عدم تعيين الفرق الهالكة، و عدم تعيين الفرقة الناجية و رمي غيرها بالهلاك، قصد الستر على هذه الأمة وتجنب العداوة و الشقاق و التنافر و التفرق وهذا

يندرج ضمن إحدى الضروريات الخمس وهو حفظ الدين، و ضمن قاعدة كلية و هي درء المفاسد عن هذه الأمة و جلب المصالح لها.

لذلك فهذه النتائج تفرض علينا وضع مجموعة من **التوصيات** و هي كالتالي :

- ضرورة إعادة مراجعة ما كُتب حول تاريخ الفكر الإسلامي عموما و ما كُتب حول تاريخ الفرق خصوصا مراجعة نقدية تجديدية لا تكرس ذلك التقليد و الروح الإقصائية المعهودين.
- فتح حوار فعال بين كل الفرق الحالية التي تنتسب إلى أمة الإجابة، و تهيئة كل السبل لإنجاح و تحقيق هذا الحوار، قصد مراجعة الأفكار، و نبذ الصراع القديم، و تحقيق الوحدة لمواجهة أمة الدعوة التي تتربص بأمة الإجابة من كل جهة لتنال منها و من دينها.
- محاولة التصدي للتصانيف و المؤلفات التي تتنصر للذات و تعين الفرقة الناجية و ترمي غيرها بالهلاك و تسهم في تعميق افتراق الأمة، و الرد عليها بالتي هي أحسن.
- استثمار جهود الطلبة الباحثين لكتابة رسائلهم الجامعية حول موضوع اختلاف و افتراق الأمة ليسهموا بمزيد من الحلول التي ترسخ وحدة الأمة الإسلامية.

و في الختام أسأل الله سبحانه و تعالى أن يتقبل مني صالح عملي، و يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يجمع شمل هذه الأمة، و يعمق وحدتها و أخوتها، و يبعد عنها كيد الكائدين إنه على كل شيء قدير.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الرواة المترجم لهم

ملاحظة : لقد قمت بفهرسة الآيات و الأحاديث و الرواة حسب الظهور في البحث و ليس حسب الحروف الهجائية.

فهرس المصادر و المراجع

حرف أ

- الأباطيل و المناكير و الصحاح و المشاهير للحافظ الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر أبو عبد الله الهمذاني الجوزقاني (ت543هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، نشر دار الصميعي، الطبعة الرابعة 1422هـ-2002م، الرياض.
- إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن و الملاحم و أشراط الساعة للدكتور حمود التويجري، نشر دار الصميعي، الطبعة الثانية 1414هـ، الرياض.
- الأجوبة الصارفة لإشكال حديث الطائفة للحافظ أبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (ت1380هـ)، خدمها و علق عليها عدنان بن عبد الله زهار، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ-2002م، بيروت- لبنان.
- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية للإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم، نشر دار الراية، الطبعة الأولى 1418هـ، الرياض.
- أحاديث الطائفة الظاهرة و تحريف الغالين و انتحال المبطلين و تأويل الجاهلين للدكتور حسام الدين بن موسى عفانه، الطبعة الأولى بيت القدس 1423هـ-2002م، فلسطين. الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة للدكتور حافظ بن محمد الحكمي، ضمن مجلة الجامعة الإسلامية العدد 138، مجلة علمية محمكة تصدر عن الجامعة افسلامية بالمدينة المنورة.
- الأحكام الشرعية الصغرى "الصحيحة" للحافظ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الخراط (ت581هـ)، تحقيق أم محمد بنت أحمد الهليس، نشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى 1413هـ، القاهرة.
- الإذاعة لما كان و ما يكون بين يدي الساعة لمحمد صديق بن حسن خان القنوجي البخاري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

- الإشاعة لأشراط الساعة للإمام محمد بن عبد رب الرسول الحسيني الشهرزوري البرزنجي (ت1013هـ)، تحقيق موفق فوزي الجبر، نشر دار النمير، الطبعة الثانية 1416هـ-1995م، دمشق.
- الإعتصام لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت790هـ)، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، نشر دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1412هـ-1992م، المملكة العربية السعودية.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (ت728هـ)، تحقيق خالد بن عبد العال، نشر دار ابن رجب، الطبعة الأولى 1425هـ-2004م، المنصورة – مصر.

ت

- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، نشر دار الهداية.
- التبصير في الدين و تمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين للإمام الكبير أبي المظفر الإسفراييني، تحقيق كمال يوسف الحوت، نشر عالم الكتب، الطبعة الأولى 1403هـ-1983م، بيروت.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت1353هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر العسقلاني، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي، نشر مكتبة المنار، الطبعة الأولى، الأردن.
- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق سامي بن محمد سلامة، نشر دار طيبة، الطبعة الأولى 1420هـ-1999م، الرياض – المملكة العربية السعودية.

- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، تحقيق محمد عوامة، نشر دار الرشيد
- تلبيس إبليس للحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1414هـ-1995م، بيروت – لبنان.
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، نشر دار الفكر، الطبعة الأولى 1404هـ-1984م.
- تهذيب الكمال ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1400هـ-1980م، بيروت.

ج

- جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، نشر مكتبة دار البيان.
- الجامع الصحيح المسمى بصحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى 1374هـ-1955م، القاهرة.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر و آخرون، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه و سلم و سننه و أيامه للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت256هـ)، نشر دار ابن كثير، الطبعة الثالثة 1407هـ-1987م، بيروت.
- الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق الدكتور محمد رأفت السعيد، نشر دار الوفاء، الطبعة الثانية 1429هـ-2008م، المنصورة – مصر.

ح

- حديث افتراق الأمة إلى نيف و سبعين فرقة للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، نشر دار العاصمة، الطبعة الأولى 1415هـ، المملكة العربية السعودية.
- حديث افتراق الأمة : دراسة في السياق و الأصول و النتائج للدكتور عبد الله السريحي، مقال ضمن مجلة الاجتهاد، العدد 19، السنة الخامسة، 1413هـ-1993م، بيروت.

خ

- خبر الواحد في التشريع الإسلامي و حجيته للشيخ القاضي برهون، نشر مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1415هـ-1995م، الدار البيضاء.

د

- درء الإرتياب عن حديث ما أنا عليه اليوم و الأصحاب للدكتور سليم بن عيد الهلالي، نشر دار الراية، الطبعة الأولى 1415هـ-1990م، الرياض.

ر

- رسائل و أبحاث في حديث افتراق الأمة، تأليف أحمد بن علي بن مطير الحكمي (ت1068هـ)، محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، صالح بن مهدي المقبلي (ت1108هـ)، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت1182هـ)، تحقيق عبد الله بن يحيى السريحي، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2009م، بيروت – لبنان.

ز

- زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي الشهير بابن قيم الجوزية (ت851هـ)، صححه و خرج أحاديثه محمد عبد المنعم، نشر دار البيان العربي، الأزهر.

س

- السنة للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، تحقيق الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، نشر دار الصميعي، الطبعة الثانية 1423هـ-2003م، الرياض.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف، طبعة 1415هـ-1995م، الرياض.
- السنن الواردة في الفتن و غوائلها و الساعة و أشراطها لأبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني (ت444هـ)، تحقيق الدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نشر دار العاصمة، الطبعة الأولى 1416هـ، الرياض.
- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1405هـ-1985م، بيروت.

ش

- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية لصدر الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي (ت792هـ)، تحقيق أحمد علي، نشر دار الحديث، طبعة 1425هـ-2005م، القاهرة.
- الشريعة لمحمد بن الحسين الآجري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

ص

- صحيح سنن أبي داود للشيخ ناصر الدين الألباني، نشر مؤسسة غراس، الطبعة الأولى 1423هـ-2002م، الكويت.
- صحيح و ضعيف الجامع لناصر الدين الألباني، مصدر الكتاب : برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن و السنة بالإسكندرية.

ض

- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت322هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1404هـ-1984م، بيروت.
- الضعفاء و المتروكين لابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1406هـ، بيروت.

ظ

- ظلال الجنة في تخريج السنة للشيخ ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى 1400هـ، بيروت.

ع

- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لأبي بكر محمد بن عبد الله المعافري المعروف بابن العربي (ت543هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لمحمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، طبعة 1412هـ-1992م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1415هـ، بيروت.
- عيون المناظرات لأبي علي السكوني (ت717هـ)، تحقيق سعد غراب، نشر الجامعة التونسية، طبعة 1976م، تونس.

ف

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسيرلمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، نشر دار ابن كثير، الطبعة الأولى 1414هـ، بيروت.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت825هـ)، نشر دار المعرفة، بيروت.
- الفرق بين الفرق و بيان الفرقة الناجية لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، نشر دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية 1977م، بيروت.
- الفرقة الناجية لمحمد السيد ماضي أبو العزائم، الطبعة الثالثة 1413هـ-1992م، دار الكتاب الصوفي.
- الفصل في الملل و الأهواء و النحل لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة
- فقه و شرعية الاختلاف في الإسلام للدكتور عبد المجيد الصغير، نشر رؤية، الطبعة الأولى 2011، القاهرة.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذيرللعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق أحمد عبد السلام، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ-1994م، بيروت.

ك

- الكامل في الضعفاء لعبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق سهيل زكار،نشر دار الفكر، الطبعة الثالثة 1409هـ، بيروت.
- كشف الخفاء و مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني (ت1162هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة 1408هـ-1988م، بيروت.

ل

- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لأبي عبد الله بدر محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1406هـ-1986م، بيروت.
- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، نشر دار صادر، الطبعة الثالثة 1414هـ، بيروت.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، نشر مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثالثة 1406هـ-1986م، بيروت.
- لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدسي، نشر وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف و الدعوة و الإرشاد، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية.

م

- المجروحين لمحمد بن حاتم بن حبان، تحقيق محمود زايد، نشر عالم الكتب، الطبعة الثانية 1402هـ، الرياض.

- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (ت728هـ)، تحقيق أنور الباز و عامر الجزار، نشر دار الوفاء، الطبعة الثالثة 1426هـ-2005م.
- المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ترقيم مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411هـ-1990م، بيروت.
- المسند لأحمد بن حنبل، تحقيق أحمد شاكر، نشر دار المعارف، الطبعة الأولى 1377هـ، القاهرة.
- مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1405هـ-1985م، بيروت.

- مشكلة الافتراق في الفكر الإسلامي، أسبابها و طرق علاجها لجمعان ظاهر ماضي الحربش، بحث مقدم لنيل درجة الدوكتوراه بجامعة القاهرة، 1422ه-2001م.
- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الفكر، طبعة 1399ه-1979م.
- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى و أحمد الزيات و حامد عبد القادر و محمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية، نشر دار الدعوة.
- مفتاح دار السعادة و منشور ولاية العلم و الإرادة لابن قيم الجوزية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902ه)، نشر دار الكتاب العربي.
- مقدمة في أسباب اختلاف المفسرين و تفرقهم لمحمد العبده و طارق عبد الحليم، نشر دار الأرقم، الطبعة الثانية 1406ه-1986م، الكويت.
- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت790ه)، شرحه و خرج أحاديثه الشيخ عبد الله دراز، ووضع تراجمه الأستاذ محمد عبد الله دراز، و خرج آياته و فهرس موضوعاته عبد السلام عبد الشافي محمد، طبعة جديدة كاملة في مجلد واحد، نشر دار الكتب العلمية، طبعة 2009، بيروت.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، نشر دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية 1392ه، بيروت.
- الملل و النحل لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، نشر دار المعرفة، طبعة 1404ه، بيروت.
- الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر دار الفكر، الطبعة الأولى 1386ه-1966م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر دار المعرفة، بيروت – لبنان.

ن

- نظم المتناثر من الحديث المتواثر للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، نشر دار الكتب السلفية، الطبعة الثانية، مصر.
- النهاية في غريب الحديث و الأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، نشر المكتبة العلمية، طبعة 1399هـ-1979م، بيروت.

فهرس الموضوعات